

سلسلة المعارف التعليمية

الفكر  
السياسي  
الإسلامي

دروس تمهيدية في

# ولاية الفقيه



مصحف المعارف الإسلامية النفاضة  
إعداد مركز نون للتأليف والترجمة

سلسلة المعارف التعليمية

دروس تمهيدية

في ولاية الفقيه

اسم الكتاب:	دروس تمهيديّة في ولاية الفقيه
إعداد:	جمعيّة المعارف الإسلاميّة الثقافيّة - مركز نون للتأليف والترجمة
نشر:	جمعيّة المعارف الإسلاميّة الثقافيّة
الطبعة الثانية:	2016م - 1437هـ

© جميع حقوق الطبع محفوظة

سلسلة المعارف التعليمية

# دروس تمهيدية في ولاية الفقيه



جمعية الممارق الإسلامية الثقافية  
إعداد مركز نون للتأليف والترجمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

# الفهرس

9	المقدمة .....
11	الدرس الأول: ضرورة الحكومة والحاكمية .....
13	تمهيد .....
13	الحكومة ضرورة اجتماعية .....
15	الرسول الأكرم ﷺ يقيم حكومة ويعين حاكماً .....
16	شمولية الإسلام .....
21	الدرس الثاني: القانون ضرورة اجتماعية .....
23	تمهيد .....
23	مفهوم القانون .....
24	ضرورة القانون للمجتمع .....
25	القيّم على القانون .....
26	صفات القيّم على القانون .....
26	النتيجة .....
31	الدرس الثالث: حقّ الحاكمية .....
33	تمهيد .....
33	وجوه الحاكمية .....
34	حقّ الحاكمية في الرؤية الإسلامية .....
34	أدلة الحاكمية الإلهية .....

**الدرس الرابع: ولاية المعصوم (النبي والأئمة عليهم السلام) ..... 41**

- 43 ..... تمهيد
- 43 ..... ولاية الأنبياء والرسل عليهم السلام
- 45 ..... ولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام
- 54 ..... نكات مهمة حول الآية الكريمة:
- 46 ..... صلاحيات النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام

**الدرس الخامس: وظيفة الأمة الإسلامية في عصر الغيبة ..... 53**

- 55 ..... تمهيد
- 55 ..... فلسفة الغيبة
- 57 ..... الغيبة الصغرى
- 58 ..... الغيبة الكبرى
- 58 ..... دور العلماء في عصر الغيبة

**الدرس السادس: ولاية الفقيه ..... 65**

- 67 ..... تمهيد
- 68 ..... ما هي ولاية الفقيه؟
- 68 ..... ولاية الفقيه
- 69 ..... الولاية لطف
- 70 ..... الدليل العقلي على الولاية

**الدرس السابع: الأدلة النقلية على ولاية الفقيه ..... 77**

- 79 ..... تمهيد
- 79 ..... الدليل العام: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- 80 ..... الأدلة الخاصة: الروايات

**الدرس الثامن: شروط الحاكم ..... 89**

- 91 ..... تمهيد
- 91 ..... شروط الحاكم الإسلامي
- 96 ..... وظائف الحاكم

**الدرس التاسع: طرق تعيين الولي (1)..... 105**

- 107..... تمهيد  
 107..... نظرية البيعة  
 109..... نظرية الشورى  
 109..... أدلة نظرية الشورى

**الدرس العاشر: طرق تعيين الولي (2)..... 115**

- 117..... تمهيد  
 117..... نظرية التصدي  
 118..... نظرية الانتخاب  
 119..... طرق التشخيص ثلاثة

**الدرس الحادي عشر: الولاية بين الوحدة والتعدد ..... 125**

- 127..... تمهيد  
 721..... وحدة ولاية الفقيه  
 128..... أدلة وحدة ولاية الأمر  
 129..... صور تعدد الولي  
 131..... مناقشة فرضية التعدد الثالثة  
 132..... الرأي الصحيح

**الدرس الثاني عشر: أهداف الحكومة الإسلامية ..... 137**

- 139..... تمهيد  
 139..... حفظ الدين  
 140..... نفس أهداف البعثة  
 141..... تعليم وتربية الإنسان  
 141..... إحياء العدل  
 142..... الاستقلال والحرية





## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين،

وبعد...

يمكن أن نقول، ومن دون أدنى تردد أو شك، إنَّ نظرية ولاية الفقيه في عصرنا الحالي أحدثت تغييراً حقيقياً هائلاً في حياتنا على مختلف الأصعدة والمجالات، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدينية. تغيُّر لا يستطيع أحد أن ينكره، ولا أن ينكر بصماته الواضحة على المشهد الحالي لحياتنا المعاصرة بكل تفاصيلها وتشعباتها. ولا نبالغ إن قلنا إن ولاية الفقيه، كإدارة ونظام حكم إسلامي، لم تقلب حياتنا رأساً على عقب، بل قلبت وجه العالم برمته، وغيَّرت مجرياته ومساره نحو اتجاهات أخرى، لم يكن أحد يتصوَّرها حتى يحتملها.

ونحن في هذه الأيام نشهد ونعيش تفاصيل هذا التغيُّر بشكل يومي تقريباً، فقد أحدثت نظرية ولاية الفقيه - التي أعاد إحياءها الإمام الخميني قُدِّسَ سِرُّهُ - نقلة نوعية في فهمنا لحقيقة الإسلام. فاستخرجها من تراثنا الإسلامي الأصيل، وأجراها في ساحة العمل والتطبيق، ليعيد بذلك إلى الأمة الإسلامية مجدها واقتدارها، الذي فقدته منذ قرون خلت. فبعث فيها تلك القوة الخفية التي أرعبت في العصور الغابرة مشركي قريش، فدمرت بنيانهم الخاوي، وأدهشت مشركي هذا العصر، غاصبي حقوق الإنسان، ناهبي خيرات وثروات الأوطان، سفاكي دماء المظلومين والمستضعفين، فوقفوا عاجزين أمام هذا المدِّ الإلهي الذي سرى في هذا العالم، بعد أن رجع الناس إلى ذلك الفقيه فبايعوه، مشوا خلفه واتحدوا معه، فساروا في قافلة واحدة نحو لقاء المحبوب الأوحَد.

فما كان يُرعب العالم المستكبر ويخيفه، هو أن تُعاد الوحدة إلى هذه الأمة، الوحدة بكل أشكالها، الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... ولكن أكثر ما كان يقضّ مضجعهم، هو تلك الوحدة الدينية والمرجعية المتوحّدة بشكل حكومة عنوانها الإسلام، وباطنها العمل بالسنة والقرآن.

ومن أكثر ما يقلقهم، أن يُعاد إحياء هذا الأصل الإسلامي؛ البيعة للإمام المعصوم عليه السلام المتمثلة بالبيعة لنائبه بالحق، القائد الأعلى للحكومة، والحاكم الإسلامي - الذي يحكم بين الناس بالعدل والإحسان، وبما يريد الله تعالى، والقرآن وأهل بيته - الولي الفقيه.

وهذا الكتاب «دروس تمهيدية في ولاية الفقيه» محاولة لتسليط الضوء على هذا البيان المرصوص «ولاية الفقيه»، لنقدّم إلى القارئ، وبأسلوب مبسّط وسهل، مادّة علمية أولية غير معقّدة علمياً حول ولاية الفقيه، هي بمثابة حلقة أولى من سلسلة حلقات أخرى سوف تعقبها، بهدف توسيع البحث وتعميقه أكثر فأكثر، وحلّ مختلف إشكالاته ومسائله العلمية.

والحمد لله ربّ العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الدرس الأوّل

# ضرورة الحكومة والحاكمية

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يُبيّن أهميّة وضرورة الحكومة في المجتمع.
- 2 . يذكر بعضاً من وظائف الحكومة.
- 3 . يستدلّ على ضرورة الحكومة من سيرة رسول الله ﷺ في إقامة الحكومة.



## تمهيد

إنَّ وجود نظام اجتماعي وحكومة عادلة تحفظ حقوق المجتمع لهو من أهمِّ الأمور الضرورية في الحياة البشرية. فإنَّ الإنسان مدني بطبعه، لا يحصل على حاجاته إلا تحت ظلِّ حكومة حاسمة وعادلة؛ ولذلك كانت الحكومة أو الدولة موجودة في جميع مراحل الحياة.

وإنَّ تكامل المجتمع وتحقق الرشد الأخلاقي والتناصف والإيثار بين جميع أفرادهِ، يصعب بل يستحيل تحقُّقه دون نظام يجمع أمرهم في المصالح العامة، وهذا لا يختصُّ بعصرٍ دون آخر، أو ظرفٍ دون آخر.

فالإنسان يحتاج إلى حكومة صالحة لآثقة حافظة لحقوق الأمة الآخذة بيدها، وهذا ممَّا يحكم العقل السليم بضرورته وأهميته.

## الحكومة ضرورة اجتماعية

تستدعي الحياة الاجتماعية وجود مؤسسات متعدِّدة، فالمؤسسة التشريعية ضرورية لأجل وضع القانون وتطبيقه ضمن الظروف الاجتماعية الخاصة، والمؤسسة الإجرائية - التنفيذية - حاجة ضرورية أيضاً لأجل تنفيذ القانون وتطبيقه عملياً في المجتمع، ولأجل المحافظة على الاستقرار الأمني الداخلي والخارجي، وكذلك المؤسسة القضائية حاجة ضرورية لأجل الحدِّ من المخالفات الشخصية والعامة، ولإجراء العدل بين الناس. إنَّ مجموع هذه المؤسسات تُسمَّى بالحكومة، والحكومة هي المسؤولة عن الأمور الاجتماعية

العامة، كحفظ الأمن والدفاع، وبسط العدالة، والرفق الاجتماعي، والصحة، والتعليم، وغيرها.

وإن هذا الأمر لم يكن خاصاً بمجموعة محددة من الناس أو بزمان معين، بل إن المجتمعات البشرية كافة على مر التاريخ تحتاج إلى الحكومة لإدارة المجتمع. وإن من ينكر ضرورة وجود حكومة يرجع أمره في الحقيقة إلى أنه يريد الحرية المطلقة دون أي حساب أو قيد، أو إنه من زمرة الأشرار الذين يخافون من الحساب والنظام، أو إلى شخص عانى من ظلم الحكومات الجائرة. فالخوارج مثلاً طرحوا شعاراً: لا حكم إلا لله، لأجل نفي حاكمية أي شخص في المجتمع، وكان أن أجابهم أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «كلمة حق يراد بها باطل»<sup>(1)</sup>.

بمعنى أنه إذا كان مرادكم أن الحاكمية في الأصل هي لله عز وجل، فهذا أمر لا شك فيه، ولكن إن كان المراد أنه لا ينبغي أن يكون هناك حاكم على الناس، فهذا أمر باطل، وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

«وإنه لا بد للناس من أمير، برّ أو فاجر، يعمل في أمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الضياء، ويقاوم به العدو، وتأمين به السبل، ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح برّ، ويستراح من فاجر»<sup>(2)</sup>.

ويشير الإمام عليه السلام في كلامه هذا إلى مجموعة من وظائف الحكومة:

1. المنع من الهرج والمرج.

2. تحصيل الضرائب المالية.

3. محاربة الأعداء.

4. تحصين الأمن الداخلي.

5. إجراء العدالة.

هذه هي أهم الضرورات الاجتماعية التي تتحقق بتوسط الحكومة والدولة.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، خطبة 4.

(2) م.ن.

وفي رواية أخرى عن الإمام الرضا عليه السلام، يرويها الفضل بن شاذان، في جواب للإمام عليه السلام عن أولي الأمر، وأنه لم يفرض الله طاعتهم؟ قال عليه السلام: «إن الخلق لما وقفوا على حدٍّ محدود، وأمروا أن لا يتعدوا ذلك الحد؛ لما فيه من فسادهم، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم فيه أميناً يمنعهم من التعدي والدخول في خطر عليهم؛ لأنه لو لم يكن ذلك كذلك، لكان أحدٌ لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره؛ فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد، وقيم فيهم الحدود والأحكام. ومنها: إننا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيم ورئيس، ولما لا بد لهم منه في أمر الدين والدنيا، فلم يجز في حكمة الحكيم أن يترك الخلق مما يعلم أنه لا بد لهم منه ولا قوام لهم إلا به، فيقاتلون به عدوهم، ويقسمون به فيئهم، وقيم لهم جمعهم وجماعتهم، ويمنع ظالمهم من مظلومهم»<sup>(1)</sup>.

### الرسول الأكرم ﷺ يقيم حكومة ويعين حاكماً

لقد استدلل الإمام الخميني قده على ما تقدم من كون الحكومة ضرورة اجتماعية، في كتابه «الحكومة الإسلامية» من خلال سيرة الرسول الأكرم ﷺ<sup>(2)</sup>، حيث عرض سنة رسول الله ﷺ ونهجه كدليل على لزوم تشكيل الحكومة، وذلك:

أولاً: لقد قام رسول الله ﷺ بتشكيل حكومة إسلامية في شبه الجزيرة العربية، والتاريخ يشهد بذلك. وقد قام من خلال هذه الحكومة بتطبيق القوانين، وتثبيت أنظمة الإسلام، وإدارة المجتمع، فأرسل الولاة إلى رؤساء القبائل والملوك، وعقد المعاهدات والاتفاقات، وقاد الحروب. والخلاصة أن رسول الله ﷺ قد قام بتطبيق مسائل الحكم والدولة في المجتمع الإسلامي من خلال إقامته للحكومة.

ثانياً: لقد قام رسول الله ﷺ بأمر من الله تعالى بتعيين خليفة له من بعده، يدير شؤون الحكم والحكومة في المجتمع، وعندما يعين الله تعالى حاكماً للمجتمع بعد

(1) العلامة المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، ج6، ص60، تحقيق يحيى العبادي، نشر مؤسسة الوفاء، لبنان، ط2، 1983م، باب علل الشرائع والأحكام.

(2) الإمام الخميني، روح الله، الحكومة الإسلامية، ص22 - 23، بتصرف.



الرسول الأعظم ﷺ، فهذا يعني لزوم استمرار الحكومة بعد النبي ﷺ أيضاً. وبما أن الرسول الأكرم ﷺ قد أبلغ الأمر الإلهي في وصيته في حادثة الغدير وغيرها، فيكون بذلك قد أفاد بضرورة تشكيل الحكومة أيضاً. إن الذي يظهر لنا مما تقدّم أن أيّ مجتمع يسعى لبقاء حياته الاجتماعية سالحة، ويسعى للوصول إلى الأهداف الإنسانية العليا، وتحقيق الكمال، لا بدّ له من العمل على تحقيق أمرين:

1. وجود قانون عادل يستجيب ويلبي جميع الاحتياجات المادية والمعنوية.
2. وجود نظام حكم وقائد مدبر قادر على إجراء القانون وتحقيق الهداية والعدالة الاجتماعية بين الناس.

## شمولية الإسلام

ينطوي الإسلام على منهج متكامل للحياة، الفردية منها والاجتماعية، فهو دين متعدد الأبعاد، وأحكامه شاملة لكافة الجوانب الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... فالإسلام دين يهدف إلى تنظيم حياة الفرد والمجتمع معاً؛ حيث يعلم الإنسان كيفية تنظيم علاقاته مع سائر البشر، وكيف يقيم المجتمع العلاقات مع مجتمع آخر، فما من حركة أو عمل لفرد أو مجتمع إلا وكان الإسلام قد أقرّ له حكماً، قال الله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ (1).

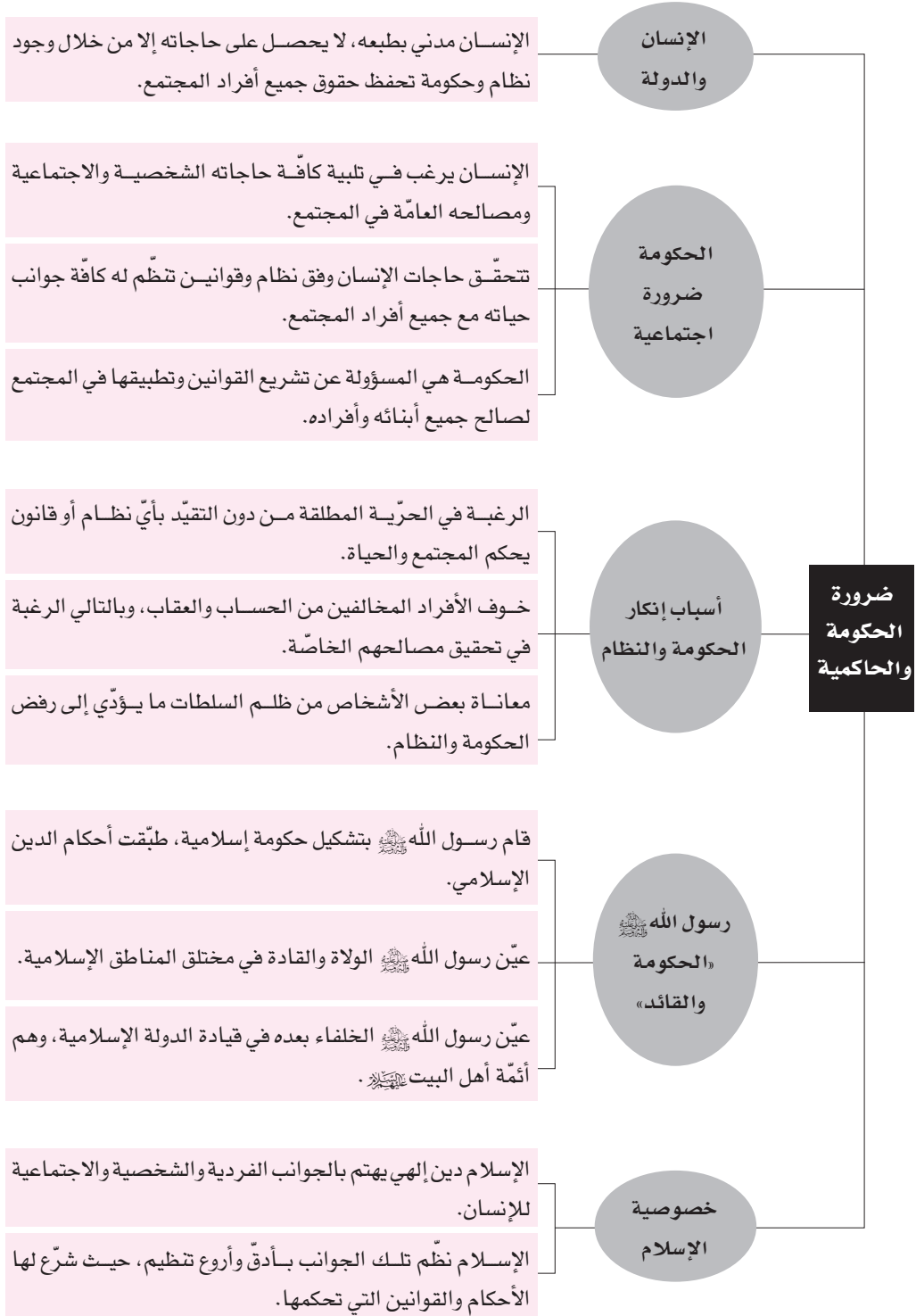
أما السياسة فهي في المفهوم الإسلامي أوسع نطاقاً ودائرةً ممّا يقصد منها اليوم؛ فالسياسات اليوم تقتصر في إدارتها وهدايتها لشؤون المجتمع على الجانب المادي منه، وهذا لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من السياسة في المفهوم الإسلامي. الإسلام يدعو إلى هداية الإنسان دون إغفال أيّ بُعد من أبعاده المتعددة، للأخذ بيده إلى طريق سعادته وصلاحه. وهذه السياسة تطبيقها مختصّ بالأنبياء والأولياء، ومن ثمّ أتباعهم من علماء الإسلام اليقظين، أمّا من هم دون هذه المرتبة فلا شك ولا ريب في طغيان ميولهم وأهوائهم عن

(1) سورة النحل، الآية 89.

نهج الحق والعدالة وبالتالي عجزهم عن تحقيق الأهداف الإلهية في سياسة الناس. وإلى هذا يشير ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة، مقارناً بين سياسة عليّ عليه السلام وسياسة غيره من الحكّام:

«واعلم أنّ قوماً ممّن لم يعرف حقيقة فضل أمير المؤمنين عليه السلام...، ثمّ زعم أعداؤه ومباغضوه أنّ معاوية كان أسوس منه وأصحّ تدبيراً... اعلم أنّ السائس لا يتمكّن من السياسة البالغة إلا إذا كان يعمل برأيه، وبما يرى فيه صلاح ملكه، وتمهيد أمره، وتوطيد قاعدته، سواء وافق الشريعة أو لم يوافقها، ومتى لم يعمل في السياسة والتدبير بموجب ما قلناه، فبعيد أن ينتظم أمره، أو يستوثق حاله، وأمير المؤمنين عليه السلام كان مقيداً بقيود الشريعة، مدفوعاً إلى أتباعها ورفض ما يصلح اعتماده من آراء الحرب والكيّد والتدبير إذا لم يكن للشرع موافقاً»<sup>(1)</sup>.

(1) ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، ج10، ص212، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر مؤسسة اسماعيليان.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو X في المكان المناسب:

- 1 . إنَّ الإنسان في مسيرته الاجتماعية عبر التاريخ كان يحرص دائماً على وجود منظمة ترعى له كافة شؤون حياته.
- 2 . أكّدت الروايات الشريفة على ضرورة وجود نظام، دون إشارة إلى ضرورة وجود الحاكم.
- 3 . عمل رسول الله ﷺ على تشكيل حكومة، قام من خلالها بتثبيت أنظمة الإسلام وتطبيق قوانينه وإدارة المجتمع.
- 4 . إنَّ الدين الإسلامي يشتمل على قوانين وأحكام تعمل على تنظيم الحياة الفردية فقط.
- 5 . الحكومة هي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الإدارية القادرة على تشريع وتطبيق القانون في المجتمع.

## للمطالعة

ما هي مكانة الدستور في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران؟

**الجواب:** من الضروري الالتفات إلى المسائل المطروحة بشأن أصل ضرورة القانون، دور الخبراء الحقوقيين، التعهد المتبادل للجماهير، التعهد المتبادل لإمام الأمة، المصادقة الرسمية على الدستور من قبل إمام الأمة، التعهد الشرعي، ووجوب العمل بالقانون بعد المصادقة، والتعهد المتبادل، وأمثال ذلك.

1. إن ضرورة وجود (قانون) في أي مجتمع هي أمر لا يمكن إنكاره، ولا يمكن أن يقول قائل: إنه لا حاجة للقانون، لأن الفقيه الجامع للشروط المعين من قبل الإمام المعصوم عليه السلام هو على رأس الحكم، وبهذا لن يشهد البلد الفوضى، فيجب أن يعلم الناس ما هو القانون الذي يتعاملون به، وكيف يريد القائد إدارة المجتمع، وما هي التعهدات المتبادلة بين الإمام والأمة. إن القانون هو من أجل أن يعلن الفقيه الجامع للشروط، للناس كيفية إدارة المجتمع وممارسة الولاية الإسلامية.

2. إن الدستور هو عبارة عن مجموعة قوانين تمت دراستها بدقة، وصدق عليها، وجعل عليها التعهد المتبادل لعقلاء الشعب، وصادق ولي المسلمين عليها.

3. بعد مصادقة والي المسلمين على التعهد المتبادل، فإن الالتزام به واجب، ولكن قد يتطرق النقص أو العيب أو كلاهما إلى هذا الدستور الذي تم تنظيمه من قبل فقهاء ومجتهدين وأخصائيين؛ لأنه من صنع يد البشر.

آية الله جوادي آملی

## الدرس الثاني

# القانون ضرورة اجتماعية

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يُبيّن مفهوم القانون، ويربطه بالشرعية الإلهية.
- 2 . يستدلّ على ضرورة القانون للمجتمع.
- 3 . يعدّد أهم صفات القيمّ على القانون.



## تمهيد

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ نِصْرِهِ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (1).

يؤكد الله تعالى في هذه الآية تزامن إرسال الرسل مع إنزال الكتاب والميزان. والهدف من إنزالهما تمكين الناس من القيام بالقسط وتحكيم العدالة في المجتمع. فالقرآن يُصَرِّحُ بأنَّ الله تعالى وضع القوانين من أجل إقرار العدل في المجتمع الإنساني، وأنزلها بواسطة الأنبياء في صورة كتب سماوية.

والبحث في هذا الدرس يدور حول ثلاثة مواضيع، هي:

1. مفهوم القانون.
2. ضرورة القانون للمجتمع.
3. القيم على القانون.

## مفهوم القانون

القانون عبارة عن مجموعة من المقررات التي تشتمل على الواجبات والممنوعات (ما ينبغي وما لا ينبغي)، وهذه المقررات هي التي تُحدِّد وتُنظِّم حركة الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه.

(1) سورة الحديد، الآية 25.



فالقانون يُقصد به تلك الفرضية التي تتصّ على ما يجب على الناس من أفعال وتروك في حياتهم الفردية والاجتماعية.

والشريعة الإلهية هي مجموعة من التشريعات والأنظمة الإلهية التي تشمل الجوانب الحياتية للإنسان كافة، وفي مختلف الأصعدة والمراحل. وما الأحكام الشرعية من واجب وحرام ومستحب ومكروه ومباح إلا طريق مرسوم، ينبغي للإنسان أن يسلكه ويلتزم به، فيعرف ما له من حقوق، وما عليه من واجبات، تجاه الخالق والمخلوقين ونفسه. والشريعة الإلهية هي قانون سماوي ينظم حياة الإنسان بمختلف جوانبها وحيثياتها.

### ضرورة القانون للمجتمع

هل هناك ضرورة لوجود قانون يحكم المجتمع؟ ما هي النتائج المترتبة على عدم وجود قانون للناس؟ في الإجابة على هذين السؤالين نعرض دليلاً يتكوّن من مقدمتين ونتيجة.

#### المقدمة الأولى:

إنّ الإنسان لا يستغني في حياته عن المجتمع، والدليل على ذلك هو أنّ الدافع العقلاني الاختياري للإنسان لانتخاب الحياة الاجتماعية يرجع إلى ملاحظة المنافع التي ترجع إليه؛ فإنّه يرى أنّ مجموعة من احتياجاته المادية والمعنوية تتوقّف على الحياة الاجتماعية، وبدون المجتمع لا يمكن للإنسان تأمين هذه المنافع، أو إنّها تكون ناقصة غير تامة، وهذا أمر بديهي لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح.

#### المقدمة الثانية:

إنّ من لوازم الحياة الاجتماعية وجود التضارب والتضادّ بين مصالح أفراد المجتمع؛ أي إنّ الناس في حياتهم الاجتماعية، ومن خلال التعاون الذي يتمّ بينهم وتقسيم الوظائف فيما بينهم، يقع التضارب بين منافع بعضهم بعضاً. فبعضهم يسعى إلى تحصيل نصيب أكبر من الإمكانات والمواهب الطبيعية بثمن أقل، أو يسير بنحو لا يتطابق مع ميول الآخرين، فيقع الاختلاف بينه وبين الآخرين. والطريق لأجل الحدّ من هذا الاختلاف، إنّما هو وجود قانون مدوّن يتحكّم إليه عند الاختلاف.

إن هذه المقدمة بديهية، وبدهتها تظهر من ملاحظة ميول الإنسان، مادّية كانت أم معنوية، فإنها تدلّ - وبوضوح - على أنه من غير الممكن تأمين مصالح جميع أفراد المجتمع، وإن الإنسان إذا أراد أن يعيّن ضمن المجتمع، فإنه لا بدّ له أن يُحدّد ميوله، وأن لا يفعل كلّ ما تميل إليه نفسه؛ لأنّ عدم رعاية الحدود يؤدي - وبشكل حتمي - إلى التصادم، الذي سوف يؤدي بدوره إلى تزلزل الحياة الاجتماعية وتعارض مصالح البشر فيها. وعليه، فلا بدّ لأجل الحدّ من الاختلافات أو إزالتها نهائياً من ملاحظة الالتزام بالحدود والقوانين. ثمّ إنّنا على ضوء هذه الحدود والقوانين، بشرط تطبيقها، يمكننا تأمين الظروف المناسبة لتكامل جميع أفراد المجتمع مادياً ومعنوياً، وتحقيق حياة اجتماعية صحيحة. إنّ ضمّ هاتين المقدمتين سوف يوصلنا إلى النتيجة المطلوبة، وهي: إنّ وجود قانون للمجتمع أمر ضروري.

## القيّم على القانون

ولكن القانون لوحده لا يكفي كما يقول الإمام الخميني رضي الله عنه في كتاب الحكومة الإسلامية بل لا بد من وجود قيّم على هذا القانون يضمن تنفيذه بشكل دقيق وكامل: «وجود القانون المدوّن لا يكفي لإصلاح المجتمع. فلكي يصبح القانون أساساً لإصلاح البشرية وإسعادها، فإنه يحتاج إلى سلطة تنفيذية؛ ولذا أقرّ الله تعالى الحكومة والسلطة التنفيذية والإدارية إلى جانب إرسال القانون؛ أي أحكام الشرع. وكان الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله على رأس التشكيلات التنفيذية والإدارية للمجتمع الإسلامي، واهتمّ صلى الله عليه وآله بالإضافة إلى إبلاغ الوحي وبيانه وتفسير العقائد والأحكام والأنظمة الإسلامية، بإجراء الأحكام وإقامة نظم الإسلام، إلى أن وجدت الدولة الإسلامية، فلم يكتف في ذلك الزمان مثلاً ببيان قانون الجزاء فحسب، بل قام مع ذلك بتنفيذه أيضاً، فقطع الأيدي ورجم وأقام الحدود. فعندما عيّن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله خليفة بعده، لم يكن ذلك لمجرد بيان العقائد والأحكام، بل كان لأجل تطبيق الأحكام وتنفيذ القوانين أيضاً.

وكانت وظيفة تنفيذ الأحكام وإقامة نظم الإسلام هي التي جعلت تعيين الخليفة مهماً إلى درجة لولاه لما كان الرسول صلى الله عليه وآله قد بلغ رسالته، ولما كان أكملها، إذ إنّ المسلمين بعد

الرسول ﷺ كانوا يحتاجون إلى من يطبق القوانين، ويقيم النظم الإسلامية في المجتمع لتأمين سعادة الدنيا والآخرة.

فالقانون والنظم الاجتماعية تحتاج أساساً إلى منفذ. ففي جميع بلاد العالم كان الأمر دوماً بهذا النحو، فالتشريع وحده لا فائدة فيه. التشريع وحده لا يؤمن السعادة للبشر. وبعد التشريع يجب أن توجد سلطة تنفيذية تنفذ القوانين وأحكام المحاكم لتعود ثمرة القوانين والأحكام العادلة للحاكم على الشعب. لذا، فكما قام الإسلام بالتشريع، فإنه أقام سلطة تنفيذية أيضاً، وولياً للأمر يتصدى للسلطة التنفيذية<sup>(1)</sup>.

### صفات القيم على القانون

ولا بد للقيم الذي يتولى مهمة ومسؤولية تنفيذ وتطبيق القانون أن يتصف بالصفات الآتية:

1. العلم التام بالقانون؛ لأن العلم بالقانون مقدمة ضرورية لتطبيقه.
2. الحصانة الأخلاقية؛ لأن القيمة على الأمر أمانة عظمى، لا ضمان لأدائها ما لم يكن القيم في أعلى مستويات العدالة والورع والتقوى.
3. الكفاءة الإدارية؛ لأن القيام بهذه المسؤولية على أكمل وجه، يتطلب مهارات وخبرات إدارية واجتماعية وسياسية، وغير ذلك مما له مدخلة في الوصول إلى الهدف على أكمل وجه.

### النتيجة

أكد القرآن الكريم أن العدل لا يتحقق إلا من خلال وحي (قانون) إلهي منزل: قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(2)</sup>. وإذا كان الكلام عن الحكم الإسلامي، والإسلام دين الله المنزل على رسوله الأعظم محمد ﷺ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(3)</sup>، فهذا يعني أن القيم يجب أن يكون - من باب تطبيق

(1) الإمام الخميني، روح الله، الحكومة الإسلامية، ص22.

(2) سورة المائدة، الآية 45.

(3) سورة آل عمران، الآية 19.

الصفات السابقة التي حكم العقل بها - حائزاً على الصفات الآتية:

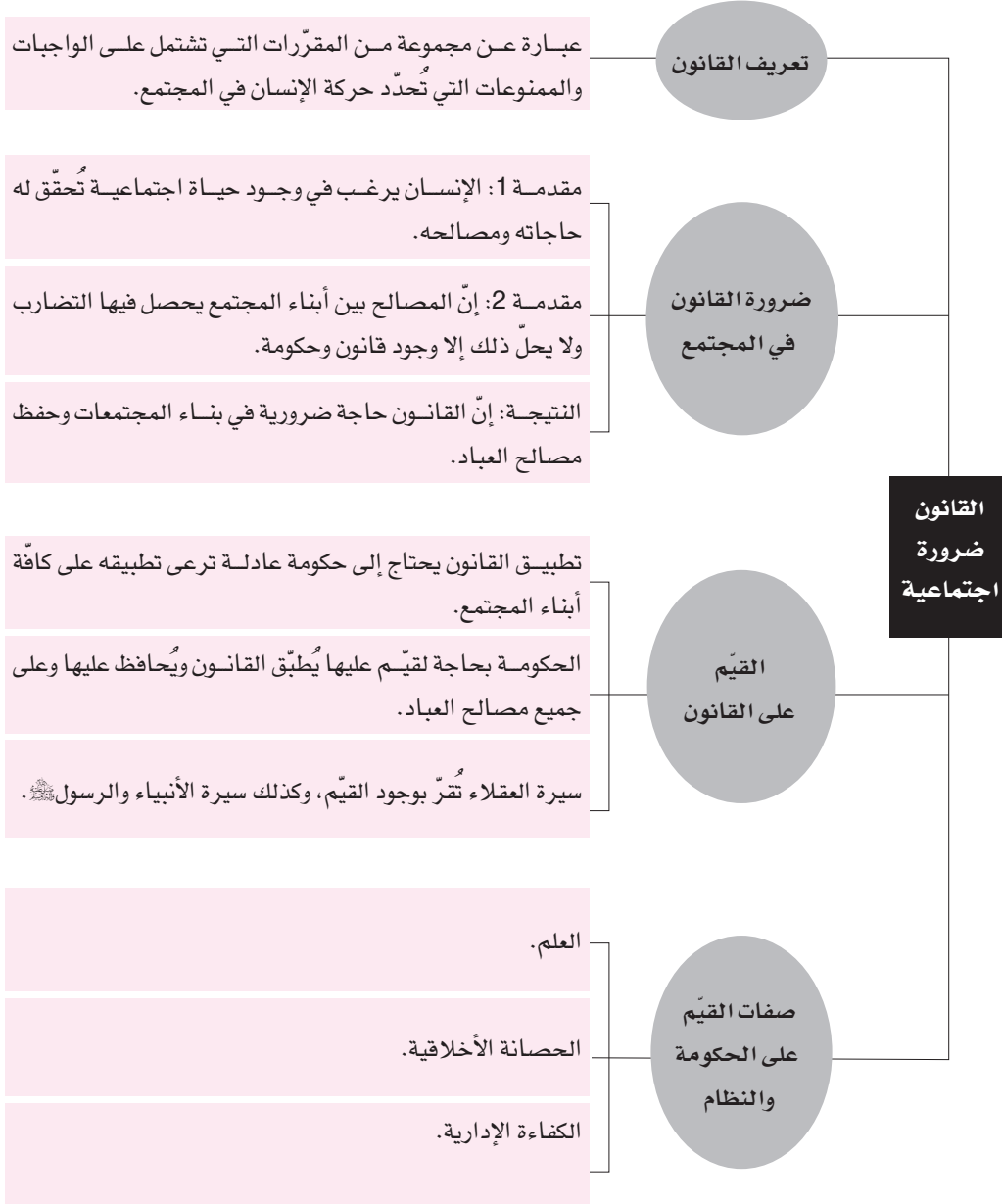
1. عالماً بحكم الله، وقادراً على معرفة الحكم الشرعي لكل واقعة.
2. عادلاً، ورعاً، تقياً، ملتزماً بالأحكام الشرعية كاملة، وهذا المراد من الحصانة الأخلاقية.

3. لديه كفاءة إدارية عالية، تخوّله إدارة النظام والحكم الإسلامي في عصر الغيبة. وإذا عيّن الله تعالى من يقوم بالأمر، ونصّب له حمل هذه المسؤولية، فهو المتعيّن، ويجب على الناس طاعته والرجوع إليه، فليس هناك أفضل ولا أولى من القيم، ومن الجهاز الحاكم الذي يعينه الله تعالى؛ لأنّه المطلّع على سرائر خلقه والخبير بنفوسهم، ولا يختار لهذه المسؤولية العظمى والأمانة الكبرى، إلا من طهرت نفسه وصفت سريرته، وخلصت نيته، وكمل عقله، فيحمّله الأمانة ويسدّه بالوحي، كما هو الحال بالنسبة إلى الرُّسُل وأنبياء الله الكرام ﷺ، وآخرهم وخاتمهم الرسول الأعظم محمد بن عبد الله ﷺ، وكما هو الحال بالنسبة إلى الأئمة الأوصياء المعصومين ﷺ الذين نصّ عليهم رسول الله ﷺ، وأمر الناس بطاعتهم والتمسك بهم والولاية لهم، وهذا البحث موكول للدراسات الكلامية والعقائدية.

إنّما البحث في هذه الدروس فيما لو غاب الإمام المعصوم ﷺ المعين، فإن ثبت أنّهم ﷺ نصّوا على أحد بعينه فتلزم طاعته والرجوع إليه، وإن ثبت بوصفه وعلامته فكذاك.

أمّا إذا فرضنا انتفاء النصّ، فهنا يوجد ثلاثة فروض:

- أ. الإهمال، وهذا ما ينكره العقل والعقلاء.
- ب. إفساح المجال أمام أيّ شخص لتولّي هذا الأمر، دون مراعاة الصفات والشروط، وهذا قد يؤدّي إلى تولّي من هو غير جامع لها. وعليه، فلن يقدر على تطبيق الأحكام لجهله وعدم أهليّته.
- ت. تولّي الفقيه الجامع للشرائط، العالم بأحكام الإسلام، العامل بها. وهذا هو المتعيّن من الفروض الثلاثة، بعد بطلان الفرضين السابقين، وملاحظة المقدمات المذكورة سابقاً.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو X في المكان المناسب:

- 1 . القانون عبارة عن مجموعة من المقررات التي تشتمل على الواجبات والممنوعات (ما ينبغي وما لا ينبغي)، وهذه المقررات هي التي تُحدّد حركة الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه.
- 2 . إذا قلنا بضرورة وجود العلم المطلق عند المقتن، لا يشترط وجود العلم عند القيمّ عليه.
- 3 . إنّ الدافع العقلائي الاختياري للإنسان لانتخاب الحياة الاجتماعيّة هو الذي يؤكّد على ضرورة وجود قانون في الحياة الاجتماعية لدى الإنسان.
- 4 . يقصد بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ضرورة وجود قانون وعدم ضرورة تطبيقه.
- 5 . إذا عيّن الله سبحانه وتعالى من يقوم بأمر الولاية والخلافة على الناس، يجب على الناس طاعته والرجوع إليه؛ لأنّه الأخبِر والأعلم بمصلحة الخلق والعباد.

## للمطالعة

### القانون ضرورة اجتماعية

هل إنَّ العقل البشري يعدُّ كافياً لعمليّة التقنين ولا داعي للتشريع الإلهي؟

**الجواب:** إنَّ أفضل دليل على النبوة العامّة هو أنّ العقل البشري يصرّح قائلاً: إنني أنا الإنسان على صلة بكافة الموجودات في إطار حياتي الماديّة والمعنويّة، غير أنّي أعاني الجهل إزاء الكثير من الأمور، ومن المتعذّر مقايسة معلوماتي بالنسبة إلى الأمور التي أجهلها، من هنا فإنني بحاجة إلى الدليل والمرشد لغرض بلوغ أهدافي.

إنَّ عقل الإنسان هو الذي يدرك بوضوح حاجته إلى المرشد كإدراكه للعمليّة الحسابيّة  $4 = 2 \times 2$ ، ولا يساوره الشكّ في هذا الإدراك مقدار ذرّة أبداً، فالعقل يصرّح بجهله إزاء المستقبل، فلا علم لي بالقبر والبرزخ والقيامة، إنني مسافرٌ، ولكنّي لا أدري إلى أين؟ وما هو السبيل والزااد؟ من هنا، فمن الضروري أن يبعث الله سبحانه مرشداً إليّ: النبيّ موجود بالضرورة، لا بنحو الإمكان.

إنَّ العقل يدرك الكثير من الخطوط العامّة في الرؤية الكونيّة فيما يتعلّق بالتوحيد والمعاد والوحي والرسالة والمعجزة ووجوب المعجزة بالنسبة للنبي، ومزايا المعجزة، ومن هو النبي، ومن المدعي للنبوة، والمئات من الأحكام الأساسيّة والشاملة، غير أنّه يدرك جهله لمئات الأحكام الفرعيّة والجزئيّة، من هنا فهو بحاجة إلى الوحي والنقل، وأن يأتي الوحي فيفتح ما يدركه العقل، ويتجلّى ما لا يفهمه العقل، وأن المجتمع أو الإنسان الذي ينتفع بالوحي الإلهي يتحوّل إلى كيان من التعقل والتعبّد فتمتزج عبادته بالعقل ولا يُبلى بالتجبر أو التعقل الإفراطى.

آية الله جوادي آملّي

## الدرس الثالث

# حقّ الحاكمية

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

1. يُعدّد الوجوه والأنواع المختلفة للحاكمية.
2. يُبيّن الرؤية الإسلامية في من له حقّ الحاكمية.
3. يعرّف دليل الحاكمية الإلهية، ويستدلّ عليه.





## تمهيد

إنّ مسألة الحكومة من الأمور التي يُسَلَّم بها العقل السليم، ويطلبها الإنسان لكونه مدنيّاً بطبعه، ولكن وقع الخلاف والاختلاف حول هذا الحقّ، حقّ الحاكميّة في المجتمع، لمن يكون هذا الحقّ؟ ومن أين ينشأ؟ لأنّنا مع ملاحظة كون جميع أفراد البشر - بالنسبة لهذا الأمر - هم على حدّ سواء، ولا ولاية لأحد على أحد آخر، نتساءل من أين ينشأ حقّ الحاكميّة لبعض الناس بنحو ما؟

## وجوه الحاكميّة

### 1. حقّ الحاكميّة للمتسلّط على الناس:

يرى بعض الناس أنّ هذا الحقّ هو لمن تسلّط على الناس. ويرون حقّ الحاكميّة من خلال الظلم والزور، وإذا أمكن لشخص أو لمجموعة أشخاص، ولو من خلال الأسباب والأساليب الباطلة من السيطرة على مقدّرات المجتمع فلهم الحاكميّة، ولهم حقّ التقنين، والأمر والنهي، والثواب والعقاب، وهذا الرأي هو ما تتبنّاه الحكومات الديكتاتوريّة الاستبداديّة.

### 2. حقّ الحاكميّة يختصّ بطبقة دون غيرها:

ويرى بعض آخر أنّ هذا الحقّ محصور بطبقة خاصّة وفئة معيّنة من الناس، وأنّ لهذه الطبقة حقّ التقنين وحقّ الحاكميّة. ويتبنّى هذه النظرة بعض فلاسفة اليونان الذين يقسّمون المجتمع إلى طبقات. فئة منهم تعتقد أنّ طبقة الأشراف هي وحدها التي لها

حقّ الحكومة وإدارة المجتمع، وفتة أخرى منهم كانت تعتقد بأنّ العمّال هم الذين لهم حقّ الحاكمية.

### 3. حقّ الحاكمية عامّ لكلّ الناس:

ويرى بعض المفكرين الغربيين مثل (روسو) وغيره أنّ هذا الحقّ ليس من حقّ شخص خاصّ بعينه، بل هو حقّ عامّة الأفراد أو أكثرية الناس، ويرى هؤلاء أنّ حقّ الحاكمية إنّما هو لكلّ فرد من الناس، وأنّ الناس هم الذين يصفون المشروعية على القانون، وأنّ القانون الشرعي هو المبني على تصويت الناس عليه، والحكومة التي لها حقّ الحاكمية هي التي تنتخبها الأكثرية من الناس.

### حقّ الحاكمية في الرؤية الإسلامية

وفي الرؤية الإسلامية ينحصر حقّ الحاكمية باللّٰه عزّ وجلّ؛ لأنّ الإنسان يجب عليه إطاعة من خلقه وأعطاه الوجود، وحيث إنّ الإنسان لا يأخذ وجوده من أبناء جنسه ولا يتوقّف بقاؤه عليهم، فلا إلزام من أحد على أحد. واللّٰه عزّ وجلّ المالك الحقيقي للإنسان هو الولي الواقعي، وعليه فاتباع أوامر غير اللّٰه عزّ وجلّ مشروط بالتصيب والتعيين من قبله تعالى، وهو القائل: قال تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ مُلْكُ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ ۗ وَاللّٰهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْرٌ﴾ (1).

وإنّ من لوازم مملوكية الإنسان للّٰه ومالكية اللّٰه عزّ وجلّ للإنسان أن يكون تدبير أمور المجتمع فقط بيده، والجميع ينبغي أن يكون مطيعاً لأمره، وخاضعاً له.

يقول اللّٰه تعالى: ﴿اِنَّ الْحُكْمَ لِلّٰهِ اَمَرَ اَلَا تَعْبُدُوْا اِلٰهًاۙ﴾ (2).

### أدلة الحاكمية الإلهية

بعد أن أوضحنا الرؤية الإسلامية في شأن الحكومة، وأنّها حقّ إلهي، نبحت الآن في الجذور الفكرية التي تبنتي عليها هذه الرؤية:

(1) سورة آل عمران، الآية 189.

(2) سورة يوسف، الآية 40.

## 1. العلم الإلهي المطلق:

ذكرنا عند الحديث على ضرورة القانون للمجتمعات البشرية أن الهدف والغاية من القانون هو تأمين حياة اجتماعية صالحة، ووصول الإنسان بشكل أفضل إلى كماله المادي والمعنوي، وعليه نقول: إن القانون المطلوب هو القانون الذي يساعد جميع أفراد المجتمع على الوصول إلى الكمال المادي والمعنوي، ويلاحظ في ذلك جميع الأبعاد الوجودية للإنسان؛ لأن أي قانون، إذا كان لصالح فئة معينة من الناس، وكان موجبا لحرمان سائر الناس من الوصول إلى الكمال المادي والمعنوي - سواء أكانوا أقلية أم أكثرية - لن يكون مطلوباً، وعليه فخصوصية القانون المطلوب هي في تأمينه منافع ومصالح جميع الناس التي تعيش في المجتمع وبأفضل الوسائل.

إن الخصوصية الأخرى التي ينبغي توفرها في القانون المطلوب، هي أن لا يقتصر دوره على تأمين المصالح المادية، بل في أن يكون عاملاً لتنمية البعد المعنوي للإنسان؛ لأن الرؤية الإسلامية للإنسان لا تقتصر على ملاحظة الوجود المادي للإنسان، بل ترى في الوجود الروحي أصالة، وأن المادة وسيلة لتكامل الروح.

فلا بد للقانون الاجتماعي المدون من أن يضمن المصالح المعنوية للإنسان، ولا أقل من عدم التنافي بين القانون وبين التكامل المعنوي والروحي للإنسان، وهذا يدلنا على أن المقنن لا بد وأن يكون محيطاً وعالماً بجميع المصالح الفردية والاجتماعية، الجسمانية والروحية، المادية والمعنوية للإنسان، حتى يتمكن من وضع قانون يشتمل على جميع أبعاد الإنسان، وهذه الخصوصية لا تتوفر إلا في الله عز وجل؛ فلذا كان أمر وضع القانون بيده تعالى:

قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُنَبِّعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي﴾ (1).

فالله عز وجل هو الذي يعرف الحق، وهو المحيط بجميع المصالح والمفاسد، وهو الذي له الولاية على عباده، وينبغي عليهم طاعته.

(1) سورة يونس، الآية 35.

## 2. الله هو الغني المطلق:

الخصوصية الأخرى التي لا بد من توفرها في المشرع والمقنن هي أن يكون بعيداً عن الذاتية والأنا حتى يضع قانوناً مطابقاً للحق والعدالة. وتوضيح هذا الأمر: إن مجرد العلم بالمصالح والمفاسد لا يكفي لوضع القانون، فإن من الممكن أن يكون المقنن مطلعاً على المصالح والمفاسد، ولكنه في عملية التقنين يلحظ المنافع الشخصية أو العائلية أو الفئوية، فيضع قانوناً يؤمن منافع الذاتية. إن الإنسان يتأثر دائماً بالميول والرغبات الشخصية - سواء بإرادة منه أو قهراً - لأنه غير معصوم عن الخطأ والزلل. أما الله عز وجل فهو مضافاً إلى إحاطته التامة بالمصالح والمفاسد، لا يضره أي عمل كما لا يعود بالنفع عليه أي عمل؛ لأنه غني مطلق ومبرراً من المصالح الشخصية والفئوية، قال تعالى:

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (1).

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنَّ تَكْفُرًا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (2).

وعليه، فلا نفع ولا ضرر يصل إليه عز وجل، بل ما يضعه من قوانين وتشريعات إنما يضعها مراعاة للحق والعدالة، ورحمة بالخلق والعباد.

## 3. الربوبية التكوينية والتشريعية هي لله عز وجل:

من الأمور الأخرى التي تثبت حق الحاكمية لله عز وجل ولزوم الطاعة له هو الاعتقاد بالتوحيد في الربوبية؛ لأن من مراتب التوحيد هو الاعتقاد بأن الله هو الرب والمدبر الوحيد لهذا الوجود؛ أي إن الله عز وجل بيده أمر تدبير هذا الكون، ومن جملته الإنسان، وهو مضافاً إلى خلقه للإنسان، فإن إيصال الإنسان إلى كماله المطلوب أمره محصور بيد الله تعالى، فلا بد للموحد مضافاً إلى اعتقاده بالتوحيد في الخلق؛ أي (التوحيد في الخالقية)، من الاعتقاد بـ (التوحيد في الربوبية) على المستويين الشرعي والتكويني؛ أي لا بد من الطاعة له والتسليم لأحكام الله الشرعية والتكوينية ومعرفة أنه هو الذي له حق الأمر والنهي أو من نصبه من قبله لذلك، ولا حق لأحد في الأمر والنهي مستقلاً عن

(1) سورة لقمان، الآية 26.

(2) سورة إبراهيم، الآية 8.

إرادته، قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغَى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (1).

وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَمَّا جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ مِنْ رَبِّي وَأُمِرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ لِلرَّبِّ الْعَلِيمِ﴾ (2).

فحيث إنّ الله تعالى هو «ربّ العالمين» وبيده روح الإنسان وجسمه، فلا بدّ أن يكون الإنسان كسائر المخلوقات مطيعاً له، وألا يرى لغيره تعالى حقّ الحاكمية والحكومة عليه.

(1) سورة الأنعام، الآية 164.

(2) سورة غافر، الآية 66.

أن حقّ الحاكمية للمتسلّط على الناس من خلال الظلم والجور كالحكومات الديكتاتورية.

أن حقّ الحاكمية يختصّ بطبقة من الناس دون غيرها تمتاز بصفات تأهلها للحكم، كالفلاسفة والأشراف.

أن حقّ الحاكمية عامّ لكلّ الناس دون استثناء، والناس هم الذين يصفون الشرعية على القانون والحكومة.

آراء في وجوه الحاكمية

حقّ الحاكمية

إنّ الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان حرّاً لا ولاية لأحد عليه من الناس.

إنّ الله سبحانه وتعالى هو الولي لكلّ الناس، فهو خالقهم ومالكهم.

إنّ الطاعة المطلقة هي لله سبحانه وتعالى فيما أمر به ونهى عنه.

الحاكمية في الرؤية الإسلامية

العلم الإلهي المطلق: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

الفنى الإلهي المطلق: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.

الربوبية تكوينية تشريعية: ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ ابْنِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

أدلة الحاكمية الإلهية

## أَسْئَلَةُ الدَّرْسِ

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . إنَّ الحَاكِمِيَّةَ فِي الرُّوْيَةِ الإِسْلَامِيَّةِ تَخْتَصُّ بِطَبَقَةِ مَعْيَنَةِ مِنَ الأَشْخَاصِ المِهْيَيْتِينَ لِإِدَارَةِ المَجْتَمَعِ وَالدَّوْلَةِ.
- 2 . إنَّ مِنَ لَوَازِمِ مَمْلُوكِيَّةِ الإِنْسَانِ لِلَّهِ وَمَالِكِيَّةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ تَدْبِيرَ أُمُورِ المَجْتَمَعِ فَقَطْ بِيَدِهِ، وَالجَمِيعَ مَطِيعَ لِأَمْرِهِ، خَاضِعَ لَهُ.
- 3 . يَعتَبَرُ المَفْكَرُ الغَرَبِي رُوسُو أنَّ حَقَّ الحَاكِمِيَّةِ هُوَ حَقٌّ يَخْتَصُّ بِمَنْ لَدَيْهِ القُدْرَةُ عَلَى التَّسَلُّطِ عَلَى النَّاسِ مِنْ خِلَالِ السَّيْطَرَةِ عَلَى مَقْدَّرَاتِ المَجْتَمَعِ وَإِمْكَانَاتِهِ.
- 4 . إنَّ مِنَ الصِّفَاتِ الأَسَاسِ فِي مَنْ لَدَيْهِ حَقُّ الحَاكِمِيَّةِ المَطْلُوقَةُ أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ العِلْمُ وَالعَنَى المَطْلُوقِ.
- 5 . إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الرَّبُوبِيَّةَ التَّكْوِينِيَّةَ وَالتَّشْرِيعِيَّةَ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَقَّ الحَاكِمِيَّةِ هُوَ خَاصٌّ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.



## للمطالعة

### حقّ الحاكمية

هل إنّ تدخّل الدين في السياسة يمثّل هدفاً مستقلاً؟ أم إنّهُ في حدود الضرورة لتوفير السعادة الأخروية؟

**الجواب:** إنّ الغاية المطلقة والنهائية للدين هي نورانية البشر، وبلوغهم مقام الشهود ولقاء الله ودار القرار. ومن هنا، فإنّ قيام الناس بالقسط والعدل ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾<sup>(1)</sup>، بل وحتى العبادات جميعاً تمثّل غايات نسبية وسطية في الدين.

إنّ المسائل العبادية والسياسية، تمثّل وسائل يصل من خلالها الفرد والمجتمع إلى ذلك الهدف النهائي، وجميعها عبارة عن صراط أو سبيل، ولا يسعها أن تكون هدفاً نهائياً، بيد أنّ السياسة تمثّل في الوقت نفسه أمراً ضرورياً ملموساً في شؤون حياة الإنسان وفي أحكام الإسلام وتعاليمه، بحيث إنّ الأحكام الدينية لا تنفصل عن السياسة، كما إنّ السياسة الصحيحة لن تخرج عن إطار القوانين الإسلامية.

آية الله جوادى آملی

(1) سورة الحديد، الآية 25.

## الدرس الرابع

# ولاية المعصوم (النبيِّ والأئمّة عليهم السلام)

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

1. يتعرّف إلى أدلّة ولاية الأنبياء والرسل والأئمّة عليهم السلام.
2. يُبيّن أقسام ولاية المعصوم وأبعادها المختلفة.
3. يوضّح المراد من مرجعية الأئمّة الأطهار عليهم السلام.



## تمهيد

تقدّم معنا أنّ حقّ الحاكميّة إنّما هو لله عزّ وجلّ؛ لأنّ وجود الإنسان من الله عزّ وجلّ ﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾<sup>(1)</sup>، والإنسان لا بدّ له من إطاعته والتسليم له، والطاعة لغيره عزّ وجلّ مشروطة بكونه منصّباً من قبل الله عزّ وجلّ.

وقد جاءت النصوص كثيرة وواضحة في الكتاب الكريم بوجوب طاعة الله تبارك وتعالى، قال الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(2)</sup>.  
والآن، نبحث حول الأدلّة الدّالة على ولاية من نصّبه الله عزّ وجلّ حاكماً على الناس، وفرض عليهم طاعته.

## ولاية الأنبياء والرسل ﷺ

الأنبياء هم رسل الله الذين قرن الله عزّ وجلّ دعوتهم بالمعجزة، وأمر بطاعتهم وجعل طاعتهم من طاعته؛ وإنّما أرسلهم تعالى لبيان أحكامه وإجرائها على الأرض، لكي لا يكون في الأرض معبود سواه.

والظاهر من الكتاب والسنة أنّ الله تبارك وتعالى قد فوّض بهذا الشأن مرتبةً من الولاية إلى رسوله ﷺ، وإلى بعض الرسل السابقين ﷺ لكي يتحقّق الهدف الإلهي؛ وهو العبودية لله تعالى وحده، ولهذا وجبت طاعتهم.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾<sup>(3)</sup>.

(1) سورة البقرة، الآية 156.

(2) سورة آل عمران، الآية 132.

(3) سورة النساء، الآية 64.

كما خاطب نبيه ﷺ :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ (1).

كما يذكر الله عز وجل بعض أنبيائه بأسمائهم، وأنهم منصّبون من قبله للحكم: **﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾** (2).

كما يخاطب الله تعالى نبيه داود ﷺ : **﴿ يَدَاؤُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ ﴾** (3).

وقد ورد عن الإمام الصادق ﷺ أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتّخذ نبياً، وإن الله اتخذ نبياً قبل أن يتّخذ رسولاً، وإن الله اتخذ رسولاً قبل أن يتّخذ خليلاً، وإن الله اتخذ خليلاً قبل أن يجعله إماماً، فلما جمع له الأشياء، قال: **﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾** قال: فمن عظّمها في عين إبراهيم، قال: **﴿ وَوَيْدُ رَبِّي ﴾** (4) (5).

والله تبارك وتعالى يخبر في القرآن الكريم بأن ما يأتي به الأنبياء والرسول ﷺ إن هو إلا وحي منه تبارك وتعالى، قال تعالى:

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (٢) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (٤) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴾ (6).

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ ﴾ (7).

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ ﴾ (8).

(1) سورة النساء، الآية 105.

(2) سورة الأنبياء، الآية 73.

(3) سورة ص، الآية 26.

(4) سورة البقرة، الآية 124.

(5) الشيخ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، ج 1، ص 175، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلامية، طهران، مطبعة الحيدري، ط 5، 1363 ش، باب طبقات الأنبياء والرسول، ح 2.

(6) سورة النجم، الآيات 3-5.

(7) سورة النحل، الآية 43.

(8) سورة الأنبياء، الآية 25.

## ولاية الأئمة المعصومين عليهم السلام

تعتقد الشيعة الإمامية بأن الحكومة (الولاية) بعد النبي صلى الله عليه وآله هي للأئمة المعصومين عليهم السلام، وأن هذا المنصب قد جعله الله عز وجل لهم، وأن إطاعتهم واجبة بأمر من الله ورسوله، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (1).

### نكات مهمة حول الآية الكريمة:

1. في ابتداء الآية، مع أن الحديث عن ولاية الله والنبي وبعض المؤمنين، ولكن كلمة «ولي» وردت بصيغة المفرد، وهذا يدلنا على أن الولاية في الأساس هي لله تعالى، وبالتابع هي للنبي والأئمة، أو أنها تظهر فيهم عليهم السلام.
2. القسم الثاني من الآية ناظر إلى حادثة تاريخية؛ لأن التصدق أثناء الصلاة، ولاسيما أثناء الركوع، ليس من المستحبات في الصلاة؛ لذا لا يمكن أن تكون الآية ناظرة إلى بيان حكم من الأحكام. وقد ورد في بيان سبب نزول الآية: إن النبي صلى الله عليه وآله سأل أصحابه بعد نزول الآية: من منكم تصدق في ركوعه؟ فأجابه الفقير الذي وصلته الصدقة بأنه أمير المؤمنين (2) عليه السلام. وعليه، فهذه الآية تبين أن من له الولاية بعد النبي صلى الله عليه وآله على المؤمنين إنما هو علي عليه السلام، وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «نحن قوم فرض الله عز وجل طاعتنا» (3).

والنتيجة هي أن من اختاره الله عز وجل لتكون له «الولاية التشريعية» إنما هم الأنبياء والأئمة عليهم السلام، بمعنى أن لهم حق التقنين والتشريع ومن مسؤولياتهم تطبيق الأحكام الإلهية على الصعيد الفردي والاجتماعي، وأن طاعتهم واجبة بأمر من الله، كما أن «الولاية التكوينية»؛ أي حق التصرف في الكون وتدبير أمور الخلق بيدهم، بإذن الله عز وجل، ثابتة لهم عليهم السلام.

(1) سورة المائدة، الآية 55.

(2) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج9، ص478، تحقيق ونشر مؤسسة أهل البيت عليهم السلام لآحياء التراث، قم، مطبعة مهر-قم، ط2، 1414هـ.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص186.

وقد ورد في السنّة النبويّة الشريفة روايات تتحدّث عن خلفاء رسول الله ﷺ، منها ما دلّ على كونهم من قريش، ومنها ما دلّ على كونهم من بني هاشم، وبعضها ذكر عددهم وأسماءهم، نذكر منها:

- عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي عند النبي ﷺ، فسمعتة يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً»، ثمّ أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى رسول الله ﷺ؟ قال: قال: «كلهم من قريش»<sup>(1)</sup>.
- عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: دخلت على النبي ﷺ، فإذا الحسين على فخذي، وهو يقبل عيني، ويلثم فاه، وهو يقول: «أنت سيّد بن سيّد، أنت إمام بن إمام، أنت حجّة بن حجّة، أبو حجج تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم»<sup>(2)</sup>.

## صلاحيات النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام

إن الصلاحيات التي تشملها ولاية النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام هي الآتية:

### 1. تفويض النبي ﷺ في تشريع الأحكام:

إن أصل تشريع الأحكام بيد الله عزّ وجلّ، ولكنّه في بعض الموارد جعل الله عزّ وجلّ تشريع سلسلة من الأحكام بيد النبي ﷺ، وهذه الموارد إنّما كانت تحت إرادة الله وإمضائه<sup>(3)</sup>.

وأيضاً قد يصدر من النبي مجموعة من الأوامر لأجل تطبيق وإجراء الأحكام الكلية الإلهية، وقد جعل عزّ وجلّ أمر اختيارها وتشريعها للنبي ﷺ، وجعل الالتزام بها واجباً كسائر الأحكام الإلهية.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(4)</sup>.

(1) الشيخ الصدوق، ابن بابويه، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 54، تحقيق الشيخ حسين الاعلمي، طبع ونشر مؤسسة الاعلمي، لبنان، 1984م، باب في النصوص على الامام الرضا عليه السلام، ح 12.

(2) م.ن، ص 56.

(3) وقد عقد الشيخ الكليني في الكافي باباً خاصاً ذكر فيها التشريعات المستقلة الصادرة عن رسول الله ﷺ.

(4) سورة الحشر، الآية 7.

وفي حديث الإمام الصادق عليه السلام :

«إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، عَشْرَ رَكَعَاتٍ، فَأَضَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، وَإِلَى الْمَغْرِبِ رَكَعَةً، فَصَارَتْ عَدِيلَ الْفَرِيضَةِ، لَا يَجُوزُ تَرْكُهُنَّ إِلَّا فِي سَفَرٍ، وَأَفْرَدَ الرَكَعَةَ فِي الْمَغْرِبِ، فَتَرَكَهَا قَائِمَةً فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ كُلَّهُ... وَفَرَضَ اللَّهُ فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْمَ شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلِي الْفَرِيضَةِ، فَأَجَازَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ»<sup>(1)</sup>.

## 2. الزعامة السياسيّة والاجتماعية:

البُعد الثاني في الولاية هي القيادة السياسيّة والاجتماعية للنبي ﷺ والأئمة الطاهرين عليهم السلام من قِبَلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي جَمِيعِ الشُّؤُنِ السِّيَاسِيَّةِ، وَالاجْتِمَاعِيَّةِ وَالاِقْتِصَادِيَّةِ...، وَالْمَجْتَمَعِ الْإِسْلَامِيِّ، وَطَاعَتِهِمْ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ وَاجِبَةٌ وَمَخَالَفَتُهُمْ مُحَرَّمَةٌ، وَهَذَا الْأَمْرُ تَشَبَّهَ الْآيَاتِ وَالرُّوَايَاتِ:

قال الله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(2)</sup>.

وقال الله تعالى أيضاً: ﴿الَّتِي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(3)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ يوم الغدير عندما عين علياً عليه السلام لمقام الخلافة: «أُتِيتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟

قالوا: بلى.

قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه...»<sup>(4)</sup>.

## 3. المرجعية في أمور القضاء وفصل الخصومة:

من المناصب التي جعلها الله عز وجل للنبي ﷺ والأئمة الولاية في القضاء وفصل

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص266.

(2) سورة النساء، الآية 59.

(3) سورة الأحزاب، الآية 6.

(4) العلامة المجلسي، بحار الانوار، ج36، ص397.



الخصومة. نعم، هذا المنصب هو فرع من الزعامة الدينية لهؤلاء، والناس مأمورون بالرجوع إليهم والتسليم لهم. ويؤكد ذلك السيرة القائمة من النبي ﷺ وعلي ﷺ .

قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (1).

وعن الإمام الصادق ﷺ: «اتقوا الحكومة فإن الحكومة للإمام العالم بالقضاء العادل في المسلمين كنبى أو وصي نبى» (2).

#### 4. المرجعية الدينية:

إن أئمة أهل البيت ﷺ هم مرجع العلم والمعرفة والدين، وما يؤخذ عن غيرهم باطل، والحق لا يؤخذ إلا من عندهم، وهذا ما دلّت عليه الروايات والأحاديث الشريفة:

عن الإمام أبي جعفر ﷺ لرجل من أهل الكوفة عن قول أمير المؤمنين ﷺ: «سلوني عما شئتم؛ فلا تسألوني عن شيء إلا أنبأتكم به» قال: «إنه ليس أحد عنده علم شيء إلا خرج من عند أمير المؤمنين ﷺ، فليذهب الناس حيث شاؤوا، فوالله ليس الأمر إلا من هاهنا، وأشار بيده إلى بيته» (3).

وعن الإمام أبي جعفر ﷺ أيضاً لسلمة بن كهيل والحكم بن عتيبة: «شرقاً وغرباً، فلا تجدان علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا أهل البيت» (4).

يظهر ممّا تقدّم أنّ «الولاية» بأبعادها الواسعة من قبيل الولاية في بيان الأحكام والمعارف الدينية، والقيادة السياسية الاجتماعية، والولاية في فصل الخصومة والمرجعية الدينية كلها مجعولة من الله عزّ وجلّ للنبي ﷺ وللأئمة المعصومين ﷺ. وقبول ولايتهم واجب ومخالفتها حرام.

(1) سورة النساء، الآية 65.

(2) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 18، ص 40.

(3) الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 399.

(4) م.ن.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . إذا قلنا بأنّ الحاكمية لله سبحانه وتعالى، فيجب أن يكون القيم على القانون منصوباً من قبل الله تعالى.
- 2 . يُقصد بقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ أن الله سبحانه وتعالى قد أوجب على الإنسان طاعة الأنبياء في الأحكام الخاصة بالحياة الفردية.
- 3 . أكد القرآن الكريم على ثبوت الولاية للأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام على الناس في كثير من الآيات المباركة المبيّنة للهدف من إرسالهم للناس.
- 4 . إنّ طاعة المعصوم نبياً أو إماماً تنحصر فقط في خصوص الأحكام التشريعية، ولا تتعدى إلى الأحكام السياسية والولائية الخاضعة لسلطة الدولة.
- 5 . إنّ الولاية التشريعية تعني أنّ للنبي أو الإمام عليه السلام حقّ الطاعة في القيادة الدنيوية والدينيوية على الناس كافة.

## للمطالعة

## ولاية المعصوم (النبي والأئمة)

عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعاني رسول الله ﷺ، فقال لي: يا علي، إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنني متى أبادهم بهذا الأمر أرّ منهم ما أكره، فصمّتُ عليه، حتى جاءني جبريل، فقال: يا محمد، إنك إلا تفعل ما تؤمر به عذبك ربك! فاصنع لنا، يا علي، صاعاً من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملاً لنا عساً<sup>(1)</sup> من لبن، ثم اجمع بني عبد المطلب حتى أكلّمهم، وأبلغهم ما أمرت به. ففعلت ما أمرني به، ثم دعوتهم أجمع، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصون رجلاً، فيهم أعمامه، أبو طالب وحزمة والعباس وأبو لهب.

فلما اجتمعوا له ﷺ، دعاني بالطعام الذي صنعت لهم، فجئت به، فلما وضعته، تناول رسول الله ﷺ جزمة<sup>(2)</sup> من اللحم، فشقّها بأسنانه، ثم ألقاها في نواحي الصحيفة، ثم قال: خذوا بسم الله، فأكل القوم حتى صدروا، ما لهم بشيء من الطعام حاجة، وما أرى إلا مواضع أيديهم. وأيم الله الذي نفس عليّ بيده، إن كان الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدّمت لجميعهم، ثم جئتهم بذلك العسّ، فشربوا حتى رووا جميعاً، وأيم الله، إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلمهم، بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لشدّ ما سحركم صاحبكم! فتفرّق القوم، ولم يكلمهم رسول الله ﷺ.

فقال لي من الغد: يا علي، إن هذا الرجل قد سبقني إلى ما سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أن أكلّمهم، فعدّ لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم لي. قال: ففعلت، ثم جمعتهم، فدعاني بالطعام، فقرّبته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، وأكلوا حتى ما لهم به من حاجة، ثم قال: اسقهم، فجئتهم بذلك العسّ، فشربوا حتى رووا منه جميعاً.

(1) العسّ: القدح الكبير.

(2) قطعة.

ثم تكلم رسول الله ﷺ، فقال: يا بني عبد المطلب، إنني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إنني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله عزّ وجلّ أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤمن بي، ويؤازرنني على أمري، فيكون أخي ووصيي ووزيرني وخليفتي في أهلي من بعدي؟ قال: فأمسك القوم، وأحجموا عنها جميعاً. قال: فقامت، وإنني لأحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً. فقلت: أنا يا نبيّ الله، أكون وزيرك على ما بعثك الله به. قال: فأخذ بيدي، ثمّ قال: إن هذا أخي ووصيي ووزيرني وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع<sup>(1)</sup>.

(1) الطوسي، محمد بن الحسن، الأمالي، ص582.

## الدرس الخامس

# وظيفة الأمة الإسلامية في عصر الغيبة

### أهداف الدرس

على المتعلم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يتعرّف إلى فلسفة الغيبة وأسبابها.
- 2 . يحلّل سبب الغيبة الكبرى للمعصوم عليه السلام.
- 3 . يبيّن دور العلماء ووظائفهم الأساسية في عصر الغيبة.



## تمهيد

لقد منّ الله تبارك وتعالى على البشرية بنور محمد وآله الأطهار عليهم السلام، حيث قدم رسول الله صلى الله عليه وآله إلى شبه الجزيرة العربية بالرسالة الخاتمة وعمل في مكة والمدينة مدة ثلاث وعشرين سنة، وكانت الناس تختلف إليه، فمن أراد رسول الله صلى الله عليه وآله، كان يستطيع الذهاب إلى مسجده أو منزله، ويتواصل معه بشكل مباشر، ثم استخلف من بعده وصيّه أمير المؤمنين عليه السلام، ثم الأئمة الأطهار عليهم السلام، وكان التواصل معهم أمراً ميسوراً وسهلاً، إلى بداية العصر العباسي، حيث بات بعض الخلفاء يفرضون إقامة جبرية على الإمام إلى أن وصل الأمر إلى الإمام العسكري عليه السلام، فكان التواصل يتم بشكل سري جداً، وكانت الغيبة الصغرى لصاحب العصر بعد شهادة أبيه العسكري عليه السلام، حيث كان التواصل يتم عبر سفير من السفراء الأربعة، وبوفاة السفير الرابع كانت الغيبة الكبرى لصاحب الزمان عليه السلام. وفيما يأتي نبيّن فلسفة الغيبتين، ودور العلماء في عصر الغيبة تجاه الناس والأمة الإسلامية.

## فلسفة الغيبة

لقد كتب الله عزّ وجلّ لصاحب العصر والزمان عليه السلام أن يغيب عن الناس، حتى يأذن الله تعالى له بالظهور، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعدما ملئت ظلماً وجوراً ويحقق الوعد الإلهي، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرَانِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرْثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (1).

(1) سورة الأنبياء، الآية 105.



وبما أنّ الحكمة الإلهية قد اقتضت هذا الغياب للإمام المعصوم عليه السلام، فهل يعني ذلك تعطل أحكام الشريعة الإسلامية، والتزام المؤمنين بيوثهم، والتخلي عن واجباتهم تجاه الإسلام والمجتمع الإسلامي، وعدم القيام بأي أمر سوى الأعمال الفردية الخاصة كالصلاة والصوم؟ هل هذا هو المراد والمطلوب من الأمة الإسلامية في مرحلة انتظارهم للظهور المبارك؟ أم أنّ الله أراد أمراً آخر من هذا الغياب؟

إنّ سبب غياب الإمام المهدي عليه السلام هو عدم وجود الناصر، أو قلّة أنصار الحقّ في قبال أنصار الباطل والطاغوت، وبأدنى تأمل لسيرة الأئمة الأطهار عليهم السلام ولرواياتهم وأحاديثهم يتبيّن لنا هذا السبب.

إنّ انتظار الفرّج ليس مجرد شعار أجوف، وإنما هو صبر وعمل واستعداد واستقامة، وتمهيد الأرض لقدمه الشريف، وإعداد النفس لنصرته، وتأهيلها لنيل شرف الشهادة، وعليه فإنّ المنتظرين له يشعرون بالحاجة إليه، ويدركون أهدافه، ويتوقعون ظهوره في كلّ لحظة، وأنّه سيطلب منهم العون والنصرة للوصول إلى أهدافه المقدّسة.

وقد جاء في حديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: «أفضل أعمال أمتي انتظار فرج الله عزّ وجلّ»<sup>(1)</sup>.

وفي حديث عن الإمام زين العابدين عليه السلام قال: «تمتدّ الغيبة بوليّ الله الثاني عشر من أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة بعده. يا أبا خالد، إنّ أهل زمان غيبته، القائلون بإمامته، المنتظرون لظهوره، أفضل كلّ زمان، لأنّ الله - تعالى ذكره - أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة، ما صارت به الغيبة عندهم بمنزلة المشاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله بالسيف، أولئك المخلصون حقاً، وشيعتنا صدقاً، والدعاة إلى دين الله سرّاً وجهراً»<sup>(2)</sup>.

(1) الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج2، ص39.

(2) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة، ص320، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي،

## الغيبة الصغرى

بدأت فترة الغيبة الصغرى، بشهادة الإمام الحسن العسكري عليه السلام عام 260هـ، وتولّى الإمام المهدي عليه السلام للإمامة من بعده، حيث كان عمر الإمام المهدي عليه السلام خمس سنوات تقريباً، واستمرّت قرابة 70 سنة حتى عام 329هـ. حيث انتهت بوفاة السفير الرابع، وبداية الغيبة الكبرى.

وفي زمن الغيبة الصغرى لم يطلع على مكانه أحد من الناس إلا خاصّة مواليه والمقرّبين منه فقط.

وكان تواصل الناس مع الإمام المهدي عليه السلام يتمّ بواسطة، وهم أشخاص محدّدون اختارهم الإمام عليه السلام، ولا تواصل معه عليه السلام عن طريق غيرهم، حيث كانوا يأخذون من الناس أسئلتهم مكتوبة ليوصلوها إلى الإمام، فيجيب عنها بالكتابة أيضاً، وتُعاد لصاحبها. وقد اصطلح على هؤلاء الأشخاص اسم «السفراء»، وكانوا أربعة أشخاص تناوبوا على هذه المهامّ الخاصّة التي أوكلها لهم الإمام الحجّة عليه السلام، وهؤلاء «السفراء» هم على التوالي:

السفير الأوّل: أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري الأسدي، ولقد كان وكيلاً لأبيه الإمام العسكري عليه السلام من قبله.

السفير الثاني: أبو جعفر محمّد بن عثمان بن سعيد العمريّ.

السفير الثالث: أبو القاسم حسين بن روح النوبختي.

السفير الرابع: أبو الحسن عليّ بن محمّد السمريّ.

وفي نهاية سفارته خرج التوقيع من الإمام المهديّ عليه السلام يخبر الناس بانتهاء الغيبة الصغرى، وبدء الغيبة الكبرى.

إذاً، فالإمام عليه السلام لم ينقطع بشكل تامّ وكامل عن شيعته ومحبيه فجأةً، بل كان التواصل قائماً، ولو عبر واسطة، طيلة سبعين سنة تقريباً، وبموت السفير الرابع بدأت الغيبة الكبرى، وانقطع التواصل معه سلام الله عليه.

## الغيبة الكبرى

إن غيبة الإمام المهدي عليه السلام ليست هي الأصل فيما يعني دوره ومهمته التي أوجده الله لأجلها في هذه الدنيا، إنما الأصل أن يكون حاضراً بين شيعته وأنصاره، يقوم بمهامه من تبليغ الرسالة ونشر الدين وإقامة القسط والعدل بين الناس، لذا يكفي لتحقيق الحضور المبارك للإمام عليه السلام مجدداً زوال العوامل المؤدية لغيبته واستتاره.

فالظهور متوقف على أسباب، ذكرنا منها السبب الأساس، وهو عدم وجود الناصر، أو قلة الأنصار بين يديه، ومنها أيضاً:

1. إثبات فشل كل الأطروحات الأخرى غير الإلهية التي يمكن أن يُقال بأن العدالة سوف تتحقق من خلالها، فيرى الناس ويتيقنون بأن الأطروحة الإلهية، هي وحدها التي تتكفل بتحقيق العدل والأمان.
2. اختبار المؤمنين الخُص، حتى يميز الخبيث من الطيب، فلا يثبت إلا من اشتد إيمانه وقوي يقينه، ولينكشف بذلك أصحاب النفوس المريضة والضعيفة.
3. الشعور بأهمية الإمام المهدي عليه السلام بعد سني الغيبة، ونعمة حضوره، فيكون التسليم له مطلقاً، والإذعان دائماً وأبداً.

هذه العناصر تختصر المصلحة في الغيبة، مضافاً إليها قيام الجيش وجهوزية الناس لهذه الدولة، وهذا يعني العمل على التمهد وتوطئة الأرض لهذا التحول العظيم.

وخلال هذه الغيبة، ينبغي العمل بهدي رسول الله صلى الله عليه وآله، من خلال القرآن الكريم وسنته المباركة للوصول إلى الهدف المنشود وهو ارتفاع أسباب الغيبة الطارئة بشكل نهائي.

## دور العلماء في عصر الغيبة

إن مهمة العلماء هي من أشرف المهام؛ فهم الأدلاء على الله تعالى من خلال تبليغهم لدين محمد صلى الله عليه وآله، ونشر المعارف والعلوم الإسلامية.

وإن دورهم ليس محصوراً في عملية التبليغ والتوجيه، بل هم أمان الناس من الانحراف

عن المسلك الإلهي الذي أرادَه اللهُ تعالى وهو التوجُّه نحو باب الله الذي منه يؤتى، وهو باب محمد وآل محمد عليهم السلام. فالعالم له دور أساس في إعداد أنصار الدين والإسلام، من خلال نشر وتثبيت ثقافة عالية وعقيدة راسخة في نفوس الناس، وهي ثقافة الطاعة والولاية لمحمد وآل محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

من هنا كان العلماء أيضاً هم السبيل إلى الله وهم باب الله، من أتاهم نجا، ومن تخلف عنهم غرق وهوى، لأنهم انتهلوا من معين علم رسول الله وآل بيته الأطهار عليهم السلام، واستنّوا بسنتهم، واقتدوا بآثارهم، فهم الذين يقودون الناس إلى سفينة النجاة.

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «وَأَعْلَمُ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، حَتَّى الطَّيْرِ فِي جَوِّ السَّمَاءِ، وَالْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِهِ، وَفِيهِ شَرَفُ الدُّنْيَا وَالْفَوْزُ بِالْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ لِأَنَّ الْفُقَهَاءَ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى الْجَنَانِ وَالْأَدْلَاءُ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»<sup>(1)</sup>.

وفي الروايات أنّ على العالم أن يبذل علمه لعباد الله، فقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «قرأت في كتاب علي عليه السلام: إن الله لم يأخذ على الجهال عهداً بطلب العلم، حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجهال؛ لأن العلم كان قبل الجهل»<sup>(2)</sup>. وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً في حق من يعمل بغير علم وبصيرة: «العامل على غير بصيرة كالتائر على غير الطريق، لا يزيده سرعة السير إلا بعداً»<sup>(3)</sup>.

ويمكن أن نلخص دور العالم في زمن الغيبة بأمر أربعة أساسية:

1. بيان وتوضيح المعارف والعلوم الإسلامية من أحكام شرعية ومفاهيم عقائدية وقيم أخلاقية للناس.
2. نهى الناس عن المنكر، وحثهم على فعل المعروف والالتزام بالشرعية الإسلامية.
3. دفع البدع، والتصدي لمواجهة النظريات والآراء الدخيلة على الدين وعلى المجتمع.

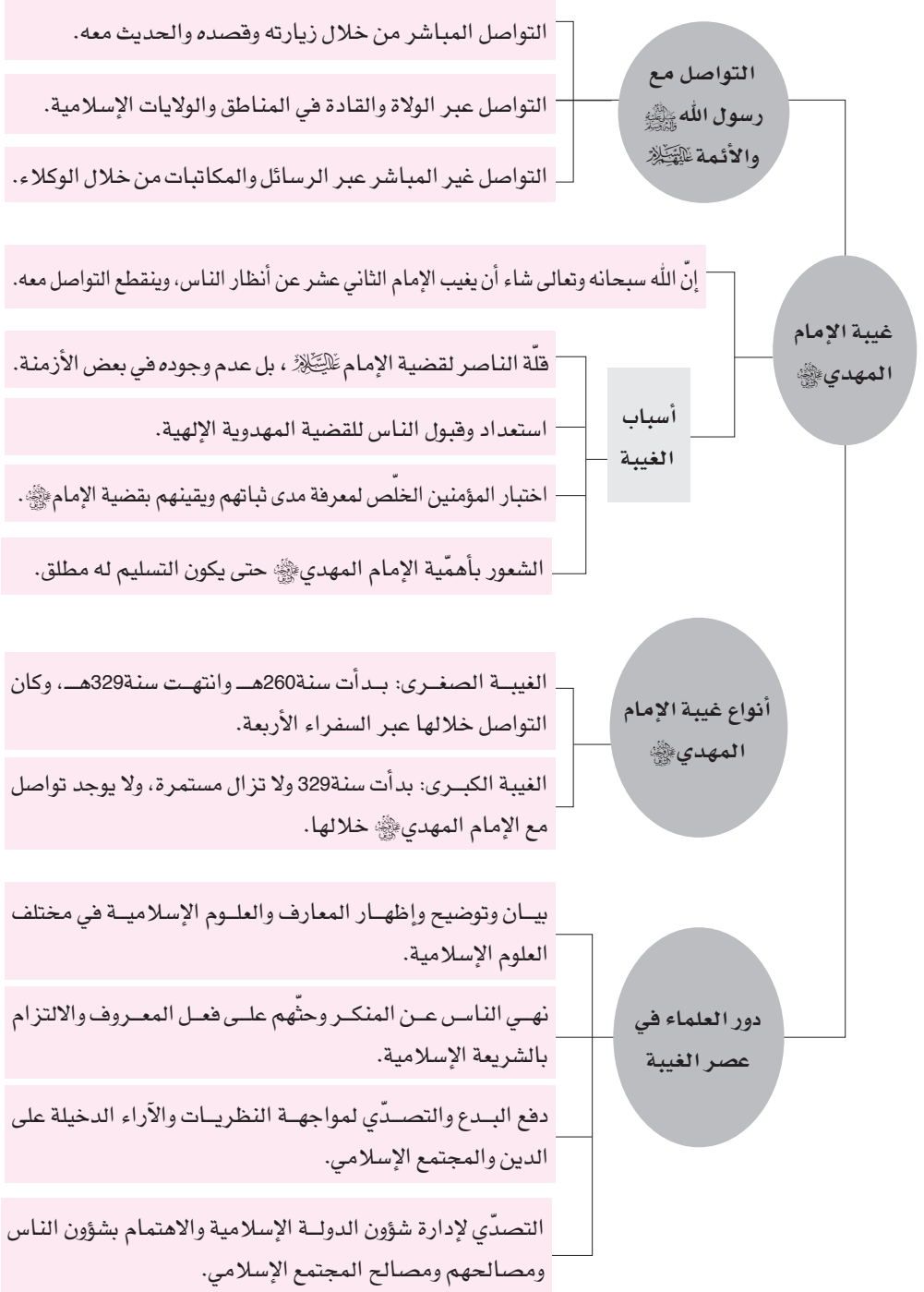
(1) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص 387، نشر مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط2، 1404هـ، وصية الإمام علي عليه السلام لابنه محمد بن الحنفية.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 41.

(3) م.ن، ص 43.

الإسلامي، كي لا تؤدي إلى إخلال أو انحراف من لا يقوى على دفعها ورفضها.  
4. التصدي لإدارة شؤون البلاد والعباد، وعدم الركون للإظلم والظالمين، من خلال السعي لإقامة حكومة العدل، من خلال الولاية التي أعطيت للفقهاء في عصر الغيبة.

هذه الأمور بأجمعها تصبّ في خانة التمهيد لظهور الإمام المهدي عليه السلام، وإعداد الأنصار الخالص الثابتين، إعداد أصحاب القلوب التي وصفت بأنها كزبر الحديد.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . امتازت حياة النبي والأنمة الأطهار عليهم السلام في قيادتهم للدولة الإسلامية بسهولة التواصل معهم مباشرة، أو عبر السفراء الخاصين بكلّ منهم.
- 2 . إن غيبة الإمام المهدي عليه السلام منعت الناس من التواصل معه والركون إليه، بل غيبته عن الناس بشكل كامل، ممّا أعاق الحركة الثقافية والفكرية في المجتمع الإسلامي.
- 3 . إن من أهم الأسباب التي غيّبت الإمام المهدي عليه السلام هو عدم وضوح فكرة المهودية عند كافة المجتمعات البشرية الإسلامية وغيرها.
- 4 . لقد أعطى الأنمة الأطهار للعلماء دوراً بارزاً ومحورياً في عصر الغيبة في قيادة المجتمع الإسلامي.
- 5 . أُعطي الفقهاء في عصر الغيبة الكبرى حقّ التصدي لإدارة شؤون الناس في شتى المجالات.

## للمطالعة

## الأمة الإسلامية في عصر الغيبة

لقد تعرّضت جميع العقائد البنّاءة لهجمات من خصومها. اعلّموا، أيّها الإخوة والأخوات، أنّ هذه النقطة في غاية الأهمية! لاحظوا كم يجب علينا أن نكون متيقّظين اليوم؛ إذ إنهم نقّبوا حتى في تعاليم الإسلام وأحكامه، وحيثما وجدوا في الشرع المقدّس معتقداً أو حكماً له تأثير إيجابي واضح وكبير في حياة ومستقبل الفرد والمجتمع والأمة الإسلامية، وقفوا بوجهه وقاوموه بشكل أو بآخر، لعلهم يستطيعون القضاء عليه، فإن لم يصلوا إلى غايتهم حاولوا التلاعب بمحتواه.

ولعلّ بعض الناس يتساءل مستعبداً: وما شأن العدو؟ وكيف يتسنّى له تجريد العقائد الإسلامية من فائدتها للناس؟ وهذا التصوّر خاطئ طبعاً؛ فالعدوّ قادر على ذلك، ولكن لا على المدى القصير، بل على امتداد فترة طويلة، قد تمتدّ إلى عشرات السنين، حتى يستطيع طمس بؤرة مضيئة فيها أو إفراغها من جوهرها، أو إبراز نقطة مظلمة. فقد يبذل أحدهم جهوداً محمومة على مدى سنوات طويلة، وينفق الأموال ولكن لا يصل إلى نتيجة، فيأتي آخرون من بعده، ويمضون على نهجه. لقد تعرّضت معتقدات المسلمين للكثير من أمثال هذه الأعمال، كما حصل مع عقيدة التوحيد وعقيدة الإمامة، وكذلك المفاهيم الأخلاقية، كمفهوم الصبر والتوكّل والقناعة. هذه كلّها نقاط بناء بارزة، لو استوعب المسلمون حقيقتها لكانت بمثابة المحرّك الذي يسهم في تقدّم المجتمع الإسلامي نحو الأمام. ولكنهم، بعدما تحايّلوا عليها وغيروا مضامينها وبدّلوا معانيها وألقوها في الأذهان على صورة أخرى مغايرة لأصلها، استحال ذلك المحرّك إلى داء مخدّر ومنوم، كما أنّهم حاولوا ذلك كثيراً مع عقيدة المهدي الموعود...

الإمام الخامنّي عليه السلام





## الدرس السادس

# ولاية الفقيه

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يتعرّف إلى المعنى الاصطلاحي لولاية الفقيه.
- 2 . يستدلّ على ولاية الفقيه من خلال قاعدة اللّطف.
- 3 . يبيّن الدليل العقلي على ولاية الفقيه.



## تمهيد

كثيرة هي المعاني التي وردت حول كلمة «الولاية» في معاجم اللغة، ولكن ظاهر هذه المعاني رجوعها إلى أمر واحد، وهو التصدي لشأن ما، وسد ما فيه من خلل.

ففي لسان العرب: «الْوَلِيُّ: وَلِيُّ الْيَتِيمِ، الَّذِي يَلِي أَمْرَهُ وَيَقُومُ بِكِفَايَتِهِ. وَوَلِيُّ الْمَرْأَةِ، الَّذِي يَلِي عَقْدَ النِّكَاحِ عَلَيْهَا وَلَا يَدْعُهَا تَسْتَبْدُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ دُونَهُ»<sup>(1)</sup>.

وفي معجم مقاييس اللغة: «وَلِيٌّ: الْوَاوُ وَاللَّامُ وَالْيَاءُ: أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى قَرَبٍ. مِنْ ذَلِكَ الْوَلِيُّ: الْقَرَبُ. وَمِنْ الْبَابِ الْمَوْلَى: الْمَعْتَقُ وَالْمَعْتَقُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْحَلِيفُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالجَارُ؛ كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ وَهُوَ الْقَرَبُ»<sup>(2)</sup>.

وفي النهاية: «في أسماء الله تعالى (الولي) هو الناصر. وقيل: المتولي لأُمُورِ الْعَالَمِ وَالْخَلَائِقِ، الْقَائِمُ بِهَا. وَمِنْ أَسْمَائِهِ عَزَّ وَجَلَّ (الولي) وَهُوَ مَالِكُ الْأَشْيَاءِ جَمِيعِهَا، الْمَتَصَرِّفُ فِيهَا، وَكَأَنَّ الْوِلَايَةَ تَشْعُرُ بِالتَّدْبِيرِ وَالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ، وَمَا لَمْ يَجْتَمِعْ ذَلِكَ فِيهَا لَمْ يَنْطَلِقْ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَالِيِّ»<sup>(3)</sup>.

وقد وردت كلمة «ولاية» في القرآن الكريم، وفي نصوص أهل البيت عليهم السلام، وفي كلمات العلماء (أعلى الله مقامهم)، ولها معانٍ عدّة، منها: النصر والمحبّة والسلطة...

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص407، نشر أدب الحوزة، 1405هـ، فصل الهاء.

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج6، ص141، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبع ونشر مكتبة الاعلام الاسلامي، 1404هـ.

(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج5، ص227، تحقيق محمود محمد الطناخي، نشر مؤسسة اسماعيليان - قم، ط 136464 ش باب الواو مع اللام.

والولاية التي هي موضوع بحثنا هي بمعنى السلطة، وبالتحديد سلطة الفقيه على الناس في عصر الغيبة الكبرى.

## ما هي ولاية الفقيه؟

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَوْلِيَاكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (1)، هذه الآية تبين أن الولاية الحقيقية هي لله سبحانه وتعالى.

هذه الولاية الإلهية تتجسد بولاية النبي ﷺ، والتي شرح القرآن الكريم معناها في قوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (2). وكون النبي أولى بالمؤمن من نفسه معناه أنه أولى به في جميع المسائل الحياتية، فهو أولى به في المسائل الاجتماعية والقضائية والحكومية وغيرها... وأن إرادته ورأيه مقدّمان على إرادة ورأي أي مؤمن.

هذه الولاية التي أكدها النبي ﷺ في حياته، وأكد على استمرارها من بعده في اثني عشر إماماً، دلّت الأحاديث المتعددة الصادرة عن النبي ﷺ وأهل بيته  على ثبوتها، كما ذكرنا سابقاً.

وهكذا استمرت الولاية في الأئمة  حتى كانت الغيبة الكبرى للإمام صاحب الزمان ، فانقلت الولاية إلى الفقيه، الذي شكّلت ولايته امتداداً لولاية المعصوم؛ ليقوم بسد الفراغ السياسي والاجتماعي والقضائي والواقع...

## ولاية الفقيه

وهكذا تكون ولاية الفقيه؛ التي نحن بصدد البحث عنها، هي نيابة الفقيه عن الإمام المنتظر  في قيادة الأمة، وإقامة حكم الله تعالى في الأرض، وهذه النيابة مستمدة منه ، وهي جذوة من نوره، وشهاب من قبسه، وفرع من فروع دوحته، لذلك عرفت «ولاية الفقيه» بأنها «حاكمية المجتهد الجامع للشرائط في عصر الغيبة» وذلك من

(1) سورة المائدة، الآيات 55 - 56.

(2) سورة الأحزاب، الآية 6.

خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة له من قبل الإمام المعصوم عليه السلام على مستوى البلاد والعباد.

«فللفقيه العادل جميع ما للرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، ممّا يرجع إلى الحكومة والسياسة، ولا يعقل الفرق؛ لأنّ الوالي - أي شخص كان - هو مُجري أحكام الشريعة، والمقيم للحدود الإلهية، والآخذ للخراج وسائر المائيات، والتصرّف فيها بما هو صلاح المسلمين!»

## الولاية لطف

قاعدة اللطف، تعني أنّ الله أوجب على نفسه أن يصنع ما يقرب العبد من الطاعة ويبعده عن المعصية، إنّ هذه القاعدة تعني بأنّ الله تبارك وتعالى، بعد أن أوجد الخلق في هذه الدنيا، وبمقتضى لطفه الشامل ورحمته الواسعة، لم يترك هذا الإنسان يتخبط في غياهب الظلمات والغيّ، بل جعل له طريقاً يهتدي به، وسبيلاً يرشده إلى نور الحقّ والهداية، كي لا يسقط من المرتبة الإنسانية إلى المرتبة البهيمية.

وهذا يعني أن يجعل الله للناس أحكاماً لتنظيم أمور حياتهم ومعيشتهم، فينزل عليهم الكتب والرسالات، ويجعل عليها قيماً وولياً يتولّى نشرها وتطبيقها وتثبيتها، فيعمل على هداية الناس من خلالها، ويكون الضمانة لنجاة الإنسان من الغيّ والضلال.

فهذه القاعدة، ومن خلال ما تقدّم، يُستفاد منها لزوم بعث الأنبياء عليهم السلام، ووجوب تنصيب الأئمة عليهم السلام في كلّ زمان؛ لما لذلك من أهمية في تنظيم المجتمع ومنع الانحرافات، وبالتالي عدم اللجوء إلى أئمة الكفر، والانقياد لهم، ما يؤدّي بالإنسان إلى الهاوية والشقاء.

وما الوليّ الفقيه في عصر الغيبة إلا مصداق لهذا القائد الذي يُراد منه حفظ الأمة من الانحراف، والدين من الضياع.

ومن الجدير بالذكر أنّ جميع الموارد التي شرّع فيها الدين ولاية لبعض الناس على بعضهم، راعى فيها مصلحة المولّى عليه واللفظ به، ورعاية حاله، ولم ينظر إلى مصلحة

الوليّ، ولم يهدف من خلالها أن يمنحه امتيازاً.

فالولاية في نظر الإسلام مسؤوليّة وتكليف، كيفما كانت وحيثما وقعت. فولاية الأب مثلاً على أبنائه الصغار، لحفظهم ورعايتهم واللطف بهم. وولاية الأب في تزويج ابنته البكر؛ لصيانتها وحفظها من الضياع والاستغلال. وولاية الوقف، لرعاية شؤونه ومصالحه والحيلولة دون خرابه وإساءة استعماله. وولاية الحاكم على أموال الغائب والقاصر والسفيه والمجنون كذلك. وولاية الفقيه، لحفظ المصالح العامّة وصيانة المجتمع من الفساد والانحراف والحقوق من الضياع.

وفي جميع الموارد تُقيد الولاية برعاية مصالح الجهة المولّى عليها، وليس للوليّ الحقّ أن يتصرّف على وفق أهوائه ومصالحه ورغباته الخاصّة، حيث تسقط ولايته خارج تلك الحدود، ومنه يتبيّن أنّ الولاية الشرعيّة، أبعد ما تكون عن الاستبداد والتعنّت والدكتاتورية. ولا يظن أحدٌ أنّ فكرة ولاية الفقيه ابتدعها الإمام الخمينيّ قُدِّسَ سِرُّهُ، لأنّه من خلال نظرة تأملية بسيطة نجد أنّ هذه الفكرة متأصلة في الفكر الإسلاميّ ومتجذّرة في روايات أهل البيت عليهم السلام وكلمات العلماء، وقد رسم المعصومون الأطهار عليهم السلام معالم هذا السبيل وأبرزوا بعضاً من جوانبه، وهو الرجوع إلى من أعمل الفكر والنظر في الأحاديث الصادرة عنهم عليهم السلام، ويمكن رصد عددٍ من النصوص الواردة عنهم عليهم السلام التي تُرجع إلى الفقيه السلطة والولاية، فبذور ولاية الفقيه موجودة في صريح أحاديثهم عليهم السلام.

## الدليل العقلي على الولاية

يبني الإمام الخميني قُدِّسَ سِرُّهُ دليله على أربع مقدمات:

### المقدمة الأولى:

إنّ طبيعة وماهيّة القوانين والتشريعات الإسلاميّة تقيد أنّها قد وُضعت لأجل تكوين حكومة ونظام إسلامي، وقد استدلّ قُدِّسَ سِرُّهُ على ذلك من خلال أمرين:

1. إنّ الشريعة الإسلاميّة تحتوي قوانين وأحكام متنوّعة لنظام اجتماعي متكامل،

نظام يلبي حاجات الإنسان المسلم ومتطلباته، حيث وُضعت أحكام تنظّم علاقات الجيرة والجوار، وعلاقات الأسرة والأولاد والأرحام والأقارب، وصولاً إلى أحكام تختص بالحرب والسلام والعلاقات الدوليّة والقوانين الجزائيّة وما شاكل.

2. إن طبيعة هذه الأحكام الإسلامية التي مرّت، لا يمكن الوصول إلى تطبيقها وتنفيذها إلا من خلال حكومة لها أجهزتها الإدارية والتنفيذية المقننة.

ويذكر الإمام قُدْسِ سَنتُهُ أمثلة، منها:

أ. الأحكام الماليّة: حيث يقول قُدْسِ سَنتُهُ: «الضرائب المالية التي شرّعها الإسلام ليس فيها ما يدلّ على أنّها قد خصّصت لسدّ رمق الفقراء، أو السادة منهم خاصّة، وإنّما هي تدلّ على أنّ تشريعها كان من أجل ضمان نفقات دولة كبرى ذات سيادة»<sup>(1)</sup>، ويتحدّث قُدْسِ سَنتُهُ عن الخمس الذي يُعتبر المورد الأكبر والأساس لبيت مال المسلمين، فيقول: «خمس سوق بغداد يكفي لاحتياجات جميع السادة، ولجميع نفقات المجمع العلميّة الدينيّة، ولجميع فقراء المسلمين، فضلاً عن أسواق طهران، وإسلامبول، والقاهرة، وغيرها... فميزانية بمثل هذه الضخامة إنّما تراد لتسيير أمة كبرى، ولإشباع الحاجات الأساسيّة المهمّة للناس، وللقيام بالخدمات العامّة الصحيّة، والثقافيّة، والتربويّة، والدفاعيّة، والعمرانيّة...»<sup>(2)</sup>.

ب. أحكام الدفاع الوطني: ينطلق الإمام الخميني قُدْسِ سَنتُهُ من قوله تعالى:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ

وَعَدُوَّكُمْ﴾<sup>(3)</sup> ليقول بأنّ الإعداد والاستعداد والتأهب واجب حتى في أيام السلم، كما يؤكّد بأنّ أحكام الجهاد والدفاع والذود عن المسلمين وحياتهم تدلّ أيضاً على كون الحكومة أمراً ضرورياً في المنظومة الإسلاميّة.

ج. الأحكام الجزائيّة: كأحكام القصاص والديات والحدود، فهذه الأحكام لا يمكن وضعها في حيز التنفيذ إلا من خلال جهاز حكومي مقنن، يستطيع أخذ الدية من الجاني

(1) الإمام الخميني، روح الله، الحكومة الإسلامية، ص 27.

(2) م. ن، ص 29.

(3) سورة الأنفال، الآية 60.



ودفعها إلى مستحقّيها، وبه تقام الحدود، ويطبّق القصاص بإشراف من الحاكم الشرعي.

من خلال هذه الأمثلة يخلص الإمام عليه السلام إلى أنّ الأحكام الشرعية لا سبيل لتنفيذها وتطبيقها إلا من خلال جهاز حكومي مقدر. وهذه المقدمة يعتبرها الإمام مسلمة وبديهية.

### المقدمة الثانية:

أنّ الأحكام الإسلامية لا تُحدّ بزمان أو مكان، فهي ليست خاصة فقط بعصر رسول الله صلى الله عليه وآله، فالإسلام دين خالد، وتنفيذه يجب أن يبقى قائماً، فلا يجوز تعطيل حدوده، وإهمال تعاليمه، وترك القصاص، وتوقّف جباية الضرائب المالية، وترك الدفاع عن أمة المسلمين وأراضيهم. وإنّ الاعتقاد بأنّ الإسلام محدود بفترة معيّنة أو بمكان خاص هو مخالف لضروريّات العقائد الإسلامية، فحلال محمّد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة.

لذلك ينبغي أن يكون هناك حكومة قادرة على تنفيذ الأحكام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، كي لا يسود الهرج والمرج، ويفسد المجتمع، وينتشر الانحراف العقائدي والأخلاقي.

### المقدمة الثالثة:

يتحدّث الإمام الخميني عليه السلام في هذه المقدمة عن شروط الحاكم التي ينبغي أن تتوفر فيه لتطبيق القوانين والتشريعات الإسلامية في المجتمع، بصرف النظر عن الشروط العامّة كالعقل والبلوغ وحسن التدبير، هناك شرطان مهمّان، هما:

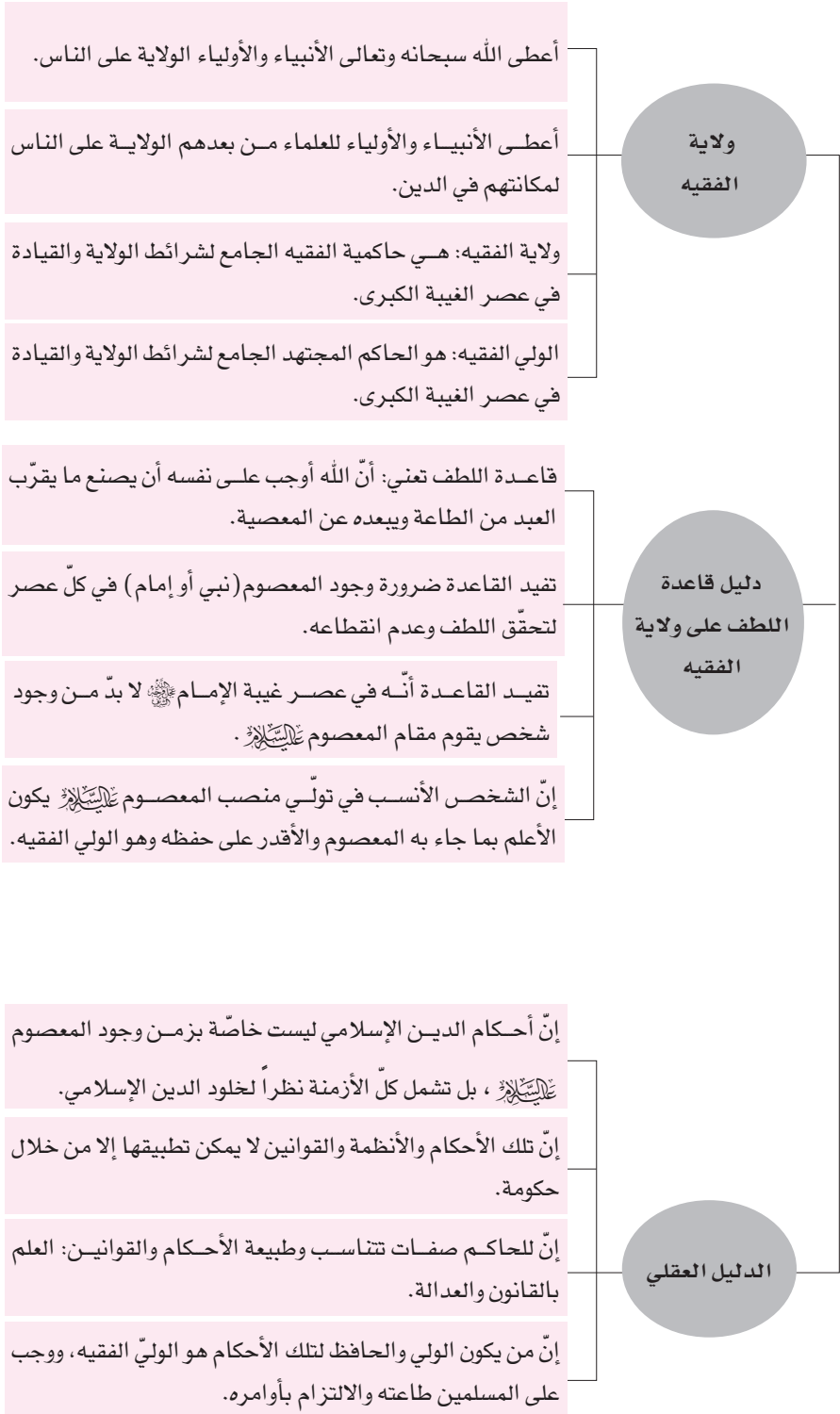
1. العلم بالقانون الإسلامي، فيما أنّ الحكومة إسلامية، أصبح لزاماً على حاكم المسلمين أن يكون عالماً بالقانون الإسلامي، حيث إنّ الجاهل بالقوانين لا أهلية فيه للحكم، وإن كان مقلداً، فلا هبة لحكومته.
2. العدالة، فالخليفة ينبغي أن يكون لديه ملكة العدالة، مع حسن الأخلاق، وهذا ما يقتضيه العقل السليم، فالحكومة تجسيد عملي للقانون وليست ركوب هوى.

**النتيجة:**

مما تقدم يخلص الإمام الخميني قده إلى أنه «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي ص منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا»<sup>(1)</sup>.

وبذلك يكون الإمام الخميني قده قد أنهى الدليل العقلي على ولاية الفقيه التي يعتبرها ضرورة في عصر الغيبة للحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاية والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد.

(1) الإمام الخميني قده، روح الله، الحكومة الإسلامية، ص45.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . ولاية الفقيه هي الحاكمة العامة على المجتمع الإسلامي للفقيه الجامع للشرائط في عصر الغيبة.
- 2 . إنَّ للفقيه الجامع للشرائط ولاية مطلقة على كافة الناس، ولا تُقيد ولايته بشيء مطلقاً.
- 3 . قاعدة اللطف تعني أنّ الله سبحانه وتعالى قد أوجب على نفسه أن يصنع ما يقرب العبد من الطاعة ويُبعده عن المعصية.
- 4 . إذا قلنا بأنَّ الشريعة الإسلامية تحتوي على قوانين وأحكام عامة ومتعددة تشمل كل جوانب النظام الاجتماعي، فإنَّه لا يمكن تطبيقها إلا من خلال حكومة عادلة.
- 5 . إنَّ الأحكام التشريعية الإسلامية تؤكد ضرورة وجود القيم على تطبيق تلك الأحكام.

## للمطالعة

### ولاية الفقيه

المراد بالولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط هو أن الدين الإسلامي الحنيف، الذي هو خاتم الأديان السماوية والباقي إلى يوم القيامة، هو دين الحكم وإدارة شؤون المجتمع، فلا بد أن يكون للمجتمع بكل طبقاته ولي أمر وحاكم شرع قائد؛ ليحفظ الأمة من أعداء الإسلام والمسلمين، وليحفظ نظامهم، وليقوم بإقامة العدل فيهم، ويمنع تعدي القوي على الضعيف، ويتأمين وسائل التقدم والتطور الثقافية والسياسية والاجتماعية، والازدهار لهم.

وهذا الأمر في مقام تنفيذه عملياً، قد يتعارض مع رغبات وأطماع ومنافع وحرّيات بعض الأشخاص، ويجب على حاكم المسلمين، حين قيامه بمهمّات القيادة على ضوء الفقه الإسلامي، اتّخاذ الإجراءات اللازمة عند تشخيص الحاجة إلى ذلك، ولا بد أن تكون إرادته وصلاحيّاته، فيما يرجع إلى المصالح العامّة للإسلام والمسلمين، حاکمة على إرادة عامّة الناس عند التعارض، وهذه نبذة يسيرة عن الولاية المطلقة.

الإمام الخامنّي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

## الدرس السابع

# الأدلة النقلية على ولاية الفقيه

### أهداف الدرس

على المتعلم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يستدلّ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ضرورة ولاية الفقيه.
- 2 . يستدلّ على ولاية الفقيه من خلال الروايات ولا سيما مكاتبة إسحاق بن يعقوب.
- 3 . يبيّن كيفية الاستدلال على ولاية الفقيه من موثقة عمر بن حنظلة.



## تمهيد

ورد في العديد من الأحاديث عن أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام روايات تتحدث عن ولاية الأمر في عصر الغيبة، وقد تعرض لها الفقهاء متناً وسنداً، فمنهم من قبلها وتمسك بها لإثبات الولاية للفقهاء الجامع للشرائط، ومنهم من توقف عندها. والأدلة منها ما يتحدث عن دور الفقهاء ومقامهم، ووظيفتهم تجاه الأمة الإسلامية في عصر الغيبة الكبرى، ومنها ما هو واضح وصريح في عملية التعيين والتنصيب للفقهاء الجامع للشرائط، وفيما يأتي نعرض جزءاً منها.

## الدليل العام: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(1)</sup>

إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من أهمّ دعائم الأمن العام، وأوثق ركائز العدل؛ فهو ضمان بقاء السنّة الشريفة، وإماتة البدعة. وفي ذلك يقول الإمام الباقر عليه السلام: «... إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سبيل الأنبياء، ومنهاج الصالحاء، فريضة عظيمة، بها تقام الفرائض، وتأمين المذاهب، وتحلّ المكاسب، وتردّ المظالم، وتعمّر الأرض، وينتصف من الأعداء، ويستقيم الأمر...»<sup>(2)</sup>.

فإقامة المعروف والنهي عن المنكر هدفين عظيمين، بل هما من أهمّ الأهداف التي ينشدها الدين، وقد قدّم أئمة المسلمين أرواحهم في سبيل ذلك.

(1) لقد أُعتبر وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات التي اتفق المسلمون جميعاً على وجوبها في الشريعة الإسلامية، واستدلوا عليها بأدلة متواترة في الكتاب والسنّة، إضافة إلى دليل العقل.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج5، ص56.



وإن أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تُعتبر من الأدلة البيّنة والواضحة على ضرورة قيام الحكومة الإسلامية؛ حيث إن الحكومة بسلطاتها وأجهزتها، هي المصدق الأكمل والأكثر فعالية لتحقيق هذا الهدف العظيم. فالغاية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي حفظ الإسلام والمسلمين، وإن أهم وسيلة لإقامة أحكام هذا الدين وحدوده وحفظ الحقوق والدماء والأعراض، هي الحكومة الإسلامية. هذه الحكومة التي تعتبر الضمانة الأكيدة لتطبيق الأحكام والتشريعات الإلهية في كل تفاصيل الحياة الفردية والاجتماعية.

وهذه الحكومة الإسلامية لا يمكن أن تستقيم وأن تبلغ أهدافها المرجوة من حفظ الإسلام والمسلمين إلا بوجود قيم ومدير على رأس هذه الحكومة، من أجل ضمان تطبيق التشريعات والأحكام الإلهية كما أمر الله تعالى، وهذا القيم ليس سوى الفقيه العادل، العالم بأحكام هذه الدين، الجامع للشرائط؛ لأنه الأعراف والأعلم بأحكام الدين والأقدر على تحقيق الأهداف المنشودة للدين وطرق تحقيقها والوصول إليها، وهو الأقدر أيضاً على نشر العدل، ومنع الظلم والفساد. أما تنصيب غير هذا الفقيه ليكون على رأس الحكومة الإسلامية فهو يعني بطبيعة الحال ضياع للأهداف الإسلامية المنشودة.

والخلاصة: إن الحكومة الإسلامية، وعلى رأسها الفقيه الجامع للشرائط، هو المصدق الأكمل والأبرز للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فبوجودهما يُحفظ الإسلام والمسلمون، وتكون الحكومة درعاً واقياً وحصيناً مما يمكن أن يُفسدهما.

## الأدلة الخاصة: الروايات

وردت العديد من الروايات عن النبي ﷺ والأئمة المعصومين، تشير إلى بعض منها:

### 1. الروايات الدالة على دور ومقام الفقهاء:

وردت العديد من الروايات في حق الفقهاء، وعبرت عنهم بأنهم حفظة الدين والأمناء وورثة الأنبياء، وهذه التعابير جاءت لأجل بيان وظائفهم ومسؤولياتهم ودورهم في عصر الغيبة، وليس لمجرد زيادة الألقاب أو زيادة الفضل؛ فإن هذا الأمر بعيد عن النبي والإمام عليه السلام.

فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم ارحم خلفائي! فسئل: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟

قال: «الذين يأتون من بعدي، يروون حديثي وسنتي، فيعلمونها الناس من بعدي»<sup>(1)</sup>. إن هذه الرواية تشمل الأفراد الذين سعوا إلى تحصيل الاجتهاد لاستنباط الأحكام والعلوم الإسلامية من القرآن والروايات وتعليمها للناس، لأن دورهم كان فقط نقل الروايات وتاريخ الإسلام وبيان الأحكام. إن لكلمة «ال خليفة» معنى واسعاً جداً، وإنما يصح إطلاق لقب الخليفة على الشخص إن كان يمكنه القيام بوظائف ومسؤوليات من يخلفه، ونحن نعرف أن من وظائف النبي ﷺ إبلاغ الأحكام وبيانها وإدارة الحكومة الإسلامية والمجتمع الإسلامي. وعليه، فالفهاء هم خلفاء النبي في تمام شؤونه، عدا تلقي الوحي.

عن النبي ﷺ: «الفهاء أمناء الرسل، ما لم يدخلوا في الدنيا»، قيل: يا رسول الله، وما دخولهم في الدنيا؟ قال: «اتباع السلطان، فإذا فعلوا ذلك فاحذروهم على دينكم»<sup>(2)</sup>. لقد عرف النبي الفهاء في هذه الرواية بأنهم أمناء من قبل الأنبياء؛ بمعنى أن وظيفة الفهاء العدول القيام بكل الأمور التي هي من وظيفة الأنبياء، وعليه يمكن لنا أن نقول إن الفهاء مكلفون ب: إجراء القوانين، قيادة الجيش، إدارة المجتمع، الدفاع عن أحكام الإسلام، والقضاء.

وفي رواية أخرى عن علي بن حمزة عن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في مقام بيان ما يرد على الدين من نقص عند موت العالم، يقول: «لأن المؤمنين الفقهاء حصون الإسلام كحصن سور المدينة لها»<sup>(3)</sup>.

ففي هذه الرواية يخبر الإمام الكاظم عليه السلام أن حفظ عقائد وأحكام الإسلام هو من وظيفة الفقهاء، ومن الواضح أن تشكيل الحكومة الإسلامية وتولي الفقيه رأس أمور

(1) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج18، ص101.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص37.

(3) م.ن، ص47.

المجتمع هو من أفضل أنواع الحفاظ على حرمة الإسلام؛ لأنّ الفقيه الذي لا يستلم زمام الحكومة ولا يتدخل في الأمور الاجتماعية والقضائية والسياسية لا يسمى «حافظ الإسلام»، و«حصن الإسلام».

ومن هنا سوف نستعرض بعض الروايات التي تشرح وظيفة ومسؤوليات الفقيه، وإثبات مقام الولاية للفقهاء، وهذه تتمّة الروايات.

## 2. رواية عمر بن حنظلة:

ورد في مقولة عمر بن حنظلة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا، بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحلّ ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم في حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له، فإنما يأخذ سحتاً، وإن كان حقاً ثابتاً له؛ لأنّه أخذه بحكم الطاغوت، وقد أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾<sup>(1)</sup>. قلت: كيف يصنعان؟ قال: ينظران إلى من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرماننا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنما استخفّ بحكم الله؛ وعلينا ردّ، والرادّ علينا كالرادّ على الله، وهو على حدّ الشرك بالله»<sup>(2)</sup>.

في بداية الرواية بين الإمام الصادق عليه السلام حكماً كلياً وعماماً، هو أنّ كلّ من يتحاكم إلى الطاغوت سواء أكان محقّاً أم غير محقّ، فما يأخذ سحت وحرّام، وهذا الحكم من الأحكام السياسية في الإسلام التي تمنع الناس من مراجعة القضاة وحكام الجور، وتكون نتيجة ذلك حصار التشكيلات القضائية والحكومية للجور والجائرين وانزوائهم، وتمهّد الطريق لتحقيق تشكيلات قضائية إسلامية، وهذا الحكم هو عبارة أخرى عن الدفاع السلبي ضدّ حكم الجور، ودعوة إلى تشكيل حكومة وقضاء يتمتّعان بمشروعية إلهية، وهذا الحكم فيه عمومية تشمل حتى زمان غيبة المعصوم عليه السلام.

(1) سورة النساء، الآية 60.

(2) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج 18، ص 99.

وأما في القسم الثاني من الرواية، فقد سئل الإمام عليه السلام عن تكليف الأمة، وأنه إلى من يرجعون في مقام الاختلاف. والإمام عليه السلام عند جوابه أوضح مشخّصات من يرجع إليه، وهذه المشخّصات إنما تصدق على المجتهد الجامع للشرائط، فهم المنصّبون من قبله للقضاء والحكومة.

وهذه الرواية تثبت مقام الولاية والقيادة للفقيه، مضافاً إلى منصب القضاء، وقد قال عليه السلام: «فإني قد جعلته عليكم حاكماً»؛ أي إن ولاية الفقيه الجامع للشرائط هي ولاية مجعولة من قبل الإمام المعصوم عليه السلام؛ ولذا استخدم الإمام كلمة «جعلته»، فلو كان مراد الإمام الصادق عليه السلام جعلهم في منصب القضاء فقط، لكان ينبغي أن يستعمل كلمة «بينكم» بدل كلمة «عليكم»؛ ولذا يقول الإمام عليه السلام إني قد جعلته عليكم حاكماً لترجعوا إليه في الأمور القضائية والحكومية؛ لأنه متى كان حاكماً كان قاضياً. نعم، موضوع النزاع الوارد في الرواية، وإن كان هو الدين أو الميراث أو القضاء وفصل الخصومة، ولكن الإمام صدر منه نفي ولاية حكام الجور، ونصب الفقهاء لمنصب القيادة والحكومة.

### 3. مكاتبة إسحاق بن يعقوب:

وصلت روايات عن الأئمة عليهم السلام تحدّد وظيفة الشيعة في زمان غيبة المعصوم، ومن جملة الروايات: التوقيع المنقول عن الإمام صاحب الزمان عليه السلام في جوابه لإسحاق بن يعقوب لمسائل سألتها منه عليه السلام.

«وأما الحوادث الواقعة، فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا؛ فإنهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليهم»<sup>(1)</sup>.

ففي هذه الرواية حدّد الإمام وظيفة الأفراد في الحوادث الواقعة، وطلب منهم الرجوع في كلّ واقعة فردية أو اجتماعية، أو سياسية أو حكومية إلى رواة الحديث؛ أي الفقهاء. وعن الشيخ الأنصاري أنّ المراد من الحوادث ظاهراً هو مطلق الأمور التي لا بدّ من الرجوع فيها للناس بنظر العرف أو العقل أو الشرع من الرجوع إلى الحاكم، وليس المراد منها فقط مسائل الحلال والحرام<sup>(2)</sup>، وذلك من جهات:

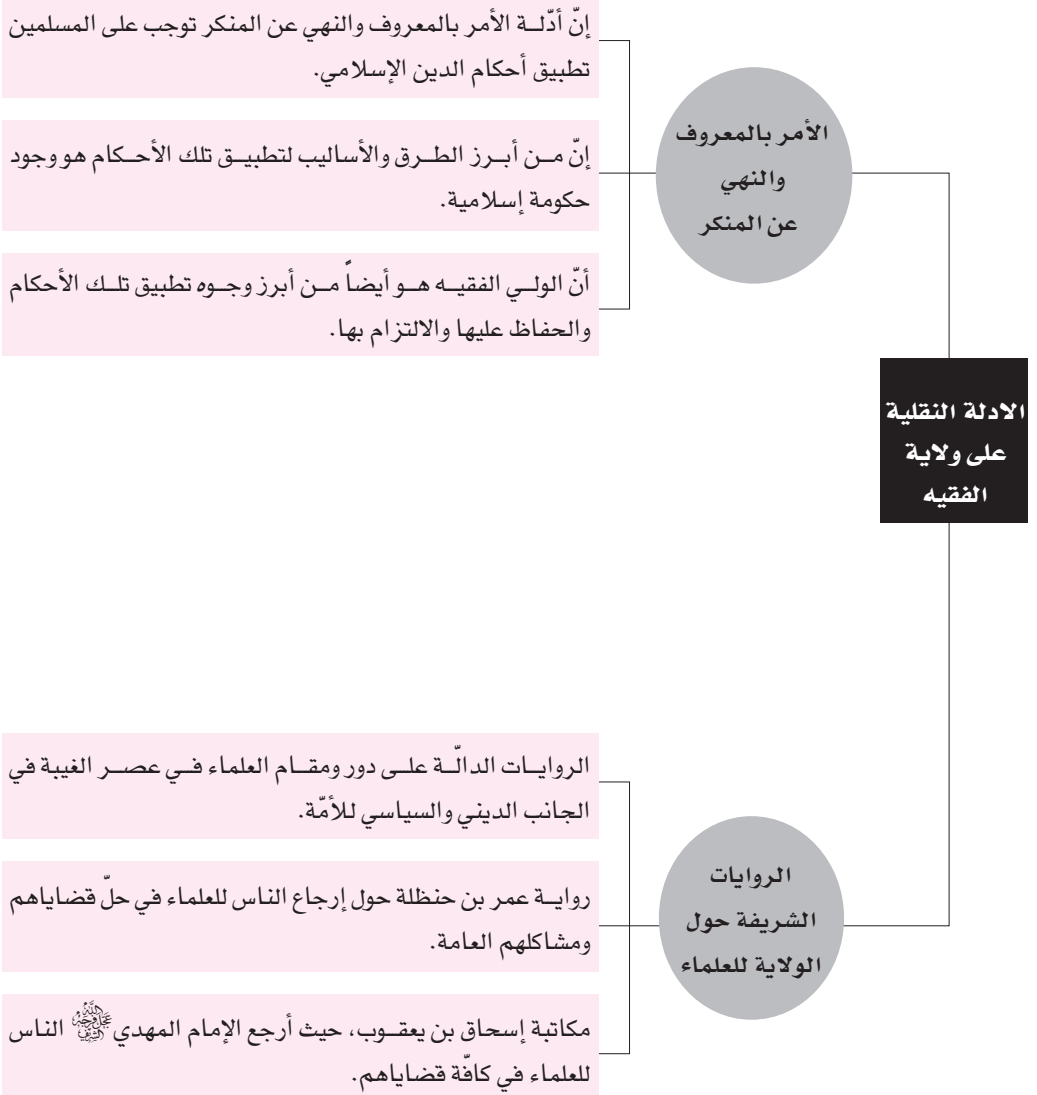
(1) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج18، ص101.

(2) الأنصاري، مرتضى، كتاب المكاسب، ج3، ص555.

أ- إنَّ الإمام أرجع الناس إلى الفقهاء في أصل الحوادث الواقعة لا في أحكامها؛ أي لم يقل أرجعوا في أحكام الحوادث للفقهاء حتى نقول إنَّ الفقهاء حجّة في بيان الحلال والحرام والفتوى دون الأمور السياسيّة والاجتماعيّة، وإنّما قال أرجعوا في الحوادث نفسها للفقهاء.

ب- إنَّ المستفاد من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فإنَّهم حجّتي عليكم»، هو كون الفقهاء منصّبين من قبل الإمام عليه السلام في مورد الأعمال التي ترجع إلى شؤون الإمامة والقيادة، ولو كان وظيفة الفقهاء فقط بيان الأحكام الإلهيّة لكان المناسب أن يقول الإمام «فإنَّهم حجج الله»؛ لأنّه كما أنّ الإمام هو حجّة الله، لأنّه مبين للأحكام الإلهيّة فالفقهاء حجج الله لا حجّة الإمام، وإنّما يصحّ أن يقال للفقهاء أنّهم حجّة إمام الزمان إذا كانت وظيفتهم القيام بالأمور التي يقوم الإمام بها بنفسه حال حضوره.

ج- إنَّ مسألة الرجوع إلى الفقهاء في مسائل الحلال والحرام وتبيين الأحكام كانت من المسائل الرائجة ومن بديهيات الإسلام، وذلك بخلاف المسائل الاجتماعيّة والسياسيّة التي ترجع للمصالح العامّة للمسلمين، فأشكّل أمرها عليهم، فإنّ السؤال عنها طبيعي، وقد جعلها الإمام عليه السلام للعلماء والفقهاء، وأصدر أمره للمسلمين بالرجوع إليهم.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . إنَّ تطبيق أحكام الإسلام وفق منظومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُعتبر من أبرز الأدلة على ضرورة وجود حكومة إسلامية تُطبَّق تلك الأحكام وتحفظها.
- 2 . لقد أعطت الروايات الفقهاء حيِّزاً مهماً في خلافة المعصوم في مجال فهم الإسلام ونقل الروايات والأحاديث فقط.
- 3 . إذا اعتبرنا أنَّ للفقهاء الولاية على المجتمع فهم مكلفون باستنباط القوانين وإدارة المجتمع الإسلامي طبقاً للشريعة الإسلامية الغرّاء.
- 4 . إنَّ رواية عمر بن حنظلة حصرت الرجوع إلى الفقهاء في خصوص المشاكل القضائية، ولم تعطهم الولاية العامّة على الناس في كافّة المجالات.
- 5 . إنَّ الحوادث الواقعة هي مطلق الأمور التي لا بدّ فيها للناس بنظر العرف أو العقل أو الشرع من الرجوع إلى الحاكم.

## للمطالعة

### ولاية الفقيه نفس ولاية النبي ﷺ والأئمة ﷺ

عندما نُتبت الولاية نفسها التي كانت للرسول ﷺ والأئمة ﷺ للفقيه في عصر الغيبة، فلا يتوهم أحد أن مقام الفقهاء هو نفس مقام الأئمة ﷺ والنبي ﷺ؛ لأنّ كلامنا هنا ليس عن المقام والمرتبة، وإنما عن الوظيفة. فالولاية؛ أي الحكومة وإدارة البلاد وتنفيذ أحكام الشرع المقدّس هي وظيفة هامّة، ولكنها لا تجعل للإنسان مقاماً وشأناً غير عادي، أو ترفعه عن مستوى الإنسان العادي. وبعبارة أخرى: الولاية التي هي محلّ البحث؛ أي الحكومة والإدارة والتنفيذ، ليست امتيازاً، خلافاً لما يتصوّره الكثيرون، وإنما هي وظيفة خطيرة.

فالقيّم على الأمة لا يختلف عن القيّم على الصّغار من ناحية الوظيفة والدور. وكأنّ الإمام ﷺ قد عيّن شخصاً لأجل «حضانة» الحكومة أو منصب من المناصب. ففي هذه الموارد لا يعقل أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم ﷺ والإمام وبين الفقيه. فمن الأمور التي هي ضمن ولاية الفقيه تنفيذ الحدود (أي تطبيق القانون الجزائي للإسلام)، فهل هناك اختلاف في تنفيذ الحدود بين الرسول الأكرم ﷺ والإمام وبين الفقيه؟ أم أنّه لكون الفقيه أدنى رتبة، فيجب أن تكون السياط التي يجدها أقلّ عدداً؟!

الإمام الخميني قدس سره





## الدرس الثامن

# شروط الحاكم

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

1. يُعدّد شروط الحاكم الإسلامي.
2. يوضّح تأثير هذه الشروط في المجتمع والحكومة.
3. يُبيّن وظائف الحاكم الإسلامي.



## تمهيد

أوضحنا في الدروس السابقة ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية في عصر الغيبة لإجراء أحكام الإسلام وتحقيق هدف الأنبياء، كما أوضحنا أدلةً نصب الفقهاء جامعي الشرائط في عصر غيبة الإمام صاحب العصر والزمان عليه السلام وتعيينهم في مسؤوليّة القيادة وإدارة المجتمع الإسلامي.

والآن نتعرّض بالحديث لشروط الحاكم الإسلامي ووليّ أمر المسلمين. فمن الأمور الواضحة أنّه لا يمكن لأيّ شخص أن يتولّى زمام أمور المسلمين، وأن يصبح حاكماً عليهم، بل لا بدّ أن يكون مثل هذا الشخص أليقّ أفراد المجتمع، وأن يكون جامعاً للشرائط المعتبرة حتى يتمكّن من أن يتولّى هذا المقام وهذه المسؤوليّة الخطيرة. نعم، من الشرائط ما هو معتبر لدى جميع الحكومات، دينيّة كانت أم غير دينيّة، كالعلم والعقل والقدرة والأمانة، إنّ هذه الصفات قد اتّفق الناس على اعتبارها حتى في البناء الذي يبني بيتاً، فهذا النوع من الشروط معتبر وبشكل مسلمّ في مورد قيادة الحكومة، التي هي من أهمّ مسائل المجتمع.

## شروط الحاكم الإسلامي

حيث كان الحاكم الإسلامي متعهداً لإجراء وتبيين أحكام الإسلام، فلا بدّ من توفّر شرائط خاصّة، نبحثها الآن:

### 1. الإسلام:

لا بدّ في الحاكم الإسلامي أن يكون، وقبل أيّ شيءٍ آخر، مسلماً ومؤمناً؛ أي مضافاً إلى

الاعتقاد القلبي والإقرار اللساني، لا بد وأن يكون عاملاً بالشرعية الإسلامية. إن ضرورة مثل هذا الشرط للحاكم الإسلامي أمر واضح جداً؛ لأنه من جهة هو حاكم على الناس وله ولاية عليهم، ومن جهة أخرى طاعته واجبة لأجل حفظ النظام. والله عز وجل قد منع أي سلطة للكفار على المسلمين، ونهى المسلمين عن طاعتهم. وعليه، ففي ثقافة الإسلام لا قيادة ولا سلطة للحاكم الكافر على المسلمين، ويجب على المسلمين لو أراد الكفار أعمال سلطتهم عليهم السعي في محاربتهم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (1).

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا نُنْعِجُ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ (2).

## 2 . العلم (الفقاهة في الدين):

يُعتبر في الحاكم الإسلامي أن يكون ذا ثقافة واسعة وعلم كاف بدين الإسلام؛ أي لا بد وأن يصل إلى ملكة الاجتهاد في أحكام الإسلام، وأن لا يكون مقلداً للآخرين؛ لأنه من كانت له الولاية على المسلمين وإجراء الأحكام والقوانين، وكان لا بد للناس من إطاعته، وهو في نفس الوقت مقلد لشخص آخر، فسوف يؤدي ذلك إلى إضعاف نفوذ الحكومة والأمة الإسلامية معاً. وعليه، فلا تصح قيادة من لا معرفة له بحقيقة الإسلام وأحكامه، أو أن أركان اطلاعه عن تقليد لا عن اجتهاد.

إن العقل يحكم دائماً بتقديم العالم على الجاهل، مضافاً إلى ما ورد من الآيات والروايات. فلا بد إذا لمن يستلم زمام الأمور أن يكون لديه علم كاف بأحكام وأصول الدين، بل ينبغي أن يكون أعلم أهل زمانه وأفضلهم. ونشير هنا إلى بعض الآيات والروايات الدالة على ذلك.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (3).

(1) سورة النساء، الآية 141.

(2) سورة الأحزاب، الآية 48.

(3) سورة الزمر، الآية 9.

وعن النبي ﷺ: «ما ولت أمة قط أمرها رجلاً، وفيهم أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً، حتى يرجعوا إلى ما تركوا»<sup>(1)</sup>.

وعن الإمام علي عليه السلام: «أيها الناس، إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه، وأعلمهم بأمر الله فيه»<sup>(2)</sup>.

وفي حديث للإمام علي عليه السلام في مقام بيان صفات الإمام، قال:  
«وأما حدود الإمام المستحق للإمامة، منها: أن يعلم أنه معصوم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، ولا يزل في الفتيا، ولا يخطئ في الجواب... والثاني: أن يكون أعلم الناس بحلال الله وحرامه وضروب أحكامه وأمره ونهيه... فإنه لو لم يكن عالماً لم يؤمن أن يقبل الأحكام والحدود، وتختلف عليه القضايا المشككة فلا يجيب عنها... والثالث أن يكون أشجع الناس...»<sup>(3)</sup>.

إن المستفاد من الرواية أن من الشروط الضرورية للإمامة العلم والفقاهة، بل الأعلمية، وبتوسط تعميم الملاك يمكن استفادة شرطية هذا الأمر للقائد في عصر الغيبة.

### 3 . العقل:

إن اشتراط العقل في الحاكم هو من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى استدلال؛ لأن العقلاء بفطرتهم لا يوكلون فاقد العقل بأمرهم الاعتيادية، فكيف بمسألة الولاية والحكومة التي ترتبط بأموالهم وأنفسهم وأعراضهم؟! عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«يحتاج الإمام إلى قلب عقول، ولسان قؤول، وجنان على إقامة الحق صؤول»<sup>(4)</sup>.

ومن جهة أخرى تحتاج قيادة وإدارة المجتمع إلى عقل مميّز عن الآخرين؛ لأن على القائد والوالي تشخيص مصالِح ومفاسد الأمة، ومع وجود أفراد أكثر تعقلاً كيف يمكن تسليم زمام الأمور إلى أفراد أقلّ قدرة على تشخيص المصالح والمفاسد؟!

(1) الشيخ الطوسي، الأمالي، ج2، ص172.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، خطبة 173.

(3) العلامة المجلسي، بحار الأنوار ج25، ص165.

(4) الواسطي، علي بن محمد، عيون الحكم والمواعظ، ص556.

عن الإمام علي عليه السلام: «ولكنني آسى أن يلي أمر هذه الأمة سفهاؤها وفجآرها...»<sup>(1)</sup>.  
وعن الإمام الصادق عليه السلام: «لا يكون السفيه إماما تقيا»<sup>(2)</sup>.  
وعليه، يمكن القول إن من شروط الحاكم الإسلامي هو أن يكون ذا عقل كامل، لا مجرد عقل عادي.

#### 4. العدالة:

لقد ثبت في علم الكلام، وفي بحث النبوة والإمامة، أن النبي والإمام لا بد وأن يكون معصوماً، وحيث كان الوصول للإمام المعصوم متعذراً في عصر الغيبة، فلا بد من إيكال أمر الحكومة الإسلامية إلى شخص دون درجة العصمة الثابتة للمعصومين، ولكنه على درجة أعلى، من صيانة النفس ومخالفة الهوى واتباع أوامر المولى، وهذا هو عبارة أخرى عن شرط العدالة، وقد عرفت بأنها ملكة وحالة نفسانية راسخة في النفس توجب التقوى، وصيانة النفس تمنع الشخص من ارتكاب الكبائر والإصرار على الصفائر، كما تمنعه من ارتكاب الأعمال التي تدل على عدم المبالاة لدى العرف وتكون على خلاف المروءة<sup>(3)</sup>.

وفي تحرير الوسيلة: «العدالة عبارة عن ملكة راسخة باعثة على ملازمة التقوى، من ترك المحرمات وفعل الواجبات»<sup>(4)</sup>.

إن اشتراط العدالة في القائد والحاكم هو من المسائل البديهية في نظر فقهاء الشيعة، والكثير من علماء السنة، ويدل عليها، مضافاً إلى الآيات والروايات، العقل السليم، فإن العقل يرفض تسليم زمام الأمور لشخص لا يستطيع أن يقف أمام الظلم والعصيان، يقول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾<sup>(5)</sup>.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، ج3، ص120، من كتاب له إلى أهل مصر مع مالك الأشر.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص175.

(3) اليزدي، محمد كاظم، العروة الوثقى، ص299، الشهيد الثاني، زين الدين بن علي (الشيخ)، شرح اللمعة الدمشقية، ص156.

(4) الإمام الخميني، روح الله، تحرير الوسيلة، ج1، ص10، نشر دار الكتب العلمية، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط2، 1390ش، مسألة28.

(5) سورة البقرة، الآية124.

﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُمُ النَّارُ ﴾<sup>(1)</sup>.

وعن الإمام الباقر عليه السلام قال: «قال الله تعالى: لأعدّبن كل رعية في الإسلام دانت بولاية كل إمام جائر ليس من الله، وإن كانت الرعية في أعمالها تقيّة...»<sup>(2)</sup>.

وقد بين الإمام الحسين عليه السلام في الكتاب الذي أرسله مع مسلم بن عقيل إلى الكوفة صفات الحاكم، فقال:

«فلعمري، ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الحابس نفسه على ذات الله»<sup>(3)</sup>.

وعليه، فمن الشروط الأساسية للحاكم الإسلامي هو شرط العدالة بأعلى درجاتها، واتباع الظالم حرام، وقد ورد في الروايات أنّ الحاكم الإسلامي لا بد وأن يكون منزهاً عن الصفات الرذيلة، كالبخل والحرص والطمع ...

عن الإمام علي عليه السلام: «وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل فتكون في أموالهم نهمته، ولا الجاهل فيضلهم بجهله، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه، ولا الخائف للدول فيتخذ قوماً دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة»<sup>(4)</sup>.

## 5 . حسن التدبير والإدارة:

من شروط القيادة القدرة على تدبير وإدارة أمور المجتمع؛ بمعنى أنّ الحاكم الإسلامي لا بد وأن يتمتع بقدرة جسميّة وفكريّة ومعنويّة، وصلاحيّة الإدارة والتدبير للمجتمع الإسلامي في تمام أبعاده، وأن يمتلك، مضافاً إلى الخبرة بالأسس الإداريّة والسياسيّة، علماً بمقتضيات زمانه وعواقب الأمور، وتشخيص الأصدقاء من الأعداء،

(1) سورة هود، الآية 113.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج1، ص37.

(3) الشيخ المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد، ج2، ص39، تحقيق مؤسسة آل البيت عليه السلام لاحياء التراث، نشر دار المفيد - لبنان، ط2، 1993م.

(4) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، خطبة 131.



ومعرفة ما يحيكه الأعداء من مؤامرات، حتى يمكنه هداية حركة الأمة الإسلامية إلى طريق الخير والعزة والاستقلال.

يقول الإمام علي عليه السلام لبيان إحجامه عن بيعة أبي بكر: «أنا أولى برسول الله صلى الله عليه وآله... وأعلمكم بعواقب الأمور، وأذربكم لساناً، وأثبتكم جناناً»<sup>(1)</sup>.

وعن الإمام الباقر عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله:

«لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورعٌ يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم»<sup>(2)</sup>.  
ويخاطب الإمام الصادق المفضل بن عمر بقوله: «يا مفضل، والعالم بزمانه لا تهجم عليه اللوابس»<sup>(3)</sup>.

إذاً، لا بد للحاكم الإسلامي لأجل إحراز هذا الشرط من المعرفة بأمر زمانه وبالأمر السياسي والاجتماعي حتى يتمكن من وضع برنامج يمكنه من الوصول بالأمة إلى برّ النجاة.

## وظائف الحاكم

تقدّم أنّ أهداف إقامة حكومة الإسلام هي أهداف البعثة والرسالة نفسها، وعلى الحاكم الإسلامي بعنوان أنه خليفة النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام وظائف ومسؤوليات، لا بدّ له من القيام بها، وفيما يأتي نذكر الوظائف والشواهد عليها.

### 1 . نشر المعرفة الإسلامية:

كما كانت وظيفة النبي صلى الله عليه وآله والإمام المعصوم عليه السلام تبليغ الأحكام وبيان المعارف الدينيّة، فالحاكم الإسلامي مكلف أيضاً بتهيئة الإمكانيات لنشر ثقافة الدين وسنة النبي صلى الله عليه وآله، وتعريف الناس بالحلال والحرام والقوانين والمقررات، وذلك من خلال

(1) الطبرسي، أحمد بن علي، الإحتجاج، ج 1، ص 95، تحقيق السيد محمد باقر الخرسان، نشر دار النعمان للطباعة والنشر - النجف الأشرف، 1966م.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج 1، ص 336.

(3) م.ن، ص 23.

الاهتمام بالحوزات العلميّة، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة، وإرسال المبلّغين وغيرها... حتى يبني مجتمعاً عارفاً ومحافظةً على تعاليم القرآن والإسلام.

عن الإمام عليّ عليه السلام: «أيها الناس، إنّ لي عليكم حقاً ولكم عليّ حقّ، فأما حقّكم عليّ فالنصيحة لكم، وتوفير فيئكم عليكم كيلا تجهلوا، وتأديبكم كيما تعلموا»<sup>(1)</sup>.

## 2 . تربية الناس على الأخلاق الحسنة والسنن الإلهية:

تهذيب النفوس من الأخلاق السيئة والصفات الرذيلة من الوظائف الأساسية للحاكم، وهنا تلعب أخلاق الحاكم وطريقة تعامله وشرحه للمسائل الأخلاقية والآداب النفسية الدور الأساس. عن النبي صلى الله عليه وآله في خطابه لمعاذ بن جبل، لما أرسله إلى اليمن في السنة العاشرة من الهجرة:

«يا معاذ، علمهم كتاب الله، وأحسن أدبهم على الأخلاق الصالحة، وأنزل الناس منازلهم -خيرهم وشرهم - وأنفذ فيهم أمر الله، ولا تحاش في أمره ولا ماله أحداً، فإنّها ليست بولايتك، ولا مالك، وأد إليهم الأمانة في كلّ قليل وكثير، وعليك بالرفق والعضو في غير ترك الحقّ، يقول الجاهل: قد تركت من حقّ الله، واعتذر إلى أهل عملك من كلّ أمر خشيت أن يقع منه عيب حتى يعذروك، وأمت أمر الجاهلية إلا ما سنّه الإسلام، وأظهر الإسلام كلّ صغيره وكبيره، وليكن أكثر همك الصلاة؛ فإنّها رأس الإسلام بعد الإقرار بالدين، وذكر الناس بالله واليوم الآخر، واتبع الموعدة فإنّه أقوى لهم على العمل بما يحبّ الله، ثم بثّ فيهم المعلمين، واعبد الله الذي إليه ترجع، ولا تخف في الله لومة لائم»<sup>(2)</sup>.

## 3 . إقامة الواجبات الدينية والشعائر المذهبية:

كصلاة الجمعة والجماعة والصيام والحج والزكاة والجهد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(1) الشيخ الكليني، الكافي، ج18، ص311.

(2) الحرّاني، الحسن بن علي، تحف العقول، ص25، تحقيق علي أكبر الففاري، نشر مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ط2، 1404هـ.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّهِمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (1).

فإن الآية تشير إلى أن القدرة إذا وصلت إلى عباد الله المؤمنين، فإنهم يسعون إلى تحقيق ثلاثة أمور مهمة: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن الواضح أن تحقيق هذه الأمور هي من وظائف الحاكم الإسلامي بالدرجة الأولى.

#### 4. إحياء السنن والقيم الإسلامية:

إن إزالة البدع، وحفظ الشريعة من التغيير والتبديل والتأويل والتحريف، ومواجهة الأفكار المنحرفة والهجوم الثقافي من قبل الأعداء على القيم الدينية، وإجراء الحدود الإلهية، هي من الوظائف التي يجب على الحاكم أن يسهر على تحقيقها.

عن الإمام علي عليه السلام: «ليس على الإمام إلا ما حمل من أمر ربه: الإبلاغ في الموعدة، والاجتهاد في النصيحة، والإحياء للسنن، وإقامة الحدود على مستحقيها» (2).

#### 5. الدفاع عن الدولة الإسلامية:

إن جهاد أعداء الإسلام عن طريق الإعداد في جميع المجالات: أي الإعداد العسكري والروحي وإعلاء القدرة القتالية لدى المجاهدين، هو من وظائف الحكومة الإسلامية الهامة.

قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِمْ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ۖ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (3).

في هذه الآية تكليف للأمة بالإعداد والاستعداد للدفاع عن بلاد المسلمين من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك بهدف إيجاد الرعب في قلوب الأعداء وسلب قوتهم عن الهجوم على بلاد المسلمين.

(1) سورة الحج، الآية 41.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، خطبة 105.

(3) سورة الأنفال، الآية 60.

ولا بدّ أيضاً من مواجهة المعاندين والأشرار الذين يخلّون بالنظام والأمن، والأمة الإسلامية في ظلّ الأمن والأمان تتمكّن من الوصول إلى النموّ المعنويّ والاقتصاديّ.

#### 6. عمران البلاد:

وذلك من خلال العمل العام والمؤسّسات العامّة للانتفاع وإيجاد فرص العمل وزيادة الإنتاج وبناء علاقات صحيحة في السوق ورفع موانع النمو الاقتصاديّ ورفع الاحتياجات الماديّة لتنمية الرفاهيّة في المجتمع الإسلاميّ.

هذا إلى جانب توسعة العلوم والفنون العصريّة التي تحتاج إليها الأمة والتي يحتاج إليها المجتمع الإسلاميّ، وترغيب الأفراد في ذلك.

#### 7. تحقيق العدالة الاجتماعية:

عبر المنع من ظلم الظالمين وإحقاق الحقّ للضعفاء من الغاصبين، من خلال تشكيل سلطة قضائيّة قادرة بتوسّط قضاة عدول مؤمنين، لإجراء الحدود الجزائيّة في الإسلام.

عن الإمام عليّ عليه السلام: «اللهم، إنك تعلم أنّه لم يكن الذي كان منّا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنردّ المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك، فيأمن المظلوم من عبادك، وتقام المعطلّة من حدودك»<sup>(1)</sup>.

ومن أهم مظاهر العدالة الاجتماعية جمع الأموال من الضرائب وغيرها وصرفها وتقسيمها في مصارفها العامّة ومواردها الضروريّة.

عن الإمام عليّ عليه السلام: «في عهده لمالك الأشر: «هذا ما أمر به عبد الله عليّ أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشر في عهده إليه حين ولّاه مصر: جباية خراجها، وجهاد عدوّها، واستطلاع أهلها، وعمارة بلادها»<sup>(2)</sup>.

#### 8 . بناء علاقات حسنة مع الشعوب والدول الأخرى:

عبر العهود والمواثيق مع الحفاظ على عزّة الأمة واستقلالها، والحذر من أنواع التسلط أو التبعية، أو بناء علاقات مع دول تظهر العداوة للإسلام والمسلمين.

(1) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام عليّ عليه السلام، خطبة 131.

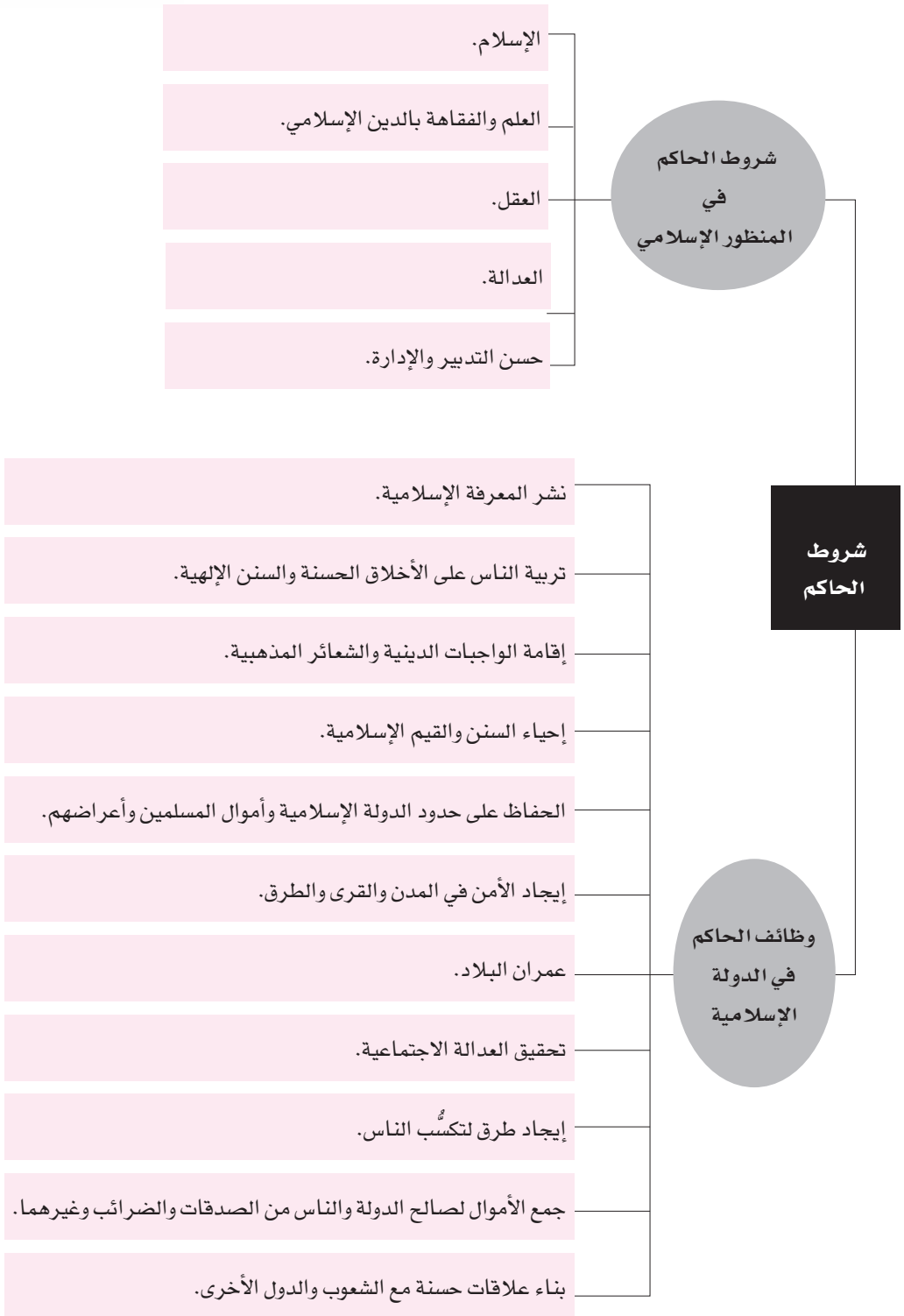
(2) م، ن، ج، 3، ص 83، عهده إلى مالك الأشر.

قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(1)</sup>. فمن غير المسموح ومن غير الممكن أن يعيش الإنسان في هذا العصر في عزلة عن الآخرين، خصوصاً في هذا الزمن الذي بات فيه العالم أشبه بقرية عالمية مترامية الأطراف، لا موانع ولا حدود للتواصل بين أفرادها. بل الإسلام يؤكد ويحث على ضرورة التواصل مع الآخر لما في هذا التواصل من آثار وبركات كثيرة يقول الإمام الخميني قدس سره:

«علينا أن نفعل كما فعل النبي ﷺ في صدر الإسلام حيث كان يرسل السفراء إلى كل مكان ليقيم علاقات مع الدول. لذلك لا نستطيع أن نقعد ونقول: ما لنا والدول؟ هذا خلاف العقل والشرع. وعلينا أن نكون علاقات وروابط مع الجميع، غاية الأمر أن هناك إستثناءات لبعض الدول ونحن لا نقيم معها علاقات الآن. أما أن لا تكون لنا علاقات مع الجميع فهذا ما لا يقبله عقل ولا إنسان، إذ معنى هذا أن نفضل ونندحر ونضئ إلى الأبد. يجب علينا أن نوجد لنا روابط وعلاقات مع الدول والشعوب لنتمكن من إرشادهم. بهذه الروابط نرشدهم، ونحذر صفعات من لا نتمكن من إرشادهم، على هذا أوصيكم بتقوية علاقاتكم وإحكامها أينما كنتم»<sup>(2)</sup>.

(1) سورة الحجرات، الآية 13.

(2) زين العابدين، محسن، الحكومة الإسلامية وولاية الفقيه في رؤية الإمام الخميني، ص 191، مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر، إيران، قم، 1432ق.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . لا يشترط في تطبيق الأحكام والقوانين في المجتمع الإسلامي أن يكون الحاكم مسلماً؛ وذلك لأن الأحكام والقوانين في المجتمع تُشكّل ضرورة اجتماعية عند كافة المجتمعات.
- 2 . يُعتبر في الحاكم الإسلامي أن يكون فقيهاً بالدين الإسلامي، وإلا أدى ذلك إلى محدودية صلاحيات الحاكم وتقيده بآراء الآخرين.
- 3 . لا يمكن تطبيق الأحكام والقوانين الإسلامية إلا بوجود حاكم عاقل وعادل يمنع نفسه من الوقوع في الأخطاء القيادية والفكرية.
- 4 . لا يشترط في الحاكم الإسلامي أن يكون حسن الإدارة؛ وذلك لأن دور الحاكم هو مجرد مراقبة تطبيق الأحكام والقوانين في المجتمع.
- 5 . إذا كانت الأحكام والقوانين الحاكمة على المجتمع إسلامية، فلا بد من أن يحرص الحاكم على إقامة أهداف الدين الإسلامي.

## للمطالعة

### شروط الحاكم

يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً دائماً في الحكومة الإسلاميّة، وتتقتضي طبيعة الثورة والنظام أيضاً أن تُطرح الآراء الاجتهاديّة الفقهيّة في المجالات المختلفة بشكل حرّ ومفتوح، حتّى ولو كانت مخالفة لبعضها بعضاً، ولا يحقُّ لأحد، ولا يمكنه، أن يمنعها. ولكنّ الشيء المهمّ، هو المعرفة الصحيحة للحكومة والمجتمع؛ حتّى يتمكّن النظام الإسلاميّ من التخطيط لصالح المسلمين، ومن الضروريّ له وحدة الرأي والعمل. ومن هنا، فلا يكفي الاجتهاد المصطلح عليه في الحوزات، بل حتّى ولو وُجد إنسان هو الأعلم في العلوم المعروفة في الحوزات، لكنّه غير قادر على تشخيص مصلحة المجتمع، أو لا يقدر على تشخيص الأفراد الصالحين والمفيدة من الأفراد غير الصالحين، ويفتقد بشكل عامّ للرأيّ الصائب في المجال الاجتماعيّ والسياسيّ والقدرة على اتّخاذ القرار... فإنّ مثل هذا الإنسان يكون غير مجتهد في المسائل الاجتماعيّة والحكوميّة، ولا يمكنه التصديّ لاستلام زمام المجتمع.

الإمام الخميني قدس سره





## الدرس التاسع

### طرق تعيين الولي (1)

#### أهداف الدرس

على المتعلم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يعرض نظرية البيعة والشورى مبيناً المراد منهما.
- 2 . يناقش ويردّ صلاحية نظرية البيعة لاختيار الحاكم.
- 3 . يناقش ويردّ صلاحية نظرية الشورى لاختيار الحاكم.



## تمهيد

بعد عرض الأدلة على ولاية الفقيه، وبيان الشروط الإسلامية لهذا الولي، وتحديد وظائفه، نبيّن في هذا الدرس النظريّات التي وردت في كافيّة التوصل لهذا الحاكم، وما هي الآلية التي ينبغي اعتمادها في تعيين حاكم على الأمة الإسلامية، خصوصاً إن كانت الشروط متوفرة في عدّة أشخاص، وكان كلّ واحد منهم أهلاً أن يكون ولياً وحاكماً. ونعرض فيما يأتي لنظريّتين من النظريات، يليها في الدرس التالي عرض لنظريّتين أخريين، وهذه النظريات هي نظرية البيعة ونظرية الشورى ونظرية التصديّ ونظرية الانتخاب، مع مناقشة هذه النظريات للتوصل إلى حلّ يتناسب مع المبادئ والأهداف.

## نظرية البيعة

البيعة هي عبارة عن عهد بين المجتمع أو الأمة وبين الحاكم أو القائد، حيث تقوم الأمة بمبايعة القائد على العهد والطاعة، فتصبح أموال الأفراد وأنفسهم وإمكاناتهم تحت اختيار القائد، ويتعهد هو في المقابل بالعمل على ما فيه خيرهم وصلاحهم. فالبيعة هي معاملة بين طرفين تكون وسيلة لإنشاء حكومة، تنبثق شرعيتها من المبايعة.

وقد ورد العديد من الآيات التي تتحدّث عن قيام الناس بالبيعة للنبي ﷺ في الحديبية<sup>(1)</sup>، وما بعد فتح مكة<sup>(2)</sup>، وفي الروايات وردت أيضاً قصّة البيعة مع النبي ﷺ،

(1) «لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا» سورة الفتح، الآية 18.

(2) «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَيَّ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِهَتَمَاتٍ بَعْرِيَّةٍ، بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْنَهُنَّ وَأَسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ» سورة الممتحنة، الآية 12.

حيث ورد عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «لَمَّا فَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ بَايَعَ الرِّجَالَ، ثُمَّ جَاءَ النِّسَاءَ يَبَايِعُهُنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يَشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعُهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>...»<sup>(2)</sup>، وكذلك وردت الروايات التي تتحدث عن مبايعة الناس لأمر المؤمنين عليهم السلام، كما عنه عليه السلام: «... فبسطت يدي فبايعتوني مختارين، وبايعني في أولكم طلحة والزبير طائعين غير مكرهين...»<sup>(3)</sup>. وهذه الروايات تدل على اهتمام الشريعة الإسلامية بالبيعة وبدورها وأثرها في تحقق الحكومة على الناس. وعليه، ذهب جماعة إلى اعتبار أن البيعة بنفسها تؤسس لشرعية الولاية والقيادة، فمن يقوم الناس بمبايعته يكون حاكماً فعلياً عليهم.

#### مناقشة النظرية:

إن ما حصل من البيعة للرسول ﷺ وللأئمة الأطهار عليهم السلام إنما هو عملية تأكيد للولاية التي يمتلكونها من الله تبارك وتعالى بنص قرءاني واضح، فولاية النبي ﷺ ليست من الناس والأمة، إنما هي من الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾<sup>(4)</sup>.

وإن مسألة الولاية والحكومة من الأمور التي لا تقبل الإنشاء والإيجاد، فالأمة لا تستطيع أن تجعل في شخص ما شرعية وأهلية الولاية وهو فاقد لها، فشأنية الولاية إنما تكون من خلال توفر شروط ومواصفات خاصة.

مضافاً إلى ذلك، إذا كانت البيعة هي عبارة عن اتفاق بين طرفين، فقد تكون ضمن دائرة محددة من الصلاحيات التي يحصل عليها التوافق بين الطرفين، وهي عبارة عن «الوكالة»، ولا تثبت بها «الولاية المطلقة» للفقيه والحاكم الإسلامي.

(1) سورة الممتحنة، الآية 12.

(2) الشيخ الكليني، الكافي، ج 5، ص 527.

(3) الشيخ المفيد، الإرشاد، ج 1، ص 245.

(4) سورة المائدة، الآية 55.

## نظرية الشورى

مع وجود إمام منصّب من الله تبارك وتعالى - كما هو الحال بالنسبة لرسول الله ﷺ وللأئمة الأطهار عليهم السلام - فإنّ النوبة لا تصل إلى الأمة، وعلى فرض انتخاب غيرهم بعد الرسول الأعظم عليه السلام لا تكون طاعتهم واجبة، بل الطاعة لمن نصّبه الله عزّ وجلّ.

أمّا في زمان الغيبة حيث إنّ الإمامة بمعناها العام لا ينبغي تعطيلها، وحيث كان من الواجب إقامة الحكومة الإسلامية في كلّ عصر ومصر، فإنّ قلنا بأنّ التنصيب قد صدر من الأئمة عليهم السلام للفقهاء العدول الجامعين للشرائط فإنّ النوبة أيضاً لا تصل إلى الأمة، وإنّ قلنا بعد قيام الدليل على ثبوت النصب العام للفقهاء فإنّ النوبة تصل إلى الأمة الإسلامية لا اختيار حاكم عليها، ومن هذه الطرق الشورى التي تطرح كدليل على أنّ الولاية والحاكمية تُعطى من الأمة، حيث تقوم الأمة على التوافق فيما بينها على شخص يحكمها ويدير شؤونها ويرعى مصالحها.

## أدلة نظرية الشورى

قال الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (1).

والاستدلال بها من جهة أنّ كلمة (أمر) إمّا أنّ المراد منه خصوص الحكومة، أو أنّ الحكومة هي القدر المتيقّن في هذه الآية.

وفي الروايات: عن أمير المؤمنين عليه السلام: «وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضا» (2).

### مناقشة النظرية:

إنّ موضوع الشورى في الآية إنّما هو عبارة عن الأمور التي أوكل أمر البتّ فيها إلى المؤمنين، وذلك بقريئة إضافة الضمير «هم» إلى كلمة «أمر»، وليس من المعلوم كون

(1) سورة الشورى، الآية 38.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، من كتاب له إلى معاوية.

مسألة القيادة قد أوكل أمرها إلى انتخاب الناس.

ومن الواضح أيضاً أنّ النبي ﷺ لو اعتمد نظام الشورى أساساً لاختيار الحاكم، لكان من البديهي أن يقوم بتوعية الأمة على تفاصيل هذا النظام، خاصّة وأنّه جاء جديداً على المجتمع الذي كان يزرع تحت كابوس الزعامات القبلية والعشائرية.

وعملية التوعية لهم لم تظهر، لا في أحاديثه المأثورة، ولا في ذهنية وممارسة الأمة آنذاك. حتى أنّ الخلفاء الذين تولّوا الحكومة بعد النبي ﷺ لم يعتمدوه إلا نادراً، كما تشهد الوقائع التاريخية بذلك.

وبالخلاصة يمكن القول: إنّ نظام الشورى قد لا يؤدي إلى فرز الأفضل، فكيف يمكن لجمهور متعدّد الاتجاهات والمصالح أن يختار إماماً قادراً على نشر وحماية وتوضيح الرسالة على أرض الواقع.

فالأمة غالباً لا يمكنها أن تتجرّد عن العصبية والميول والمطامع، في القضايا البسيطة، فكيف في قضية اختيار خليفة المسلمين أو حاكمهم.

وأما كلام الإمام عليّ ؑ، فهو قسم من رسالة له إلى معاوية ويريد الإمام عليّ ؑ إثبات أحقيته بالخلافة من خلال التمسك بما يعتقد به معاوية نفسه، وهو كون أمر الخلافة أمراً انتخابياً، ومن الطبيعي أن يعتمد الإنسان في مقام الاحتجاج على المخالف له بما يقبله ويعتقد به الطرف الآخر.

وعليه، فكلام الإمام عليّ ؑ إنّما هو في مورد من كان وصوله إلى مقام الولاية لم يثبت بنصّ إلهيّ بتوسط النبي ﷺ، وإلا فلا قيمة لرأي الناس في مقابل النصّ.

البيعة هي: عهد بين الأمة والحاكم من خلال مبايعة الأمة له على الطاعة في مقابل الحفاظ على مصالحها.

إن البيعة حصلت في عصر رسول الله ﷺ مرتين، وهما المعروفتان ببيعة العقبة الأولى والثانية، وكذلك لأمر المؤمنين ﷺ.

نقد النظرية: إن البيعة هي عبارة عن تأكيد لحق الولاية للمعصوم ﷺ لا أنها تعطي له شرعية الولاية.

## نظرية البيعة

طرق تعيين  
الولي

نظرية الشورى عبارة عن توافق الأمة على شخص يحكمها ويدير شؤونها ويرعى مصالحها.

أكد القرآن الكريم على أهمية الشورى بين المسلمين، فقال تعالى:

﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾

نقد النظرية: الشورى بين المسلمين لا تعني في شؤون الولاية والخلافة التي هي شأن إلهي، بل فيما يرتبط بشؤونهم العامة التي تخص حياتهم الاجتماعية بما هم بشر وعقلاء.

## نظرية الشورى



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . نظرية البيعة هي عبارة عن عهد بين الأمة وبين الحاكم من خلال مبايعة الأمة له على السمع والطاعة، وتعهد بالعمل لما فيه خيرهم وصالحهم.
- 2 . إن البيعة من قبل المسلمين التي حصلت لرسول الله ﷺ هي التي منحت رسول الله ﷺ شرعية الولاية والقيادة على الناس.
- 3 . نظرية الشورى هي عبارة عن توافق الأمة فيما بينها على اختيار شخص يحكمها ويدير شؤونها ويرعى مصالحها.
- 4 . يقصد بقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ هو أنّ الولي والقائد لا يجوز انتخابه إلا من خلال توافق الأمة عليه.
- 5 . الشورى في الرؤية الإسلامية هي عبارة عن الأمور العامّة المتعلقة بشؤون الأمة التي أجاز الله سبحانه وتعالى للحاكم مشاورتها بها.

## للمطالعة

### ما معنى التنصيب؟

التنصيب يعني تعيين الفقيه الحائز على الشروط العلمية والعملية من قبل الأئمة المعصومين عليهم السلام لمنصب الإفتاء والقضاء والولاية في عصر الغيبة، أي تنصيب صاحب العنوان في المنصب والمقام، وهذا بمعزل عن إعلان الشرائط، فالأمة لا تنتخب الفقيه لمنصب الإفتاء والقضاء ليكون وكيلاً عنهم لاستحصال الفتوى، أو لغرض استنباط الأحكام القضائية وتطبيقها. وهكذا الحال بالنسبة للولاية التي تمثل المنصب الأهم للفقيه، فلا يتخذها الناس وكيلاً لهم للحكم، فالفقيه نائب الإمام المعصوم عليه السلام، وهو وليّ الإفتاء، ووليّ القضاء، ووليّ الحكومة.

في رواية عمرو بن حنظلة يقول الإمام عليه السلام: «فارضوا به حكماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً»، ولم يقل عليه السلام: «فارضوا به حكماً واتخذوه وكيلاً، وإنما قال: «فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً». فإنّ عبارة فارضوا به حكماً تتعلّق بالقضاء، أما عبارة «فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً» - وهي تعليل - فإنّها ترتبط بالحكم والولاية.

بناءً على ذلك، فإنّ الأئمة المعصومين عليهم السلام جعلوا المناصب الثلاثة - الإفتاء، القضاء، الولاية والحكومة - حقاً للفقيه الحائز على الشرائط، بل مسؤولية له، والملاحظة الأخرى هي أنّ هذه المناصب الثلاثة متبلورة في الفقيه قبل تأييد الأمة أيضاً، وبتأييد الأمة تتحقق على الصعيد العملي والخارجي.

آية الله جوادى آملي



## الدرس العاشر

### طرق تعيين الولي (2)

#### أهداف الدرس

على المتعلم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يعرض نظرية التصدي والانتخاب مبيّناً المراد منهما.
- 2 . يناقش نظرية التصدي.
- 3 . يقدم نقداً لنظرية الانتخاب.



## تمهيد

لقد تمّ في الدرس السابق عرض نظريّتين اثنتين ومناقشتهما، وفيما يأتي نعرض نظريّتين أخريين للمناقشة، وهما نظريّة التصديّ ونظريّة الانتخاب.

## نظريّة التصديّ

إنّ هذه النظريّة تعني أنّ يقوم أحد الفقهاء الذين تجتمع فيهم الشروط والأهليّة للولاية بالتصديّ لهذا الأمر، فيكون الحكم له، لكونه الأسبق بين نظرائه من الفقهاء، فإنّ سبق غيره في التصديّ للحكم والولاية، فلا يجوز لأحد غيره من الفقهاء أن يزاومه في دوره، ويكون الأمر له دون غيره.

### مناقشة النظرية:

لقد دلّت النصوص والروايات على أنّ مقام الولاية مختصّ بالفقهاء الذين تتوفر فيهم شروط معيّنة<sup>(1)</sup>، فكلّ من تتوفر فيه الشروط التي أشار إليها أهل العصمة عليه السلام هو أهل أن يكون وليّاً وحاكماً، ولكن ما لم تدلّ عليه النصوص هو أن يكون التصديّ لهذا الأمر كافياً كي يصبح الفقيه وليّاً بالفعل، وما نعلم من تصديّ الفقهاء الآخرين، فالروايات لم تتكفّل بيان الوليّ الفعلي، بل تكفّلت بيان من فيه أهليّة الولاية من خلال توفرّ الشروط فيه. وعليه، فلا دليل في النصوص الشرعيّة على أنّ التصديّ هو طريق يصبح من خلاله الفقيه الجامع للشرائط وليّاً بالفعل.

(1) الإسلام، الفقهامة، العقل، العدالة، حسن التدبير والإرادة. راجع الدرس الثامن.

## متى ينفع التصدي؟

نعم، إن تصدى الفقيه، وسلم له الآخرون بقيادته، وتوفرت فيه الشروط، ولم يتصد غيره لهذا العمل، فإن هذا الفقيه يكون هو الولي الفعلي، ولكن ليست شرعية ولايته وحاكميته لكونه قد تصدى لهذا الأمر، بل لأنه قد توفرت في الشروط، كما أن أحداً لم يتصد لهذا الأمر العظيم الذي يشكل منعطفاً هاماً وحساساً للأمة الإسلامية، وله الدور الأساس في حفظ الدين والمجتمع الإسلامي.

وعلى هذا الأساس انطلق الإمام الخميني رحمته الله، فقد رأى أن أحداً لم يتصد لهذا الهدف المهم، فشعر بالوجوب العيني يحيط به، وكان مستعداً للتنازل عن هذا التصدي لو تصدى من يراه أكفاً منه، لكن لم يتصد غيره.

والخلاصة: إن التصدي لوحده غير كاف، فلربما تصدى من ليس أهلاً لذلك. والتصدي ينفع عند تحقق الشروط للولاية، وأحراز الأمة توفر هذه الصفات فيه، وعدم تصدي فقيه آخر جامع لهذه الشروط.

## نظريّة الانتخاب

إن نظريّة الانتخاب يختلف معناها والمراد منها باختلاف الظروف المحيطة بأمر الولاية؛ فإن كان لدينا مشكلة تعدد للفهاء الجامعين للشروط، وكان هناك تفاوت في هذه الصفات، فإن الولي يكون مشخصاً ومحددًا بالفعل، ويكون الانتخاب طريقاً للبحث، ومعرفة الأفضل بين الفقهاء.

ولكن لو صادف تساوي الفقهاء الموجودين بالصفات، فلا يكون هناك تعين في الواقع لمن هو الولي الفعلي، بل يكون جميع الفقهاء الذين تتوفر فيه الشروط متساوين في هذا الحق، وتكون وجهة الانتخاب اختيار أحدهم لعدم إمكانية أن يكونوا جميعاً ولاية فعليين.

والانتخاب على كلا التقديرين لا دخالة له في الأهلية للولاية؛ فأهلية الولي ثابتة بالنصوص والأدلة، فعلى التقدير الأول هو مجرد إعلان عن معرفته، وعلى التقدير الثاني يكون الانتخاب له دخل في فعلية ولاية الولي، وحسم التعدد لصالح الوحدة، وترجيح المنتخب على غيره.

وتأتي نظرية الانتخاب على التقدير الثاني كحلّ عقلائي مقبول، دون أن يتنافى مع المسلّمات الشرعية بعد أن تبين معنا أنّ التصديّ لوحده غير كافٍ. ولكن السؤال المطروح: كيف يكون هذا الانتخاب؟ وما هي الطريقة التي ينبغي للناس اعتمادها للكشف عن الولي؟

### طرق التشخيص ثلاثة

لقد ذكرت الكتب الفقهية الطرق الثلاثة المعروفة: من شهادة أهل الخبرة، والشياخ المفيد للعلم، والمعرفة الشخصية بالفقيه المتصديّ للمرجعية، وهذه الطرق الثلاثة لا يمكن تبنيها كلها في باب الولاية.

#### الطريق الأول: البيّنة المؤلّفة من قول شاهدين من أهل الخبرة.

هذا الطريق لا يمكن اعتماده هنا لسببين:

الأول: لأنّ البيّنة ذات بعد فردي لا اجتماعي، فلا تشكّل أساساً لمعرفة اجتماعية؛ إذ إنّ الذي يطلع عليها هو الفرد، وهذا لا يفيد بالنسبة للأمة، وعلينا البحث عن سبيل معرفة يحقق معرفة جماعية لا فردية.

الثاني: لأنّه سيفسح المجال لأن يكون جميع الفقهاء ولاية فعليين، إذ ما من فقيه متصدٍّ أو يريد التصديّ إلا وسيجد من يشهد له بأهليّته لذلك.

#### الطريق الثاني: المعرفة الشخصية.

وهذا الطريق ينفع صاحب المعرفة فقط دون غيره، ويستحيل عادة أن يملك جميع أفراد الأمة الخبرة الشخصية الكافية لمعرفة أهليّة الشخص للولاية.

#### الطريق الثالث: الشياخ المفيد للعلم أو الاطمئنان.

وهو الطريق الوحيد المتبقي الذي يمكن اعتماده هنا، وهو أن يكون هناك شياخ يفيد العلم أو الاطمئنان<sup>(1)</sup>. وما يسهّل الأمر هو إمكان تحصيل شياخ مفيد للعلم أو الاطمئنان

(1) الاطمئنان يدخل تحت عنوان الظن، فقد يشتدّ الظن ويقوى إلى أن يبلغ مرحلة يشابه فيها العلم؛ أي تارة يكون في قبيل الظن احتمال يلتفت إليه العقلاء ويراعونه في حياتهم، وأخرى يكون الاحتمال ضعيفاً لدرجة أن العقلاء يتعاملون معه معاملة العدم، ولا يراعون وجوده.



من خلال تشكيل مجلس حاشد من أهل الخبرة العدول، وبالتالي يمكن من خلال إيكال الأمر إلى هؤلاء تحصيل العلم أو الاطمئنان بكفاءة الشخص المعين للولاية، أو بأفضليته إن كنا نبحث عن الأفضل.

ومع تحصيل العلم أو الاطمئنان من قول أهل الخبرة بالأفضلية، لا يضر حينئذ أي قول معارض؛ لأن قول هذا المعارض هو في أحسن الحالات لن يفيد أكثر من الاحتمال الضعيف الذي لا يعتنى به عقلاً، ويمكن للأكثرية المهمة في مجلس حاشد من أهل الخبرة أن تقيدنا الاطمئنان، إن لم تقد العلم.

### معنى الشيع:

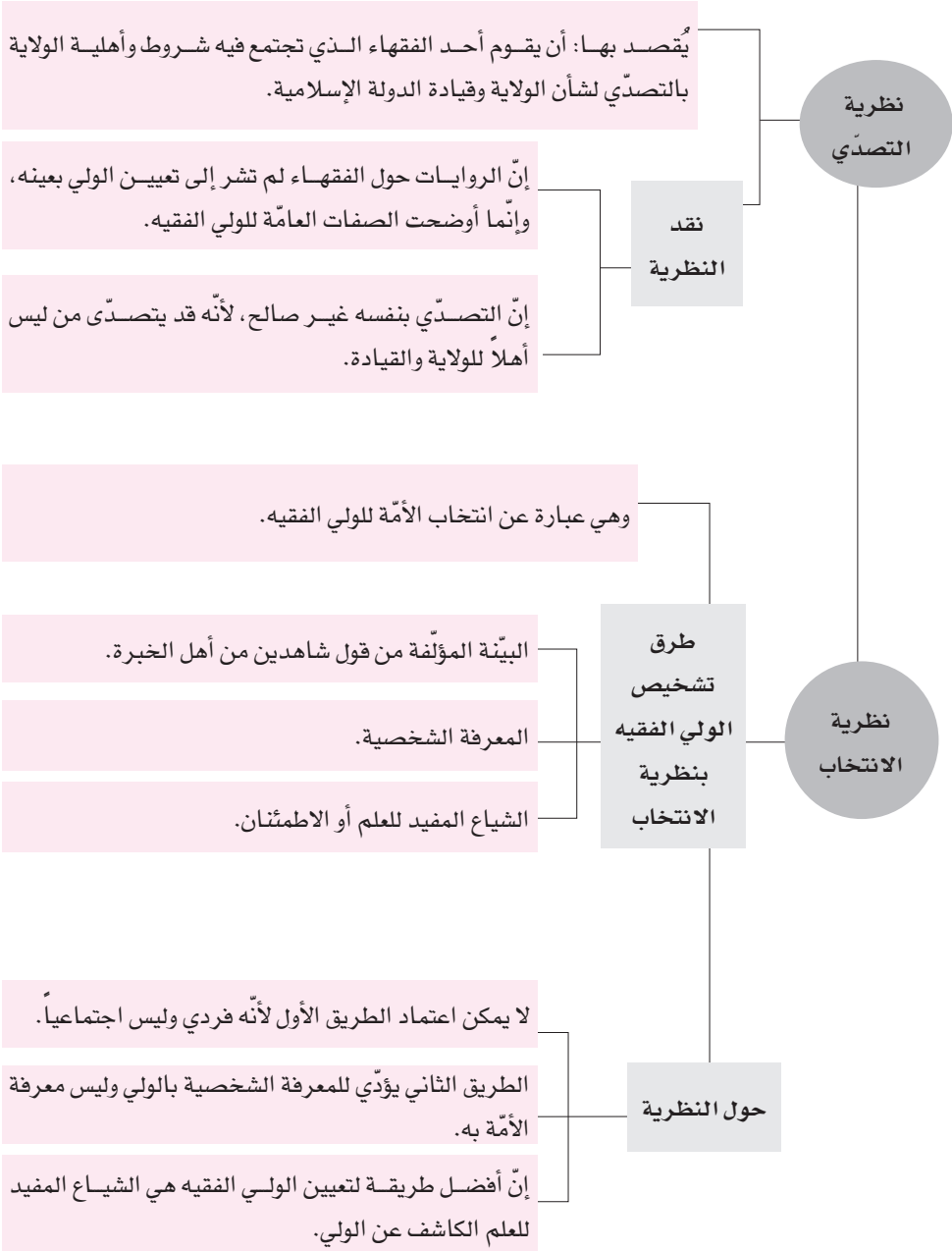
ومما ذكرنا يتبين أن الشيع ليس مجرد شهرة بين الناس، بل هو عبارة عن إخبارات كثيرة من كثير من أهل الخبرة، فلا يكفي الشيع بين الناس ما لم يكن ناشئاً عن شيع بين أهل العلم والخبرة، وإلا فيمكن للدعاية أن تساهم في تحقيق هذا الشيع بعيداً عن الأسس الصحيحة، كما لا قيمة لشيع أو شهرة تنشأ من قول شخص أو شخصين، بل هذا في الحقيقة خارج عن حقيقة الشيع ومندرج في البيئة أو قول الشخص الواحد.

### نتيجة البحث:

فتحصل أنه لا سبيل إلا بالشيع، وأن أفضل طريقة له هي تشكيل مجلس يضم حشداً من أهل العلم والخبرة يشخصون من خلال مشاورات بينهم واستشارة الآخرين من هو الولي، ويكون الانتخاب منهم، وليس انتخاباً مباشراً من الناس.

وهذا ما اتبعته الجمهورية الإسلامية المباركة أيام الإمام الخميني قُدْسِ سَنتُهُ.

حيث يقوم الشعب الإيراني بانتخاب مجلس الخبراء، وهو مجلس أهل علم وخبرة واجتهاد، ويقوم هذا المجلس بدوره، المنتخب من قبل الشعب، بتشخيص الولي الذي تتوفر فيه شروط الولاية، فيكون هذا المجلس المنتخب من الشعب هو المنتخب المباشر للولي، وليس الشعب.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . نظرية التصدي تعني تصدي أحد الفقهاء لمنصب الولاية على الأمة،  
 وعدم الجواز لغيره من الفقهاء مزاحمته.
- 2 . إذا تصدى شخص من الفقهاء للولاية والقيادة فلا تجوز مزاحمته في  
 الأمر، وإن كان فاقداً لبعض شروط الولاية والقيادة.
- 3 . نظرية الانتخاب هي عبارة عن انتخاب أحد من الفقهاء من مجموع  
 فقهاء متعددين ممن تتوفر فيهم شروط الولاية والقيادة.
- 4 . إذا تمّ انتخاب الولي الفقيه عن طريق البيّنة فهذا يؤدي إلى تحقّق  
 شرعية الولاية والقيادة له على الأمة.
- 5 . إنّ انتخاب عدّة من الفقهاء ذوي الخبرة في شؤون الأمة لشخص الولي  
 الفقيه، يحصل به الاطمئنان لصحة انتخابهم، ويعطي الشرعية للولي  
على الأمة.

## للمطالعة

### طرق تعيين الولي

أمّا بعد عهد الأئمة المعصومين، وحيث لا يوجد شخص معيّن قد نُصّب من قبل الله كحاكم للمجتمع، فإنّ المناطق في تعيين الحاكم هو:

1. حيازته للصفات التي حدّدها الإسلام، كالعلم والتقوى والكفاءة والإخلاص وسائر الصفات...

2. قبول الناس به واجتماع كلمتهم عليه، فإن لم يعرف الناس ذلك الشخص الحائز على مواصفات الحاكم، أو لم يقبلوه مع توفّر الشروط اللازمة فيه، فإنّه ليس حاكماً، وإذا وُجد شخصان حائزان على تلك المواصفات، وقبل الناس أحدهما، فالحاكم من اختاره الناس، فقبول الأمة ورضاها شرط من شروط الحاكمية.

وهذا الأمر ورد أيضاً في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، إذ ينصّ الدستور على كونه مجتهداً عادلاً مديراً مدبّراً ذا رأي وبصيرة، قد عرفه الناس، ووصل إلى مرتبة المرجع الذي يقلّده الناس، ويظهرون الرغبة فيه والإقبال عليه، فإذا لم يعرف الناس مثل هذا الشخص، فإنّ خبراء الأمة يبحثون عنه، فإذا شخصّوه وعرفوه، بادروا إلى تعريف الأمة به، وهكذا ترون أهمّية الدور الذي يقوم به الناس في تعيين الحاكم الإسلامي.

الإمام الخامنّي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ



## الدرس الحادي عشر

# الولاية بين الوحدة والتعدّد

### أهداف الدرس

على المتعلّم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يعرف أدلّة وحدة ولاية الأمر.
- 2 . يتعرّف إلى صور تعدّد الوليّ.
- 3 . يناقش فرضيّات التعدّد، ويثبت بطلانها.



## تمهيد

لقد مهّد الإمام الحجّة عليه السلام لغيبته وانقطاعه عن الناس بما عُرف بالغيبة الصّغرى، والتي نصّ فيها على أشخاص بأسمائهم وجعلهم وكلاءه وسفراءه، إليهم يرجع الناس في مسائلهم، وهم بدورهم يرجعون إلى الإمام عليه السلام، أمّا بعد وفاة السفير الرابع فقد جعل الإمام الولاية من بعده - بما دلّت عليه الروايات المتقدّمة - لأشخاص يحملون صفات معيّنة محدّدة تقدّم ذكرها أيضاً، ولم ينصّ عليها لشخص واحد بعينه، وعند توفّر الشروط في واحد من الفقهاء يتعيّن تلقائياً.

لكن لو فرضنا تعدّد الفقهاء الذين تتوفر فيهم الشروط المتقدّمة، فهل تكون الولاية لكلّ واحد منهم أو لمجموعهم أو لأحدهم فقط؟ ولعلّ هذا الموضوع هو من الأبحاث المهمّة التي تختصّ بولاية الفقيه في العصر الحاضر.

## وحدة ولاية الفقيه

قبل الدخول في صلب الموضوع ينبغي الإشارة إلى أنّ البحث عن وحدة الولاية وتعدّدها سيكون بحسب القاعدة الأولى؛ أي ما ينبغي أن يكون عليه الأمر في الظروف الطبيعيّة، بعيداً عن الظروف القاهرة التي تفرض التعدّد أو تفرض الوحدة. فإذا كانت القاعدة الأولى تقتضي وحدة الولاية، ومنعت الظروف من توحيدها وفرضت التعدّد، فعندئذ لا مانع منه، كما هو كلّ حكم أوليّ تقتضي الضرورة رفع اليد عنه، وهو أولى من ترك الأمور كلياً. كما أنّ القاعدة الأولى لو فرضت التعدّد، وكان الطرف يقتضي الوحدة، فإنّه لا مانع منها عندئذٍ.



كما أنه لا شك بأن وحدة ولاية الفقيه غالباً ما تكون هي الخيار الأفضل للأمة، لكن البحث لن يكون في الأفضل، بل في الأصل ومقتضى القاعدة. وليس البحث أيضاً بلحاظ شخص استثنائي، أو زمن استثنائي، يُلزمنا بالوحدة أو بالتعدد كما يحدث أحياناً، وإنما بقطع النظر عن الأشخاص والخصوصيات الزمانية والمكانية.

## أدلة وحدة ولاية الأمر

إن القاعدة الأولى تقتضي وحدة ولاية الأمر في عصر الغيبة، وفيما يلي نعرض الأدلة على ذلك:

### 1 . حكم العقلاء:

إن ما يحكم به العقلاء في جميع الأمم والشعوب والأديان أن وجود رأس واحد لهذه الجماعة هو أمر لازم لصالح الجماعة، وأن تعدد القادة سوف يؤدي إلى الإخلال بسير الأمة نحو الرقي والكمال المادي والمعنوي، وسوف يفرض الانقسام على الناس ويبيح الفرصة لتفكك الجماعة، وإذا كان المسلمون أمة واحدة، تحمل هدفاً واحداً وعتيدة واحدة ومصادر مسيرتها في الحياة واحدة، فلا بد وأن يكون الشخص الذي يسير بها واحداً.

### 2 . النصوص الصريحة:

لقد دلت النصوص صراحة على وحدة القيادة في العالم الإسلامي، ونكتفي في هذا المبحث بذكر روايتين فقط:

أ. الرواية المعتبرة عن الإمام الصادق عليه السلام «ما لكم وللرئاسات؛ إنما للمسلمين رأس واحد»<sup>(1)</sup>.

ب. عن الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا عليه السلام : «فإن قيل: فلم لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان في وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل: لعل، منها: أن الواحد لا يختلف فعله وتديبره، والاثنين لا يتفق فعلهما وتديبرهما؛ وذلك

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 69، ص 215.

أنا لم نجد اثنين إلا مختلفي الهم والإرادة، فإذا كانا اثنين ثم اختلف هُما وإرادتهما، وكان كلاهما مفترضي الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فيكون في ذلك اختلاف الخلق والتشاجر والفساد. ثم لا يكون أحد مطيعاً لأحدهما إلا وهو عاصٍ للآخر، فتعم المعصية أهل الأرض...»<sup>(1)</sup>.

## صور تعدد الولي

بعد أن تقدمت الأدلة العقلائية والنصوص الصريحة الدالة على وحدة الولي، وأن القاعدة الأولية هي الوحدة، من الضروري جداً أن نذكر الرأي المقابل للقول بالوحدة وهو التعدد، وبعد توضيح هذا الرأي بكل صورته واحتمالاته، نتعرض لكل احتمال وما يترتب عليه من مفسد ومشاكل ولوازم باطلة أو لا يمكن الالتزام بها، يتعين عندها ويتأكد ما أثبتناه من قاعدة وهو القول بالوحدة، لأنه لا بديل آخر، إما الوحدة وإما التعدد.

نبدأ بذكر احتمالات تعدد الولي، لنرى مبرراتها الشرعية ولوازمها العلمية والعملية، بمعنى أنه ماذا يترتب من مفسد ومشاكل لو فرضنا تعدد الولاية؟ لكي يبقى الخيار الثاني - وهو وحدة الولاية - هو الأفضل والأسلم. ويمكن تصور التعدد من خلال الصور الآتية:

**الأولى:** ثبوت الولاية الفعلية لكل فقيه تتوفر فيه الشروط، بحيث يكون لكل فقيه ولاية مستقلة عن ولاية الباقيين، مهما كثر عددهم.

وهذا الاحتمال لا يمكن اللجوء إليه؛ لأنه يلزم منه الاختلاف والفساد، وانعدام النظام، بينما المفروض أن ولاية الأمر إنما شرعت لحفظ النظام، وإدارة شؤون الناس، وحفظ الحقوق، وإقامة الدين، فهي لدفع الفساد لإحداثه، فهذا الاحتمال ساقط قطعاً.

**الثانية:** ثبوت الولاية الفعلية للمجموع لا للجميع؛ أي ثبوت ولاية واحدة لمجموع الفقهاء الذين تتوفر فيهم الشروط حال اجتماعهم، دون أن يكون لكل فقيه ولاية مستقلة على حدة. ومعنى هذا الاحتمال أن يكون ما أجمعوا عليه (جميعاً ومعاً)

(1) العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 6، ص 61.

حجة على الناس ملزماً لهم، فلا بد من اجتماعهم وإجماعهم على رأي واحد لتحصل القرارات الملزمة في النظام.

وهذا الاحتمال أيضاً لا يمكن الالتزام به لعدة وجوه:

1. لا يدل عليه دليل، ولا يمكن استنباطه من أدلة ولاية الفقيه النقلية، فضلاً عن الدليل العقلي.

2. إن آلية تحصيل القرارات الملزمة تنحصر في اجتماعهم، وهو أمر لا يتيسر، وإن تيسر نادراً فهو لا ينفذ في المواقع التي تحتاج إلى متابعات يومية وإصدار الأوامر والنواهي والتعليمات كلما اقتضى الشأن ذلك.

الثالثة: ثبوت شأنية الولاية لجميع الفقهاء الذين تتوفر فيهم الشروط، وتكون فعلية الولاية لواحد فقط في الدائرة الواحدة؛ بمعنى صلاحية كل واحد منهم للولاية، وأهليته لها، فإذا تعدد الفقهاء في الدائرة الواحدة لا تكون الولاية الفعلية إلا لواحد منهم، وإذا تعددوا وكانت الدوائر متعددة يكون كل واحد منهم ولياً بالفعل في دائرته الخاصة.

وهذا الاحتمال هو الأشهر عند القائلين بتعدد ولاية الفقيه، حيث يدعي أصحابه أنه لا يلزم منه الفساد الذي اقتضاه الاحتمال الأول، ولن يكون هناك تعارض بين أولياء الأمور الذين يعمل كل واحد منهم في دائرة مستقلة عن الأخرى، واستدلوا على ذلك بأن الأدلة السابقة الشرعية مطلقة؛ بمعنى أنها تنطبق على كل فقيه جامع للشرائط، وهي غير مختصة بفقيه واحد، إلا في الحالات التي يلزم من ثبوت الولاية لكل واحد (التعدد في الدائرة الواحدة) الفساد، وتبقى سائر الحالات على حالها.

وهو ما يصوره هذا الاحتمال، بالضبط كما هو الأمر في القضاء، فإن مقبولة عمر بن حنظلة التي يستدل بها على ولاية الفقيه، قد استدل بها الكثير من الفقهاء على ولاية القضاء، وهي ذاتها لم تمنع من تعدد القضاة حتى في البلد الواحد، ما لم يلزم منه الفساد، فلذا منعوا أن ينظر اثنان من القضاة في قضية واحدة مما يفتح الاحتمال على الاختلاف في الحكم وتكوين النزاع.

## مناقشة فرضية التعدد الثالثة

إلا أن هذا الاحتمال للتعدد أيضاً مما لا ينبغي اللجوء إليه ولا الالتزام به وذلك لعدة أمور:

### 1 . كيف نفهم كلام المعصوم عليه السلام؟

إننا إذا أردنا أن نفهم كلام المعصوم، لا بد وأن نفهمه ضمن القرائن العامة التي يعيشها الناس في عصر الإمام عندما صدر منه الكلام، ومن القرائن العامة ملاحظة المرتكزات الثابتة في أذهان الناس منذ صدر الإسلام حتى العصور القريبة الماضية، وهي التي تتضمن وحدة الولي والقائد ومن بيده الأمر، وإليه يرجع الناس في أمورهم العامة. وهذا يمنع من شمول الأدلة الشرعية السابقة - التي استدلو بها - لكل فقيه بمفرده، وهذا يعني عدم ثبوت التعدد بنحو فعلي لكل فقيه.

### 2 . هل يصح تقسيم الأمة إلى دوائر؟

إن تقسيم الأمة والبلاد الإسلامية إلى دوائر متعددة، يخالف ظاهر كل الأدلة الشرعية التي كانت تنظر إلى الأمة الإسلامية كوحدة غير مجزأة، ولم يلحظ في شيء من الخطابات الشرعية أنها فرضت أن تكون الأمة وحدات متعددة، وقد تقدم.

### 3 . ما هي حدود التجزئة؟

لوسلمنا وقبلنا القول بالتعدد، فإننا لا نعرف المعيار الذي على أساسه تقسم الأرض إلى دوائر، فإن تعدد الدوائر لن يقف عند حد معين، فإن التجزئة إذا حصلت فلن تتوقف حتى في إطار المدينة الواحدة التي يمكن جعلها أكثر من دائرة، كما هو الحال في الدوائر البلدية والإدارية، وهذا بالنسبة إلى ولاية الأمر غاية في الفساد، يُقطع بعدم رضا الشريعة وصاحبها، والالتزام بتقسيمات محدودة لا معنى له، ولا يمكن تحديد ضابطته، فهل نعلم أساس الجغرافيا والتجزئة الطبيعية أو الأساس اللغوي أو القومي أو غير ذلك؟! وكل هذه الأسس لا يعترف بها الشرع كمنطلقات للفرز والتقسيم.

#### 4 . مَنْ يحكم في قضايا الأمة؟

إنّ الكثير من القضايا التي هي بحجم الأمة، وتعني الإسلام ككلّ، مَنْ الذي سيبتُّ بها على فرض التعدّد؟! فلو دهم المسلمين عدوّ، فالأدلة الشرعيّة تفرض وجوب الدفاع على كلّ الأمة دون فرق بين القريب والبعيد، فعندئذ كيف تكون الولاية ولمن وعلى مَنْ؟! ومَنْ الذي يشخّص المصلحة والموقف ويصدر الأمر؟!

وهكذا يظهر أنّ احتمال التعدّد هذا يلزم منه الفساد ويترتب عليه مشاكل لا تقبلها الشريعة المقدّسة، كما هو الحال في الاحتمال الأوّل، لا كما ادّعى أصحاب هذا الاحتمال.

#### 5 . هل يصحّ قياس الولاية على القضاء؟

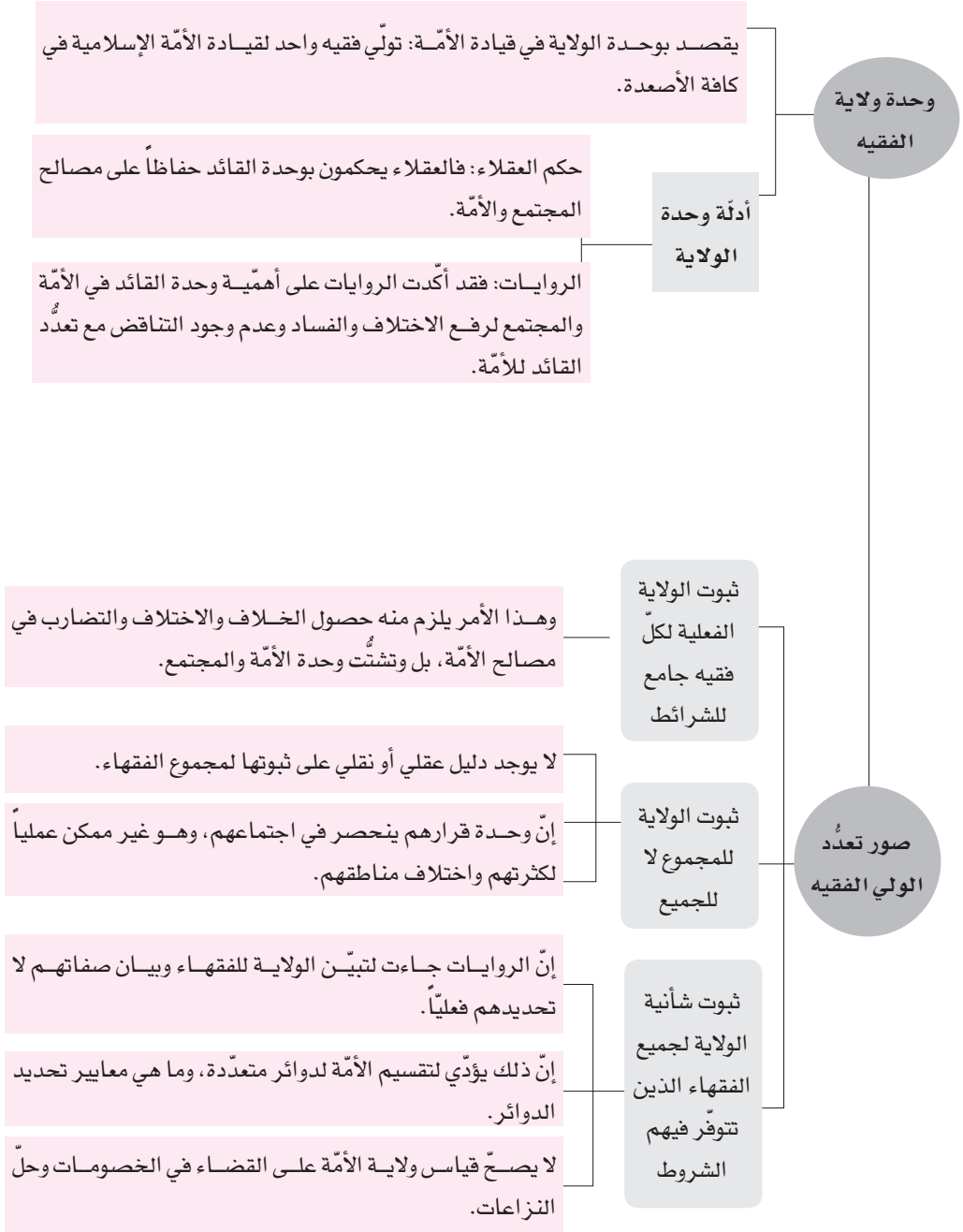
القياس على القضاء غير صحيح، لوجود الفارق الكبير بين الأمرين، فإنّ قضايا القضاء شخصيّة خاصّة، وقضايا الولاية عامّة غير شخصيّة، فإذا أمكن التعدّد في القضاء عند تعدّد القضايا وانتفاء الترابط بينها، فإنّ الأمر ليس كذلك في قضايا ولاية الأمر المترابطة والشاملة والتي تتعلّق في الغالب بالأمة كلّ الأمة الإسلاميّة بلا حدود جغرافية أو غيرها...، وعليه فإنّ التعدّد فيها يؤدّي إلى الخلل والفساد، وبالتالي لا يصحّ هذا القياس.

### الرأي الصحيح

وعليه، فإنّ الاحتمالات المتقدّمة التي فرضت التعدّد لا مجال لقبول شيء منها ولا الالتزام بها، ولا بدّ من المصير إلى القول بوحدة ولاية الأمر، وهو ما دلّت عليه الأدلّة كما تقدّم ولا يلزم منه أيّ خلل أو فساد، هذا إن لم نقل ببركات وخيرات الوحدة التي ظهرت جليّة في هذه الآونة.

فالنتيجة: إنّ القاعدة الأوّليّة تقتضي وحدة ولاية الفقيه لكلّ الأمة الإسلاميّة مهما اتّسعت، حتّى لو بلغت العالم أجمع.

وعليه، فإذا تعدّد الفقهاء الذين لهم الأهليّة والشأنية لولاية الأمر يكون الأولى والمتعيّن هو أعلمهم وأقدرهم وأتقاهم، وهذا ما يرجع في شأن تعيينه العلمي، والكشف عنه إلى أهل الخبرة.



## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . إن سيرة العقلاء في جميع الأمم والشعوب تقضي بضرورة وحدة القيادة والرئاسة للأمة، وذلك لما فيه صلاح وحفظ مصالح الأمة والمجتمع.
- 2 . إذا فرض وجود وليين على الأمة، فإن ذلك يقتضي وجوب الطاعة لكلّ منهما بالتساوي، فلو أطاع أحدهما لم يعص الآخر.
- 3 . من صور تعدد ولاية الفقيه ثبوت ولاية واحدة لمجموع الفقهاء الذين تتوفر فيهم شروط الولاية، وبالتالي وجود ولاية مستقلة لكل واحد منهما على الآخر.
- 4 . شأنية الولاية لجميع الفقهاء تعني أنّ لكل فقيه جامع لشرائط الولاية في دائرة مستقلة عن الآخر، وهذا لا يؤدي إلى التنافي فيما بينهم لاختلافهم في دائرة الولاية والسلطة.
- 5 . تتضمّن نظرية شأنية جميع الفقهاء للولاية على مشكلة أنّها تؤدي إلى الاختلاف في الحكم في القضايا العامة للأمة.

## للمطالعة

### الولاية بين الوحدة والتعدد

إن ولاية الفقيه مثلها كالنيابة عن أولي العزم وخلافة الرسول الأكرم ﷺ لا حدود لها ذاتياً، إلا أن يكون هنالك مانعٌ طبيعيٌّ أو سياسيٌّ، وفي القرون المنصرمة كانت هنالك موانعٌ طبيعيّةٌ، كأن يعيش أناس على طرفي محيط، فإمّا أن يجهل بعضهم بعضاً، أو يتعدّد إقامة اتّصال بينهم، في مثل هذه الحالة حيث الموانع الطبيعيّة والسياسيّة يقوم كل فقيه بتوفّر فيه شروط القيادة والولاية إدارة البلد الذي يقطن فيه.

ويصحّ هذا الكلام إذا تساوى الفقهاء، أمّا إذا كان أحدهم هو الأعلم في الفقه السياسيّ أو سائر شروط القيادة، فلا ولاية لسائر الفقهاء إلاّ أن يكون هنالك مانع سياسي، ويعتبر المنع من التدخّل بمثابة فقدان الأعلم، إذ ذاك لا مانع من تصدّي سائر الفقهاء لإدارة شؤون بلدانهم، ولكن لو نُصّب الفقهاء العدول في الدول الأخرى من قبل الفقيه الأعلم، ولم يتم حكام العالم بالتصدّي لهذا التنصيب ولو باللسان ويفسدونه، فإنّه سيكون أقرب إلى الصواب وأبعد عن الخطأ والانحراف، ويكون هذا النحو هو المتعيّن.

على أيّ حال، يجب الاحتراز عن الاختلاف الفاحش في الرأي الذي يشوّه صورة الإسلام على صعيد العلاقات الدوليّة.

آية الله جوادى آملي





## الدرس الثاني عشر

# أهداف الحكومة الإسلامية

### أهداف الدرس

على المتعلم مع نهاية هذا الدرس أن:

- 1 . يبيّن أهداف الحكومة الإسلامية.
- 2 . يوضّح هذه الأهداف وشرحها.
- 3 . يستنتج ثلاثة أهداف للحكومة الإسلاميّة.



## تمهيد

إنَّ العمل على إقامة الحكومة الإسلامية بقيادة الوليِّ الفقيه الجامع للشرائط، ليس أمراً عبثياً غوغائياً، وليس طمعاً في الدنيا الزائلة وحطامها، بل إنَّ هناك أهدافاً سامية، جاء بها الإسلام إلى المجتمع الإنساني للأخذ بيده في مدارج الكمال، وانتشاله من أحوال النفس وشهواتها، ويُراد من هذه الحكومة أن تعمل على تحقيق هذه الأهداف، من خلال السير على خطى الرسول الأعظم ﷺ، والافتداء بنهج الأئمة الأطهار عليهم السلام؛ فهم سفينة النجاة، ومنارة الهدى، والطريق الأوحده لله تعالى. وفيما يلي نذكر نبذة عن هذه الأهداف:

## حفظ الدين

جاء في القرآن الكريم: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۗ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

توضَّح هذه الآية القرآنية الكريمة أبرز المهام التي كان رسول الله ﷺ يقوم بها تجاه الأمة الإسلامية، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووضع الأغلال التي كانت

(1) سورة الأعراف، الآية 157.

عليهم من رسوم وقيود وأحكام صعبة كانت في شريعة اليهود أو التي حرّمها إسرائيل على نفسه. فهذه المهام كلّها تدور حول المصلحة الكبرى والعليا الأ وهي حفظ الدين والأحكام.

وبالتالي فإنّ المتصدّي لمقام رسول الله ﷺ، ينبغي عليه الالتزام بهذه المهام والأهداف، والعمل على حفظ هذا الدين وبقائه واستمراره، وقد ورد في وصية رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل لما بعثه إلى اليمن: «... وأظهر أمر الإسلام كلّ، صغيره وكبيره، وليكن أكثرهمك الصلاة؛ فإنّها رأس الإسلام بعد الإقرار بالدين، وذكر الناس بالله واليوم الآخر، واتّبِع الموعظة؛ فإنّه أقوى لهم على العمل بما يحبّ الله، ثمّ بثّ فيهم المعلمين، وابدع الله الذي إليه ترجع، ولا تخفّ في الله لومة لائم...»<sup>(1)</sup>. فالهدف الأساس والأول للحكومة الإسلامية وعلى رأسه الفقيه الجامع للشرائط هو تطبيق الأحكام التي جاء بها الرسول الأعظم ﷺ، وحفظ الدين من أيّ شيء يمكن أن يهدّد وجوده وبقائه واستمراره.

## نفس أهداف البعثة

لأنّ الحاكم في حكومة الإسلام هو خليفة للنبي ﷺ والأئمة ﷺ، وهو إنّما يحكم بهذا العنوان، فلا بدّ وأن تكون أهداف الحكومة التي يعمل على إجرائها هي الأهداف التي كانت أهدافاً لرسالة النبي ﷺ وقام ﷺ بالعمل على تطبيقها؛ أي إنّ كما كان النبي ﷺ مأموراً بتطبيق الأحكام الإلهية في المجتمع وأن لا يعمل بما تمليه رغبات وأهواء الناس، فكذلك الفقيه مأمور بإجراء أحكام الإسلام.

يقول الله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَيْنَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنْ أَحْكُم

(1) الحرّاني، تحف العقول، ص 26.

بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴿١﴾ (1).

إننا، ولأجل معرفة أهداف الحكومة، لا بد لنا من البحث حول أهداف البعثة والرسالة.

## تعليم وتربية الإنسان

المراد من التعليم هنا هو تبليغ الأحكام الإلهية والمعارف الدينية ونشرها في المجتمع، وتعريف الناس بوظائفها ومسؤولياتها الشرعية وتكاليفها الإلهية، وتعريف الحلال والحرام. والتربية هنا هي بمعنى بناء الإنسان من جهة فكرية وأخلاقية، والسعي لتنمية الفضائل الأخلاقية والكمالات الإنسانية والقيم المعنوية في المجتمع، وهداية الناس إلى الأخلاق الحسنة والأهداف الإلهية، ليصل الإنسان إلى مقام الخلافة الإلهية في الأرض، والتي هي الهدف من خلق الإنسان.

إن هذين الهدفين؛ أي تعليم وتزكية المجتمع الإسلامي، هما من الأهداف العالية لبعثة النبي ﷺ، وهو من الأهداف المرجوة من إقامة الحكومة الإسلامية.

يقول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِينَ رَسُولًا رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿٢﴾ (2).

ويقول الله تعالى أيضاً: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنْ أَرْسَلْنَاكَ شَهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾ (3).

## إحياء العدل

من الأهداف الأخرى لبعثة الأنبياء إحياء العدل بين الناس، ولأجل هذا عمل الأنبياء في كل زمان على محاربة الحكام الظالمين، إن أحد أهداف ذلك رفع الظلم عن المجتمع وإحياء العدل وإحقاق الحق، وإرجاع حق المظلوم من الظالم، ولا بد للحكومة الإسلامية التي على عهدها السعي لتحقيق أهداف الأنبياء من السعي إلى تحقيق ذلك، يقول الله

(1) سورة المائدة، الآيتان 48 - 49.

(2) سورة الجمعة، الآية 2.

(3) سورة الأحزاب، الآيتان 45 - 46.

تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (1).

وبيّن الإمام علي عليه السلام في بداية خلافته السبب في قبوله هذه المسؤولية وأنه هو ما أوجبه الله على العلماء من أخذ حقّ المظلوم من الظالم.

قال عليه السلام: «أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلاً على غاربها» (2).

كما ينقل عن ابن عباس أنه دخل على الإمام عليه السلام، وكان يصلح حذاءه، فخاطبه الإمام: «كم قيمة هذا الحذاء؟» فأجابه ابن عباس: بأنه لا يساوي شيئاً.

فقال له الإمام عليه السلام: «والله، لهي أحب إليّ من إمرتكم، إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» (3).

وعليه، فالهدف الأساس ليس هو تشكيل الحكومة الإسلامية، بل إحياء العدل والدفاع عن المظلومين وإيصال الحقوق.

## الاستقلال والحرية

إنّ من أهمّ أهداف البعثة هي رفع الذلّ وقيود الأسر التي استخدمها الحكام الظلمة للتسلط على الأمم، وإبطال سنن الجاهلية، وتحرير الأمة من كلّ قيد وسلطة تذللهم، وإيصالهم إلى أوج العزة والشرف، وتأمين استقلالهم وحرّيتهم في ظلّ الحكومة الإلهية.

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ

(1) سورة الحديد، الآية 25.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، ج 1، خطبة 3.

(3) م-ن، خطبة 33.

لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١﴾.

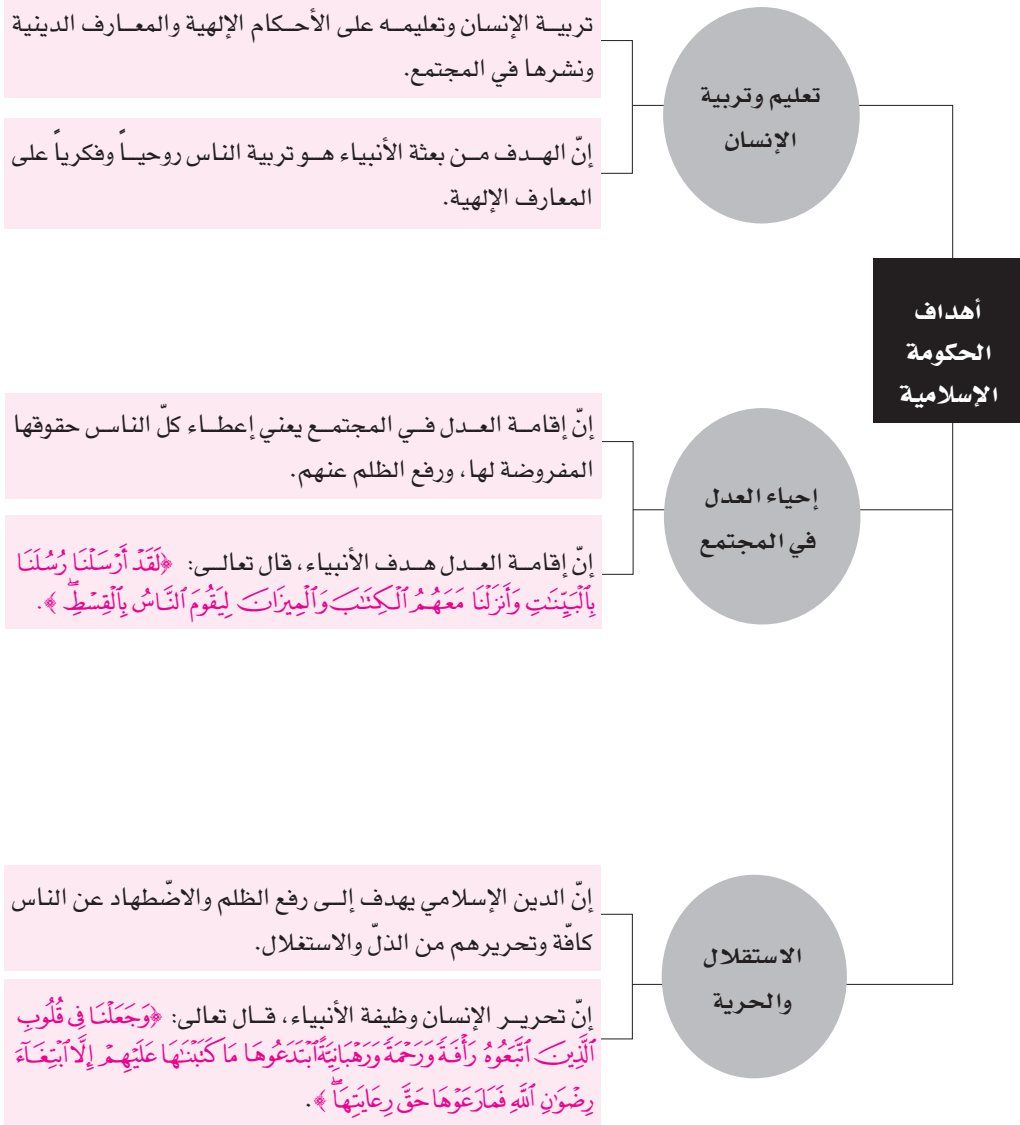
وعن الإمام عليّ عليه السلام: «ولقد أحسنت جواركم وأحطت بجهدى من ورائكم، واعتقتكم من ربك الذلّ وحلق الضيم»<sup>(2)</sup>.

لقد اتّضح إلى الآن ما تهدف إليه الحكومة الإسلامية في الأبعاد الأساسية الثقافية والحقوقية والسياسية، فهي تهدف إلى نشر ثقافة الإسلام ومعارفه وتربية أفراد المجتمع الإسلامي على أساس الأصول والقيم الإسلامية في البعد الثقافي. وأمّا في البعد الاجتماعي فهو العمل على إجراء القسط وتحقيق العدل في المجتمع، ومحاربة الظلم والفقر والحرمان وإحقاق الحقّ، وأمّا في البعد السياسي فهو حفظ استقلال حرية المجتمع وإزالة تسلط الأعداء الموجب لذلة المسلمين.

(1) سورة الأعراف، الآية 157.

(2) الشريف الرضي، نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام، ج2، خطبة 159.





## أسئلة الدرس

ضع إشارة ✓ أو ✗ في المكان المناسب:

- 1 . لقد اهتمت الشريعة الإسلامية اهتماماً بالغاً بالجانب المعنوي للإنسان فقط، من خلال إلزامه ببعض الواجبات وترك المحرمات.
- 2 . إن تحقيق العدل في المجتمع يُعتبر من الأهداف الأساس في قيادة المجتمع الإسلامي.
- 3 . كان الهدف الأساس للنبي ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام هو إقامة وتشكيل الحكومة الإسلامية بصرف النظر عن مدى تطبيقها لأحكام الإسلام والحفاظ عليه.
- 4 . إذا كان الدين الإسلامي هو خاتم الأديان، فلا بد من شموله على منظومة فكرية ثقافية متكاملة للإنسان تشمل الجوانب الروحية والجوانب الاجتماعية.
- 5 . يُعتبر الدين الإسلامي من الأديان المقيّدة لحرية الإنسان والملزمة له للقيام بالأعمال والواجبات وعدم السماح له بالحرية والاستقلالية.

## للمطالعة

### أهداف الحكومة الإسلامية

مقتطفات من مقابلة أجراها مراسل صحيفة (استريت تايمز) السنغافورية، مع الإمام الخميني قَدَسَ سَلامُهُ، بتاريخ 16 صفر 1399 هـ. ق. في باريس، نوفل لوشاتو، حول الأوضاع العامة في إيران قبل انتصار الثورة وبعدها:

**سؤال:** إن لم أكن مخطئاً في فهمي، فأنتم ومؤيدوكم تريدون ذهاب (الشاه) ولا ترون لإيران مستقبلاً سوى الصورة الكاملة للدولة الإلهية؛ أي الجمهورية الإسلامية التي تُدار من قبل قائد ديني، هل تقولون بشكل مثالي أنكم يجب أن تكونوا البديل عن (الشاه) في رأس الدولة؟ وأن تدار إيران بشكل أكثر إنسانية؟ وأن تتم هدايتها من خلال الأسس الإسلامية؟

**جواب:** أنا وسائر رجال الدين لا نحتلّ منصباً في الدولة، فواجب رجال الدين هو إرشاد الحكومات، لكن ما نريده هو عزل الشاه، وتبديل هذا النظام الفاسد بدولة العدل الإسلامية، وسيكون النصر حليفنا.

**سؤال:** هل المعارضة التي تُبدونها، نموذجٌ لحكومة اشتراكية في إيران؟ أو إن حكومتكم لها مرجعية إنسانية على أساس الأصول الدينية؟

**جواب:** إن حكومتنا هي الحكومة الإسلامية التي ستفد القوانين الإسلامية التي تصنع الإنسان، وتوصله إلى قمة إنسانيته، وهي قادرة على تلبية حاجاته المادية أيضاً.

**سؤال:** إذا افترضنا أنكم تسلمتم قيادة الدولة، فكيف تتوقعون أن تكون علاقاتكم بالغرب؟

**جواب:** مهمتي في الدولة القادمة هي الإرشاد، ولا فرق عندي بين الشرق والغرب، فالأساس هو مصالح الشعب الإيراني التي تجب رعايتها على أحسن وجه، فإذا التزم الغرب والشرق بمبدأ الاحترام المتبادل في معاملتهما للشعب الإيراني، عاملناهما على هذا الأساس أيضاً.







مركز نون، من مؤسسات جمعية المعارف الإسلامية،  
يختص بتخطيط البرامج والتمتون التعليمية والثقافية،  
وتأليف وإعداد المتون التعليمية والثقافية العامة،  
مراعياً القواعد المنهجية والبحثية والتربوية، وحفظ الأصالة الإسلامية.



جمعية المعارف الإسلامية الثقافية  
AL - MAAREF ISLAMIC CULTURAL ASSOCIATION  
بيروت - لبنان - العمورة - الشارع العام  
تلفون: 01/471070 فاكس: 01/476142  
[www.almaaref.org](http://www.almaaref.org)  
Email: info@almaaref.org



1043001